

| | | | |
|----------------|-------------------------|----------------------------|----------------------|
| | ب انتة | | اني |
| مشرفامق ررا | ج امعة ب انتة | أست اذ محا ضر (أ) | كريبش نب يل |
| عض وا | ج امعة مسيلا ة | أست اذ محا ضر (أ) | دخا ن نورالدين |
| مدع وا | ج امعة ج جل | أست اذة مس اعدة | بوطاجين فري دة |

السنة الجامعية 2012-2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(.....لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت و
عليها ما اكتسبت ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا
ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من
قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و
اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم
الكافرين.....)

إهداء

اهدي عملي هذا المتواضع .

إلى روح اخي محمد الشريف

من جوارح قلبي....إلى قنديلي دربي....

إلى أضواء قلبي....إلى مكامن حبي.....

إلى اعز و أفضل الناس على فؤادي الوالدين الكريمين:أمي و أبي...

أطال الله عمرهما.

إلى إخوتي الأحباء:إلياس، آدم، أيوب.

إلى أختي الوحيدة إشراف ، جعلها الله قررة عين لنا، و بنات خالي وسيلة خوله،مريامة

إلى التي كانت بمثابة أخت و صديقة و رفيقة: إيتسام

إلى أخي و ابن عمي و يوم مولدي: عصام وحشي.

إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي: صلاح، بهاء الدين، عبدو، وليد، صابر، عقبة، حمزة،

عادل،أكرم، إبراهيم، نورالدين، هشام، نعيم، عامر، اسامة، رضا، فريد..

إلى روعي جدي "مصطفى" و جدتي "السعدية".

إلى كل من ساهم و شاركني في عملي هذا المتواضع .

إلى دفعة ماجستير 2009 جامعة جيجل.

أمير وحشي

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :**"من لم يشكر الناس لم يشكر الله."**

من هذا المنطلق فإنني أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور المشرف "نبيل كرييش" والذي قدم لي يد المساعدة طوال مدة البحث وخاصة في توجيهي وإرشادي إلى الطريق العلمي السليم .

كما اتوجه بشكري الخاص إلى اللجنة التي تحملت عبء مناقشة هذه الرسالة، و إلى كل الذين امدوني يد المساعدة منهم الأستاذ احمد باي ، والأستاذ رتيمة الطاهر .

وشكري لكل من أسندني و أنا اهوي، وأنقذني و أنا اغرق، أو انتشلني من سلة اليأس والقنوط في أحلك لحظات حياتي بكلمة طيبة أو بدعاء مخلص

__ إلى امي و ابي و روح اخي محمد الشريف __

"المجتمع المدني" إحدى أبرز الظواهر المميزة للحياة السياسية المعاصرة، وأحد أهم مقوماته في العالم، و بالرغم من أن نشأته إفران لحركية تعيشها المجتمعات التي عرفت تلك التجارب، فإن الدولة قلما تعترف بشرعيته باعتباره تعبيرات اجتماعية، وإذا اعترف به، فذلك بفضل نضالات مريرة و تضحيات جسيمة قدمها "المجتمع المدني" في مقابل تنازلات قليلة تقدمها الدولة ، و هي ميزة الحياة السياسية في تونس.

إذ برهنت التطورات الراهنة المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق المشاركة و تعبئة المواطنين و تأكيد الحقوق و المساهمة في عمليات الإصلاح و التحديث السياسي.

و لعل المنتبغ للحياة السياسية في تونس منذ 2010 يرى ماشهدته من موجة الحركات الاحتجاجية، لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت البلاد على استقلالها ، حيث دخل النظام السياسي منعطفًا حاسمًا في مواجهة تصاعد المد الاحتجاجي ، و قد إتسمت هذه الحركات الاحتجاجية في بداياتها بالعمل خارج الأطر الحزبية و المؤسسية المتعارف عليها ، مكونات المجتمع المدني (أحزاب ، نقابات ، و اتحادات)، إذ قام بها الشباب الجامعي العاطل عن العمل و غير المأطر سياسيا و تنظيميا و نجحت تلك الحركات في التوسيع و اختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية و التشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي و الإعلامي و محاربة الفساد، و تحقيق العدالة الاجتماعية لتصل إلى إسقاط النظام. وفضل تلاحم المحتجين و طول نفسهم، استطاعت موجة الحركات الاحتجاجية أن تطيح بالرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" مساء يوم الجمعة 14 كانون الثاني/يناير 2011، و ذلك في تطور دراماتيكي لم تشهده منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من قبل.

انطلاقًا من هذا، فهذه الدراسة سنحاول بها أن نقدم تحليلاً تقييمياً لمسيرة المجتمع المدني التونسي، بعد وضعه في الإطار النظري و المفاهيمي و محاولة استجلاء

تأثيره و أدواره، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات الأساسية المساعدة في تحديد الإطار المرجعي التصوري لدلالة و إمكانية التقييم بعد ذلك، ودوره في تحقيق التحول الديمقراطي كمفهوم له مقارباته التي سيتحدد في إطارها تصور النموذج الأساسي لمجتمع مدني تونسي متطور و فاعل.

وإعتبار لذلك كان موضوع الدراسة: " دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس".

-أهمية الموضوع :

لعل تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني في تونس و في إطار الحيوية (العلمية و العلمية) التي يكتسبها هذا المفهوم، من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي و في ظل التحول الديمقراطي التي عرفته تونس و ما رافق ذلك من تغيرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية آلياتها، و التوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية، فقد دخل مفهوم المجتمع المدني التونسي لغة الاستعمال اليومية، فاصبح ينظر اليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق التحول الديمقراطي بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية، فدراسة المجتمع المدني في تونس و مستوى تطوره يدفعنا الى مناقشة دوره و انعكاساته على الساحة السياسية و امكانياته، و أيضا التعرف على دور و اسهامات منظماته التي تظهر كمساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات و تقوم بوظائف سياسية عديدة تساهم في تحقيق الديمقراطية.

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين المتغيرين(المجتمع المدني و التحول الديمقراطي) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و الرقابة التي يفترض أن يتميز بها المجتمع المدني كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التحول الديمقراطي فهو من ناحية

يعد أحد نتائج هذه العملية و من ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، و من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيها، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

ومن هذا الطرح تبرز أهمية الموضوع في إبراز دور مكونات المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي من خلال الوظائف التي تؤديها في جميع المجالات السياسية و الحراك الشعبي.

- مبررات اختيار الموضوع:

تتخصر مبررات إختيار الموضوع أساسا لدوافع ذاتية و أخرى موضوعية: الدوافع الذاتية: الرغبة في تناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن اهتماماتنا الخاصة المتعلقة بالتحول الديمقراطي في تونس و الإيمان بأن التغيير ينبع من الداخل و من خلال الإدراك بأن الجدية و الجدة في طرح الموضوع تفرض علينا تجاوز المواضيع الكلاسيكية التي تم التطرق إليها من قبل تلك المواضيع التي أشبعت كتابة و لم تتسع للمزيد لأن تناولها لم يعد يضيف شيئا ذا أهمية للمعرفة التاريخية عامة و التاريخ التونسي بشكل خاص.

الدوافع الموضوعية: فنتمثل في كون الموضوع يدخل في صميم الدراسات التي يتعين الخوض فيها، و التي تثار بشأنها الكثير من الإشكاليات و التساؤلات التي تقضي التصدي لها و محاولة الإجابة عنها، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإنه يتعين و بدقة حدود الدور الذي يقوم به المجتمع المدني التونسي في ظل الاحتياجات و الحراك الشعبي من أجل التغيير.

-أهداف الدراسة و صعوباتها:

تهدف دراسة الموضوع إلى رصد و تحليل المدني في تونس خلال نصف القرن الماضي، و تقييم دوره في التحول الديمقراطي بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور

الذي عرفته هيكلته و تنظيماته و تحديد المكانة القانونية التي يحتلها هذا الأخير في ظل القوانين التونسية و علاقته بالسلطة.

اما صعوبات البحث فهي تتراوح ما بين الصعوبات المنهجية و المعلوماتية، و من أبرز الصعوبات المنهجية التي واجهتنا هي طول المدة الزمنية التي يحاول هذا البحث تغطيتها، والتي تنطلق من 1924 تاريخ نشأة أول حركة نقابية وطنية في تونس، و قد حاولنا قدر المستطاع تجاوز هذه الصعوبة، بتخصيص مبحث نتكلم فيه على ميلاد الحركة الوطنية و المجتمع المدني في تونس.

أما من حيث المعلومات فالصعوبة الأولى واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث، الوجود تضارب في المعلومات في بعض المصادر، و كذا الى الذاتية الطاغية في البعض الآخر، و هو الأمر الذي يشكل عقبة أمام الباحث الذي يسعى للوصول الى الحقيقة.

وثاني أكبر صعوبة قلة المصادر التي تتحدث عن المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في تونس خاصة بعد أحداث جانفي 2011 خاصة الأحداث جديدة.

-إشكالية الموضوع :

لقد تطور المجتمع المدني في تونس و عرف اوضاع و ظروف مختلفة تختلف باختلاف المراحل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية سواء خلال فترة الاستعمار او بعدها في مرحلة الاستقلال، وظهر بقوى سياسية و مهنية ونسائية مختلفة بل و برز بشكل كبير بعد هروب الرئيس زين العابدين بن علي و سقوط نظامه حيث لعب كفاعل اساسي في نجاح الحراك الشعبي السلمي و تعبئة و تنظيم الاحتجاجات و المظاهرات بما يتوافق و اهداف الثورة و مطالب الفئات و الشرائح المختلفة مما رشحه للعب دورا كبيرا في تحقيق التحول الديمقراطي و ترسيخ الممارسة الديمقراطية في المرحلة الانتقالية و بعدها.

مقدمة

و تأسيسا على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي

التالي:

*إلى أي مدى يمكن أن يساهم المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي

بتونس؟

و الأسئلة الفرعية فتتعلق بطرح مجموعة من التساؤلات منها:

-ما طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني التونسي و بين النظام السياسي،

هل هي علاقة تبعية أم استقلالية في ظل العهدين (بورقيبة و بن علي)؟

-ما هو دور المجتمع المدني في أحداث جانفي 2011؟

-ما مدى نجاح و فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي؟

-فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة المختلفة، تم طرح الفرضيات التالية :

-إن القهر الذي مارسه النظام السياسي التونسي في تحقيق التحول الديمقراطي

أدى إلى ضرورة تدخل مؤسسات المجتمع المدني في ذلك .

-إن المجتمع المدني التونسي بمكوناته، يعتبر فاعلا أساسيا في إرساء التحول

الديمقراطي و تحقيق أهداف الديمقراطية

-إن دور المجتمع المدني التونسي و مساهمته في تحقيق التحول الديمقراطي

ترتبط أساسا بفاعليته و مستوى الاستقلالية التي يتمتع بها.

-حدود الدراسة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول المجتمع المدني و التحول

الديمقراطي في تونس أما الإطار المكاني هو تونس و الإطار الزمني غير محدود، بل

إن الفترة مفتوحة، أي أن الدراسة شملت الفترة الاستعمارية و فترة الاستقلال ثم الحركات الاحتجاجية التي عاشتها تونس في ظل احداث 17 ديسمبر 2010 و هروب الرئيس بن علي في مساء الجمعة 14 جانفي 2011.

-مناهج البحث

تقرض طبيعة الموضوع توظيف الاستعانة بعدة مناهج: التاريخي، المقارن، تحليل المضمون ، منهج تحليل الجماعة، لكون الظاهرة السياسية و الاجتماعية عموماً ظاهرة معقدة مركبة و متعددة الأبعاد.

المنهج التاريخي: هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يعبر عن الطريقة التاريخية التي تعمل على تفسير الظاهرة و الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة و التنبؤ مما سيكون عليه المستقبل، فالمنهج التاريخي يضطلع بدور حيوي و أصيل في ميدان الدراسات و البحوث العلمية و هذا ما يساعدنا على التعرف على نشأة المجتمع المدني و تطوره عبر مراحل تاريخية على المستوى الفكري و الممارساتي، و التعرف على خلفيات التحول الديمقراطي انطلاقاً بيئة معينة بالشكل الذي يسمح بتحليل مختلف الجوانب المتعلقة به

المنهج المقارن: ويظهر استخدامه في مجال المقارنة بين مختلف النظريات التي تناولت المجتمع المدني في وحدات زمانية و مكانية مختلفة، و محاولة معرفة و مقارنة مظاهر أداء المجتمع المدني عبر مراحل مختلفة من مسار التحول الديمقراطي في تونس و هو ما يستهدف في الأخير الكشف عن دلالتها و من ثم القدرة على تقييم مستوى تأثيرها في مؤشرات التحول الديمقراطي.

-منهج تحليل المضمون: يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم البيانات، و هو يندرج في هذه الدراسة على دراسة و تحليل مضامين الوثائق الرسمية.

-منهج تحليل الجماعة:يستند هذا المنهج إلى بروز الجماعة في الحياة السياسية و دورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة، بل و قد تصبح الجماعة هي مفتاح وتشخيص و تفسير الظواهر، وتتنوع هذه الجماعات فمنها مثلا جماعات تقليدية أو جماعات المصالح و الأفكار و الهدف الواحد و تثير الجماعات العديد من المقولات، فالى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي للجماعة قدرة الجماعة على التماسك و التكيف و الاستمرار نشاط الجماعة و امكانياتها و أدواتها الحركية، و مسانبتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها و دورها السلبي، تأثيرها على أعضائها و على الجماعات الأخرى و على النظام السياسي و الاجتماعي.

و يفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على تفسير دور منظمات المجتمع المدني على المستويين التنظيمي و العلمي، من حيث معرفة قدراتها التنظيمية و و توسيع قوتها و معرفة تأثيرها و دورها السياسي و توجهاتها السياسية حيث لا يتسنى تقييم دورها في التحول الديمقراطي الا من خلال تفسير و تحليل مستوى التطور البنيوي و الوظيفي في المجتمع المدني.

- أدبيات الدراسة:

لقد ورد في موضوع المجتمع المدني الكثير من الأدبيات و الدراسات نذكر أهمها:

- كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية" الصادر عن مجموعة مؤلفين من مركز دراسات الوحدة العربية و الذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتناوله لمفهوم المجتمع المدني بشكل موسع و فضفاض و بطريقة أكاديمية متميزة مع شلو من المفكرين و الباحثين في مجال العلوم السياسية حيث أسهب على وظيفة المفهوم و مستوى تأثيره على الديمقراطية ، مع ربطهم مجال الاهتمام بشكل

كبير على الواقع العزلي، و هذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال المفهوم في تونس.

- كتاب حسن قرنفل "المجتمع المدني و النخبة السياسية " لقد تناول ولقع المجتمع المدني في الدول العربية يخص أن بروز المجتمع المدني يعرض أهم التحولات السياسية التي عرفتھا الدول العربية، كما أصبح مفهوم المجتمع دولة الحق و القانون دلالة أكثر وضوحا و تجسيدا تماشيا مع التطورات الخارجية.

- كتاب علي عبد الصادق "مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية " فقد منح للقارىء و للباحث على سواء قراءات أولية على المجتمع المدني و بداياته في الفكر العزلي و رؤية الفكر العربي للمجتمع المدني .

- كتاب أحمد شكر الصديقي " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي " الذي كان ثريا من خلال ما ورد محتواه حيث سعت الدراسة من خلال تحليل المسارات و المعطيات و تقويمها الى تتبع السيرورة التاريخية للمجتمع المدني و تحليلها في البيئة الغربية و العربية.

* الاطار النظري:

إن هذه الدراسة من الجانب النظري تطلبت الاعتماد على مجمةعة من الاقترابات النظرية الخاصة فب إطار تحليلي مساعد على تفسير صياغة المفاهيم و الاستفسارات و الطرق التحليلية الملائمة لهذه الدراسة فبالنسبة لمفهوم المجتمع المدني و في ظل ما يطرح حاليا من أطر تحليلية جديدة تجد أهميتها في ماولات إعادة تشكيل و إعادة النظر لمضمون الموروث النظري الكلاسيكي، و لكن في إطار فحص إشكال يرتبط بعلاقات المجتمع مع الدولة فإن ما قدمه "جون كين " يظهر الأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم من حيث الامتياز في التنظيم و القدرة على الترتيب في الاطار الديمقراطي حيث

يستعمل بهدف تاويل تحليلي لواقع سوسيو سياسي يبدو أكثر تعقيدا من أن تقدم له إطار تفسيريا في ضوء الشرحات النظرية أو الطرحات.

النقدية في ظل التأويلات السائدة أو المهيمنة *dominantes interprétations*

إن كلمة " مجتمع مدني " إذا تعني نوعا من الوحدة و مشروع مؤسساتي، أو على الأرجح مجموع القدرات التي لا تكون أبدا بشكل احتمالي، فدراسة طبيعة تفاعلات التحول الديمقراطي تفتح احتمالات مجتمع مدني عرضه لمخاطر، حيث السياسات و الدول غير مستقرة بشكل أساسي، و حسب فرنسوا بيارت *Jean- François Bayat* يمكن تأويل ذلك بغياب أسس التنظيم للمجتمع المدني، و أيضا حسب بيتهام و بويل *Beethom e Boyle* فإن الهرم الديمقراطي يحوي مجتمع مدني قوي و حكومة مسؤولة، و الكل يجد تعبيره و صداه في نظام سياسي تعددي يعمل بشكل صحيح. و عليه فإن الأدبيات الواسعة تأتي اهتماماتها بالمجتمع المدني تشمل مقاربات أكثر تشعبا، فهي تحاول تفضيل أشكال سياسية جديدة مصممة ما وفق الدولة الوطنية، كما يؤكد ذلك كل من راولز، بوبيو، و الزر *Rqwlz, Bobio, Wqlzer*.

* **الاطار الايتمولوجي:** و هو تقديم تعاريف متوافقة المحورية المستخدمة في

البحث فنجد:

1- المجتمع المدني:

يعني أنه عبارة عن أشكال عديدة و مختلفة في الجمعيات غالبا مب يطلق عليها مجموعة تطوعية أو مؤسسات ثانوية مثل المنظمات الدينية، إتحادات العمال، جمعيات المساعدة... الخ، و هذه التنظيمات التي توجد خارج الهيكل الرسمي لسلطة الدولة تشير الى حيز مستقل يوفر للأفراد حرية الانضمام اليها و يعمل كمصدر ضد سلطة الحكومة المركزية .

فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم، و الذي يحظى بقبول عدد من الباحثين، هو الذي ينظر للمجتمع المدني باعتباره " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح، و ذلك في إطار الالتزام بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري، و القبول بالتعددية و الاختلاف و الادارة السليمة للخلافات و الصراعات".

ب- التحول الديمقراطي:

يحفل تراث التحول الديمقراطي بالعديد من التصورات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد تعريف مناسب للتحول الديمقراطي أو الاقتراب من معناه الحقيقي و دلالاته الموضوعية، فهناك تعريفات كثيرة و متنوعة لهذا المفهوم، و من أهمها الذي يعتبر التحول الديمقراطي بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل" و أيضاً " عملية إتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تحدد النتيجة النهائية لاحقاً للطرف المتغير في هذا الصراع"

-خطة الموضوع:

و حتى يتسنى لنا معالجة موضوع البحث معالجة علمية دقيقة، و ذلك حسب المنهجية المتبعة و لأجل بلوغ الأهداف النظرية و العلمية للدراسة، و بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة، فقد ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول إضافة إلى فصل تمهيدي عرفنا فيه الديمقراطية عموماً.

الفصل الاول: و يمثل الإطار النظري للدراسة، و ينقسم الى ثلاث مباحث، اهتم المبحث الاول بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي و الفكر الغربي و ابراز خصائصه، أما المبحث الثاني فيتم تخصيصه للمدلول النظري لمفهوم

مقدمة

التحول الديمقراطي يتناول المصادر الفكرية لمفهوم التحول الديمقراطي و اهم المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي، ليتم الانتقال في المبحث الثالث و الأخير في علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.

أما **الفصل الثاني**: ويشمل الدراسة التحليلية للمجتمع المدني في تونس و علاقته بالسلطة في ظل العهدين (بورقيبة و بن علي) من خلال تحليل نوع العلاقة و طبيعة التفاعل مع السلطة.

الفصل الثالث: فقد تناولنا مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي من خلال عنوان الفصل " المجتمع المدني و الحراك الشعبي في تونس في ظل أحداث (جانفي 2011).

قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تكلمنا عن أسباب و خلفيات الحراك الشعبي، و في المبحث الثاني أبرزنا دور المجتمع المدني في التعبير أثناء و بعد الثورة و في المبحث الثالث فقد كانت لنا نظرة مستقبلية تنبؤية حول المجتمع المدني و دوره في تعزيز التحول الديمقراطي.

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.

المطلب الثالث: المجتمع المدني (تعريفه ، خصائصه ، مكوناته)

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي.

تمهيد: المقصود بالديمقراطية.

المطلب الأول: التحول الديمقراطي (تعريفه، شروطه)

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المجتمع المدني كفاعل في التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: تطور المجتمع المدني التونسي و دوره في الحياة السياسية.

تمهيد: لمحة تاريخية عن تونس

المبحث الأول: المجتمع المدني و بداية إرهاباته (الحركة الوطنية، الطرح

الإيديولوجي)

المطلب الأول: الحركة الوطنية و ميلاد المجتمع المدني.

المطلب الثاني: المجتمع المدني والصراع من اجل الهيمنة الايديولوجية.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة (المظاهر، التأثير)

المطلب الأول: نظام السياسي التونسي و مظاهر تحديثه.

المطلب الثاني: تأثير الدولة على المجتمع المدني.

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي بتونس و البناء الديمقراطي (الرئيس زين

العابدين بن علي)

المطلب الأول: دستور 1988 و العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الثاني: طبيعة علاقة-المجتمع المدني.

الفصل الثالث: المجتمع المدني و الحراك الشعبي بتونس في ظل أحداث (جانفي 2011).

تمهيد: في مفهوم الثورة

المبحث الأول: أسباب و خلفيات الحراك الشعبي.

المطلب الأول: أسباب الحراك الشعبي.

المطلب الثاني: خلفيات الحراك الشعبي.

المبحث الثاني: مجتمع المدني التونسي كطرف فعال في التغيير و بناء الدولة الوطنية (الجديدة).

المطلب الأول: دور المجتمع المدني (أثناء الثورة)

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني (بعد الثورة)

المبحث الثالث: مستقبل المجتمع المدني و دوره في تعزيز التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تونس في بناء الدولة الوطنية (الجديدة).

المطلب الثاني: مقومات بناء مجتمع المدني و التحول الديمقراطي.

الخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتحول

الديمقراطي

سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث تم فيها بداية:

الإشارة إلى صعوبات تعريف المجتمع المدني، حيث لا يكون من قبيل المبالغة القول بان قضية التعريف تعد أولى القضايا التي تواجه الباحث لموضوع ما:

1- يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التاريخية التي شهدت تحولات عديدة فتاريخ المفهوم هو تاريخ تحولات معانيه ودلالاته نشأته مارا بتشكيلات المعرفة التي تعبر عن ظرفية تاريخية معينة وفي كل مرحلة تاريخية يأخذ المفهوم دلالات جديدة تعبر في أحيان كثيرة عن قطعية واضحة مع ما سبقها الأمر الذي زاد من صعوبة الاتفاق على تعريف واحد للمجتمع المدني في داخل المجتمعات التي عرفت تاريخا اجتماعيا مشتركا وعاشت في ظل مؤسسات وأنماط تنظيمية متشابهة.

2- فترات المد والجزر صاحبت المفهوم عبر تاريخه وتراوحت ما بين الصعود والهبوط أضفت المزيد من التعقيد والغموض عليه حيث أفرز هذا التآرجح كما هائلا من التعريفات ما فتئت تزداد ثراء وتنوعا كلما اكتشف المفهوم في فضاء جديد أو أعيد اكتشافه في ساحة من ساحاته التقليدية.

3- الخلفيات الفكرية وطبيعة الوقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المهتمين بفكرة المجتمع المدني كان لها دورا أساسيا في الوصول بهذا المفهوم إلى نوع من عدم الاستقرار والوضوح وذلك انطلاقا

من كون المصطلح في العلوم الاجتماعية حمل تفسيرات عدة وهو من تأثيرا الذاتية والايديولوجية

4- عودة المفهوم في العصر الحديث إلى الصعود مرة أخرى خلال العقود الأخيرة للقرن العشرين في مرحلة انتقالية ساهمت في تشكيل الوضع العالمي الجديد أدت إساءة استخدام المفهوم إلى دخوله إلى معارك لفرق فكرية متعارضة من المفكرين الأكاديميين فذهب بعضهم إلا أن المفهوم لا يظهر إلا حيثما وجد اقتصاد السوق وتوفرت للملكية الخاصة.

5- صار المجتمع المدني مفردات اللغة السياسية اليومية المتداولة بين رجال الصحافة والسياسة وغيرهم مما أدى إلى التباس وغموض المفهوم من الناحية وبسبب التشويه المعتمد الذي يمارسه البعض ضده كأنه حزب سياسي ضمني أو بمثابة مواجهة دائمة مع الدولة أو بمثابة اقتصار الفكرة الديمقراطية⁽¹⁾

و في المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم المجتمع المدني، من خلال الجذور التاريخية للمجتمع المدني في الفكرين الغربي والعربي .

و في المبحث الثاني بعدما اعطينا خصائص ومكونات المجتمع المدني إنتقلنا إلى ماهية التحول الديمقراطي من خلال تعاريفه وشروطه والمداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي .

وفي المبحث الثالث حولنا ربط المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي من خلال العلاقة التي تربطهما ودور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي وذلك وفقا للمباحث التالية:

(¹) عبد الصادق، علي، مفهوم المجتمع المدني، ط1، (المعادي القاهرة: مركز المحروسة والخدمات الصحافية والمعلومات) 2004، ص 14-15.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي .

ارتبط مفهوم المجتمع المدني في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة عبر في ذلك الوقت من أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة للإنسان إلى الحرية وبين حاجته لأمن والنظام ونتيجة لهذا فقد مر المفهوم برحلة تبلور مديدة تمت فيها صياغته عبر مراحل تاريخية مختلفة، التحولات بدء من القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا حيث فرضته ظروف التحولات الاجتماعية في ذلك الوقت عندما ظهرت الحاجة إلى علاقة جديدة بين الشعب والسلطة المجتمع القديم (الإقطاعي) وظهور المجتمع الجديد (البرجوازي) (1)

حيث برز هذا المفهوم ليعبر عن الرغبة التي أبادها هذا الفكر للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى، وهي العصور التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة، والتخلي عن ما أُصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية الغربية "بالنظام القديم" والدعوة لنظام جديد يعتمد على أسس مختلفة ومغايرة تماما (2) و منه يمكن التعرض لأهم المدارس الفكرية التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني في إطار الفكر الغربي.

(1) المرجع السابق

(2) صالح ، زياني، تشكيل المجتمع المدني وفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2007، ص 892.

فهناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم والتي لا تتفق على توصيف ولحد المجتمع المدني⁽¹⁾

أولاً- مدرسة العقد الاجتماعي: المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي.

ظهرت مدرسة العقد الاجتماعي واستخدمت لمقاومة مطالب الأمراء والملوك بالحكم المطلق والاستبداد برعاياهم في أواخر القرن السادس عشر وقد حققت نظرية العقد الاجتماعي إحلال العلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية كما احتلت المكان الأول في تفكير الفلاسفة والمفكرين السياسي، خلال القرن 17 عشر وفي جزء كبير من القرن 18 عشر، بحيث كانت السلطة تستمد قدسيتها ومشروعيتها الدينية من الكنيسة القائمة من نظرية الحق الإلهي التي أضفت صيغة الحكم الإلهية على الملك، باعتباره حاكماً مطلقاً يتمتع بهالة من القدسية والاحترام الديني، وبكل السلطات فأصبح ينظر إلى الملك بأنه صورة حيا، وبأن سلطاته تظاهري سلطات الله في السماء⁽²⁾

توماس هوبز (1588-1679) المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة:

حيث يعتقد "هوبز" أن الجماعات السياسية تظهر إلى العالم كشيء اصطناعي عن طريق عقد اجتماعي يعتمد على رغبة الأفراد في الأمن والسلام، ولما كانت الرغبة في المحافظة على النفس هي الدافع الأساسي وراء التصرفات الإنسانية فإن الأفراد يتنازلون عما لديهم من حقوق وواجبات تحت ظروف الحالة الطبيعية ليكونوا الدولة انطلاقاً من

(1) كريم ، أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث(يناير، مارس 1999)، ص19.

(2) كريم ، أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث(يناير، مارس 1999)، ص19.

(2) توفيق، المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (بيروت: منشورات اتحاد كتاب العربي، 1997، ص41.

قناعة "هوبز" بأن الحالة الطبيعية (المجتمع المدني أو مجتمع الفطرة الأولى) هي تلك الحالة التي يكون فيها الفرد في حالة حرب مع جميع الأفراد الآخرين، أي حالة حرب الجميع ضد الجميع.

و بناء على تحليل "هوبز" فان الوجود الممكن للمجتمع في رأيه هو إذا المجتمع المدني ويعني المجتمع السياسي المنظم في الدولة وعندما يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم ينشأ من الجسم الاصطناعي وهو الدولة ويمثله حاكم أو هيئة لها سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي تم التنازل عنها مجتمعه ومتلاحقه في إدارة واحدة هي إدارة صاحب السيادة⁽¹⁾

و يرى "هوبز" أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من إله، بل إنها مستمدة من الطبيعة فالحكم المطلق لا يقوم على أساس نظرية الحق الإلهي، ولكن على أساس واتفاق يتم بإدارة البشر، فقد اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي حرية الأفراد، وتوفر لهم الأمن والسلام، وبذلك فإن السلطة قائمة على احترام التعاقد⁽²⁾

جون لوك (1632-1704) المجتمع المدني هو المجتمع الضامن الحقوق المتساوية لكل الأفراد.

كان "لوك" من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني وقد قصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل المجتمع الطبيعي لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق لذلك اتفق هؤلاء على تكوين ذلك المجتمع ضمانا لهذه

(1) علي، عبد الصادق، نفس المرجع، ص21.

(2) فريال، حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص15-

الحقوق، ثم تخلو عن حقهم في إدارة شئونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك⁽¹⁾

حيث تبرز رسالته في الحكم المدني في أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني، بالإضافة إلى تحقيق الأمن والسلام، هي المحافظة على أملاك الأفراد فيقول: "هكذا، فحيث يولف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها المجتمع ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي مدني"⁽²⁾

جان جاك روسو (1716-1778) المجتمع المدني هو مجتمع الإدارة العامة:

أن السيادة عند "روسو" لا تقبل أن تكون موضوع تفويض ولا تقبل التجزئة، فالحق عند روسو "يؤسس شعباً قائماً برؤسائه، ومن دونهم، ومن إدارة عامة لا تتجزأ، وأن الصلاحية المطلقة تكون في يد الشعب"⁽³⁾.

حيث اتخذ "روسو" موقف سلبي من المجتمع المدني في انطلاقاً من فكرته القائمة على أساس أن الإنسان عاش قبل قيام الدولة والمجتمع المدني المنظم في حالة طبيعية يسودها السلم كان الأفراد متساويين ولكل منهم اكتفاء شخصي قانع بهذه المعيشة وراض عنها، كما نبعت تصرفاتهم من مشاعر الفطرية ومصالحهم، الذاتية ولم يستند إلى العقل.

هو الذي يرى روسو أن الدخول إلى المجتمع المدني يأتي نتيجة عقد اجتماعي يتنازل فيه كل فرد على حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره، ولما كان فرد يتنازل عن جميع

(1) علي، عبد الصادق، مرجع سابق، ص22.

(2) هشام، عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999 (رسالة ماجستير التنظيمات السياسية، قسم علوم السياسة، جامعة الجزائر، 2006)، ص15، 18.

(3) ناظم، عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص323.

حقوقه الطبيعية فإن الشروط واحدة بالنسبة للجميع الذي تحقق بينهم المساواة ولذلك فإن التنازل عن الحقوق الطبيعية يجب أن يكون شاملا كاملا بلا قيود، لأن السيادة في ظل المجتمع المدني نتيجة للحق الاجتماعي يكون لكل فرد فيها نصيب يساوي نصيب الفرد الآخر.

و لهذا دعا إلى فكرة الإدارة العامة أي إدارة الأفراد في المجتمع ليعبر عن مفهوم سيادة الشعب والإرادة كما يقول عامة أولا تكون لذلك فهي على إستقامه دائمة وتتجه إلى النفع العام لجميع الأفراد⁽¹⁾

و نرى من خلال ما سبق أن نظرية العقد الاجتماعي، تجسم مستوى التنظيم السياسي والتحويلات التاريخية والاجتماعية في أوروبا وتواكبها وتبررها وتعمل على عقلنتها وتبرير وجودها واستمراريتها بصياغة مفاهيمها ومبادئها.

ثانيا- المدرسة الهيكلية: التمايز الأول بين المجتمع المدني والدولة .

مع بزوغ القرن السابع عشر دخلت أوروبا عصر التنوير المعروف بعصر النهضة بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الاقطاعي المجتمع الأروبي في ظلام التخلف والجمود طوال العصور الوسطى حيث بدأ الانتقال من الاقتصاد والاقطاع الزراعي، إلى الصناعة فقد أعطى للمجتمع المدني مفهوم جديد، وأهمية استثنائية للدولة بقصد تدارك ظاهرة التأخر التي كانت تعيشها ألمانيا في تلك الفترة، بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا، فبالنسبة لهيجل فإن المجتمع المدني هو الذي يضم كافة الأفراد والطبقات والمؤسسات الاقتصادية التي تنظم القانون المدني، وهو مجال تقسيم العمل والتنافس بين المصالح الخاصة والمتضاربة وهذا يعني أن المجتمع المدني هو حقل تنافس وصراع لتحقيق المصالح الذاتية غير المستقرة التي تشكل تمديدا مستمرا، وعليه فهو هيئة عاجزة تتطلب

(1) الصادق، مرجع السابق، ص24.

المراقبة الدائمة من الدولة، ومن هنا خلص إلى أنه لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل اشكالياته الداخلية، لذلك وجب خضوعه إلى السلطة الدولة⁽¹⁾.

و ارتبطت الثورة الصناعية واختراع الآلة بحركة وهجرة السكان من الريف إلى المدن وانتقال العامل في المنزل أو الورشة إلى المجتمع الكبير الذي يضم عددا كبيرة من العمال فأصبحت هناك طبقتان أحدهما تعمل لدى الأخرى التي تملك رأس المال وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع. وأن هذا التحليل يسمح بتصوير المجتمع المدني عند "هيجل" من خلال منطق الجدلي بأنه نقيض للقضية الأولى المتمثلة في الأسرة التي تتهدم في إطاره، تأتي الدولة كتركيب آخر مرحلة، وكقوة مستقلة عن المجتمع المدني.

و بالنتيجة فإن "هيجل" لم يبد حماسا شديدا للمجتمع المدني على عكس أصحاب نظرية الحق الطبيعي، كونه اعتبره بأنه وحدة عاجزة في حاجة مستمر إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة كما انه ناتجا تاريخيا يتموضع بين مؤسستي العائلة والدولة⁽²⁾.

فهو ينكر الانسجام الذي تفرضه نظرية الحق الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكدا عجز الأخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه حيث تكون الدولة في الاطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية لأن المجتمع المدني غياب الدولة هو مجتمع يسوده الفرقة والصراع والتمزق لتجسيده المصالح الخاصة للأفراد والمتعارضة في الكثير من الأحيان ولهذا لا يتحقق له الاستقرار والوحدة إلا في وجود الدولة.

(1) حسن، قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، اقضاء أم تكامل، (بيروت: دار افريقيا الشروق، 2000)، ص20.
(2) عبد الوهاب، عبد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1، (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر 2003، ص65.

و تصوره للمجتمع المدني بهذه الصورة نابع من تأثيره بظروف مجتمعه خاصة وأنه كان يترع نحو تحقيق وحدة ألمانيا، وهذا لن يتم إلا في ظل دولة قوية تتجاوز صراع المجتمع البرجوازي.

ووفقا لأفكاره، على انه يتموقع بين الأسرة والدولة، وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج اطار العائلة والدولة ويعتبر هذا المفهوم مفتوحا ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة تحتل مركزا وسطيا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي، والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى⁽¹⁾

و لهذا المجتمع المدني يختلف عن العائلة في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة اساسا للتبادل واشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني في كونها تعيد انتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي وإنما كجماعة أخلاقية استوعبت في داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم.

ومن ثمة فالمجتمع المدني ك مجال المبادرات الخاصة والمصالح الخاصة في منظور "هيجل" لا يطابق المجتمع السياسي أو الدولة، بل يبقى المفهوم عنده مشروطا في وجوده وحركته بكثافة حضور الدولة ولا يجد خلاصة إلا بها، ومن هذه النزعة الهيجلية التي أكسبت الدولة شرعية غير مسبوقة تغذى الفكر الذي وضع الدولة فوق المجتمع والارتقاء بها إلى مصاف المطلق ناظرا إلى المجتمع المدني نظر دونية موكلا إليه أسباب الخلاف

(¹) الطاهر، بلعير، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ديمسبر 2005، ص208.

والتناحر والانقسامات الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها بغير آية الدولة، مما أدى إضافة صفة سلبية على مفهوم المجتمع المدني لصالح تقديس متزايد لمفهوم الدولة⁽¹⁾ و أشار كثيرون مما درسوا فلسفة "هيجل" إلى أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييما لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن 19 عشر قبل أن تحقق وحدته، وقد أعتبر "هيجل" ان خروج المجتمع الألماني من أزمتته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي تقوده إلى القضاء على الانقسامات ترشده على طريق التطور التقدم.

ثالثا- المدرسة الماركسية: المجتمع المدني هو ميدان الصراع المؤسس للدولة.

يعتبر "كارل ماركس" المفكر الذي وضع القواعد العلمية الثورية لتحقيق الاشتراكية، والماركسية هي مدرسة فكرية. حيث تأثر ماركسية بالأوضاع المأسوية لطبقة العمال في المجتمعات الأوروبية التي كانت تشهد آثار التحول السريع نحو الثورة الصناعية وآمن أن السبب المباشر في الأزمة التي يعاني منها العمال في النظام الرأسمالي حيث تأثر هذا الأخير بفلسفة "هيجل" في التاريخ والتي تقوم على أساس ايمان عميق بأن التاريخ في حركة تغيير مستمر وأن تاريخ البشرية يتحرك بفعل الصراع بين الأفكار تبني ماركس نظرية هيجل ولكنه رأى أن تاريخ البشرية يتطور نتيجة الصراع القوى المادية وبفعل هذا الصراع يتحرك تاريخ البشرية متطورا، فاليوم أفضل من أمس وغدا أفضل من اليوم، كذلك فإن حركة التاريخ عنده حتمية لا يستطيع أحد إيقافها⁽²⁾

كيفية استخدام "ماركس" فكرة الجدلية ليفسر تاريخ البشر ان أي مجتمع مثله مثل أي بناء له قاعدة ترتكز عليها عمارة. وبناء أي مجتمع هو بناء له قاعدة مادية تتكون من

(1) علي عبد الصادق، نفس المرجع ص26.

(2) علا، عبد العزيز أبو زيد، محاضرات في النظرية السياسية، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم

2008، 2009)، ص74.

قوى الإنتاج التي هي المادة الخام والتكنولوجيا المستخدمة في تحويلها إلى سلع قابلة للاستهلاك، وقوى الإنتاج تؤدي إلى صعود علاقات الإنتاج وهي شبكة العلاقات المجتمعية التي يحددها عناصر الملكية، أي هي منظومة طبقية تتكون من طبقة الذين يملكون قوى الإنتاج جانب وطبقة الذين يشتغلون قوى الإنتاج من جانب آخر، وهذه العلاقة الطبقية هي علاقة السيد بالعبد، فالطبقة المالكة تامر وتقود والطبقة التي تشغل قوى الإنتاج ولا تملكها تطيع وتتقاد تنفذ، الطبقة المالكة تعمل على تشييد البناء الفوقي للمجتمع والذي يتكون من عناصر غير مادية أهمها نظام الحكم، القوانين، الدين، الفنون، المنظومة الأخلاقية..الخ.

ومن ثم فقد نظر "ماركس" إلى تاريخ الجماعات البشرية على أنه تاريخ للصراع بين الطبقات داخل المجتمع إذ توجد في المجتمع طبقتان رئيسيتان تتصارعان هما طبقة البرجوازيين (أصحاب رؤوس الأموال والأعمال) وطبقة البروليتاريا (العمال) فقد ظهرت البرجوازية كقوة ثورية ضد الاقطاع وتمكنت بعد ذلك من أن يكون لها اليد العليا في المجتمع، ولكن بمرور الوقت تخلق البرجوازية بسبب ايدولوجيتها القائمة على الملكية الخاصة والتي تهدف فقط إلى الربح الذي يتحقق نتيجة ما يبذله العمال من جهد⁽¹⁾.

و بقيام البروليتاريا تسيطر هذه الطبقة على مقدرات المجتمع وحياته ومستقبله، حيث يؤمن "ماركس" ان أكبر قدر من القهر تمارسه طبقة البروليتاريا إزاء الطبقة الرأسمالية سيكون في بدايات المرحلة الانتقالية، ولكن مع مرور الوقت واستمرار القهر ستندوب طبقة الرأسماليين وتنتهي وعند ماركس هي المرحلة التي تسعى إليها حركة التاريخ في المرحلة الحالية من تاريخ البشر، إلى مرحلة الرأسمالية ووصول المجتمع البشري إليها حتى ولها سمات تحدها المنظومة الماركسية في التالي:

(1) Frederich Engels, Luduig Feuerbach et le fin de la philosophie classique allemonde (Paris, Edition Sosioles, 1968) p 52,53.

أ-مجتمع اللابئة حيث لا يعرف المجتمع الشيوعي إلا طبقة واحدة تلك وتشغل قوى الانتاج ووسائله هي طبقة العمال، وهذا فقط تسود قيمة المساواة في المجتمع وتوزيع السلع والخدمات والفرص وفقا لمبدأ من كل حسب طاقة ولكل حسب حاجته

ب-مجتمع بلا دولة لأن الدولة من الإطار الذي يؤخر منظومة طبقية تستخدم أفات الدولة السلطوية من أجل تعظيم مصالح الطبقة المتسيدة وطالما أنه لا توجد طبقة متسيدة في المجتمع الشيوعي فلا حاجة إلى الدولة.

ج-مجتمع غير استهلاكي فملكية السلعة لا يصبح له قيمة في ذاته مادامت حاجات الأفراد يتم اشباعها وفق مبدأ من كل طاقته ولكل حسب حاجته.

د-مجتمع بلا مؤسسة الملكية الخاصة فمع اختفاء المنظومة الطبقية لا يصبح هناك داعي لهذا المعلم من معالم العملية الانتاجية التي تحتاج فيها الطبقة المتسيدة المالكة لوسائل الانتاج.

هـ-مجتمع متقدما صناعيا، راقيا ثقافيا فهو مجتمع على درجة عالية ومتقدمة من التصنيع، فلا ارتداد لعجلة التاريخ عند الماركسين، والمجتمع الرأسمالي عندهم اسهامه بإدخاله تكنولوجيا راقية على عملية الانتاج ولكنه أساء استخدامها لصالح قلة في المجتمع.

و-مجتمع يقوم على التعاون لا التنافس، فمع انتهاء الدولة والطبقة تظهر الطبيعة الخيرة للبشر فيتعاونون على الكمال وينحنون التنافس والصراع جانبا⁽¹⁾

و لهذا المجتمع المدني لدى "كارل ماركس" هو اوسع وأشمل من الدولة فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات وهو أيضا الذي يؤدي إلى تلاشيتها في نهاية الصراع، وبحسب طبيعة التكوين الطبقي في المجتمع المدني وعلاقات

(1) علا أبو زايد، المرجع نفسه، ص80.

القوة السائدة بين الطبقات تتحدد علاقته بالدولة فإذا تمكنت طبقة معينة أو قسم منها فرض ارادتها على سائر الطبقات الأخرى فإن الدولة تصبح مجرد تابع للطبقة المسيطرة اقتصاديا التي خرجت عباءة المجتمع المدني أما إذا تعذر على أي طبقة أن تستحوذ على هذا القدر من السيطرة فإن الدولة تظل في مواجهة المجتمع المدني بل وكنصب نفسها قوة فوق المجتمع المدني⁽¹⁾

رابعا - "غرامشي" والمجتمع المدني.

التنظيمات غير الحكومية التي تمارس الهيمنة الثقافية يتبين من تصور كل من "هيجل" و"ماركس" لمفهوم المجتمع المدني رغم الاختلافات الموجودة بينهما أن هناك تخليا عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة أي المجتمع السياسي في صياغات "هوبز ولوك وروسو" فقد أصبح المفهوم يشير إلى درجة التوسط بين الدولة والمجتمع.

حيث يرتبط لفظ الهيمنة في الفكر الفلسفي السياسي المعاصر باسم الفيلسوف الايطالي الماركسي "أنطونيو غرامشي" (1891-1937) فمع هذا الفيلسوف اكتسب اللفظ دلالة مفاهيمية جديدة، ومع هذه الدلالة الجديدة تطور في الوقت ذاته، مفهومان إثنان: (المنقون) (المجتمع المدني) وهذا التطور، وهذه الجدة يأتیان من الكيفية العجيبة التي ربط فيها غرامش في نصوصه وتحليلاته بين الثقافة والهيمنة من جانب أول، وبين الهيمنة والمجتمع المدني من جانب ثاني، والحق ان هذا التطور وهذه الجدة قد ارتبطا بالنظرية الماركسية⁽²⁾

(1) علي، عبد الصادق، المرجع نفسه، ص28.

(2) سعيد، بن السعيد العلوي، وآخرون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) ص62.

و لقد عاد المفهوم إلى ساحة التداول بعد فترة ضد الانقطاع من نهاية الحرب العالمية الأولى ولقد تأثر "غرامشي" بالتحويلات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا 1917، وبعد ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها على مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا، والسؤال الذي جعل "غرامشي" يستدعي مفهوم المجتمع المدني هو: ما هي الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العاملة من الاستلاء على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية عن أوروبا؟ وكيف يمكن تكوين جبهة مدنية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المجتمع الفشاي الشمول في إيطاليا واقامة مجتمع شيوعي تحريري.

لقد فرق " غرامشي" بين مجتمعين المجتمع السياسي، وهو الجهاز قمعي أو قهري، موجها أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع يشمل الانتاج وهو يشمل الشرطة والقانون، وأن هذه الوظيفة يقوم بها مجموعة من الموظفين المتخصصين، المجتمع المدني، وهو يشمل مجموعة من المنظمات، تعمل على الهيمنة الايديولوجية بواسطة الكنيسة والتنظيم المدرسي وتنظيمات الصحافة⁽¹⁾

-وفي هذا الصدد يبلور "غرامشي" للحزب الشيوعي الطامح إلى السيطرة على مقاليد الأمور في أوروبا استراتيجية جديدة تقول إن من الممكن البدء في معركة التغيير الاجتماعي المنشود أي الشيوعي من استراتيجية تركز على العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الايديولوجية التي ستلعب دورا كبيرا في مساعدة الحزب على عبور الخطوة الثانية وهي السيطرة على جهاز الدولة ومن هنا جاء تمييز غرامشي أهم أعماله وهو في سجن الحكومة الفاشية في إيطاليا (دفاتر السجن) بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة من جهة أخرى فبينما يشترك الاثنان في

(¹) الطاهر، بلعير، المرجع نفسه، ص209.

عملية السيطرة على المجتمع يعمل المجتمع السياسي أو الدولة من جهة أخرى فبينما يشترك الاثنان في عملية السيطرة على المجتمع السياسي لتحقيق هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة أما المجتمع السياسي لتحقيقا هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة اما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل اعلام ودور عبادة مدارس، بما يعين ان المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيه تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة " يمكن أن نميز في البنية العليا بين مستويين كبيرين: مستوى أول ذاك الذي يعبر عنه " المجتمع المدني " يعني مجموع المؤسسات التي تقول عنها في اللغة المعتادة إنها " داخلية وخاصة)، ومستوى أخرى هو " المجتمع السياسي أو الدولة"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر العربي

أولاً- إشكالية المفهوم:

إن الحديث عن المجتمع المدني ومظاهره في التاريخ العربي، او الاسلامي على وجه أهم يثير بداهة وبداية عددا من التساؤلات والتحفظات فالمصطلح حديث وإن استخدم التعبير في التراث الفكري العربي عند الفرابي وابن خلدون على سبيل المثال⁽²⁾

⁽¹⁾ Antonio Gramsci, la formation des intellectuelles, dans antoniogramsci Gramsci dans le texte (paris, Editions sosciales, 1977) pp606.607.

⁽²⁾ يميز ابن خلدون (السياسة المدنية) عن السياسة المحكومة بوزاع الحاكم المستند على شرع منزل وعن السياسة العقلية (بقوله:)و ما تسمعه من السياسية المدنية فليس من هذا الباب وإنما معناه عند الحكماء ما يجب ان يكون عليه كل واحد من ذلك المجتمع في نفسه وخلقته حتى يستغنوا عن الحكام رأساً"

تشير ترجمة المصطلح (Sociétécivile) إشكالا مفاهيميا في اللغة العربية ففي حين تجد اللغات الأجنبية الأوروبية تطابقا وتدرجا في الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي معا بين مصطلحات **civil-civipue-citoyen, cité** - وإن كنا نجد في اللغة العربية والتراث مصطلح المدنية والمدنية، فإن تعبير المواطنة الذي شاع استخدامه لترجمة **citoyen** يخرج عن (المدينة) والمدني ويستعبر تعبير المواطن كأساس للاشتقاق، وهذا أمر لا يعكس، فحسب إشكالا لغويا، وإنما أيضا إشكالا مفاهيميا في المصطلح ذلك أن المواطنيه والمواطن تعبيران يرتبطا بنشأة الدولة القطرية الوطنية المرتبطة بدورها بحدود قطرا أو إقليم أو منطقة، وبجماعة سكانية تأطرت وانتسبت إلى دولة نشأت في لحظة من لحظات العلاقات الدولية في النظام العالمي بعد الحرب العالمية الأولى والثانية أما التعبير الاصطلاحي الذي تردد في تراث العرب والمسلمين عبر تاريخ علاقاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية فهو الأخ، والأخوية، الإخوان، الأهل، وكلها تعابير تتم تصد عن اجتماع سياسي سمته الانتماء إلى الإسلام، أو الولاء (إلى الأمة) أو الجماعة القائمة على عنصرين متداخلين ومتجاذبين تبعا تبعا للمراحل وسمة الخطاب الثقافي السائد، العقيدة واللغة، كذلك تبعا لتدرج مراتب ذلك الولاء، بدأ في أهل الحارة في المدينة، إلى أهل الطرق والحرف والطوائف، إلى أهل الأمصار في (ديار الاسلام)⁽¹⁾.

و لتجنب هذا الإشكال فقد اقترح المتهمون بهذا الاختصاص مصطلحا يتلاءم مع الظروف الخاصة بالثقافة العربية، هو المجتمع الأهلي لتوصيف مظاهر العلاقة بين

و هذا يعني أن ابن خلدون يربط (سياسة المدينة) بالنموذج المثالي الذي تصوه الفلاسفة حول (المدينة الفضالة، وهو يشمر بذلك ضمنا إلى كتابات الفرابي حول المدينة الفضالة) والسياسة المدنية) أنظر زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د،ت]، ص303.

(¹) وجيه، كوثراني، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،) ، ص119.

المجتمع العربي في التاريخ، حيث له جذور لغوية عميقة، كما أنه لا يقيم تمييز بين الريف والمدينة، ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة، خاصة وأن بنية المدن العربية هي بنية ريفية، متصلة بالتكوينات الاجتماعية، ذات الامتدادات المنطقية أو العائلية أو الريفية أو خليط منها⁽¹⁾ هنا يجدر الاستدراك حيال هذه المقارنة بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي بالتنبيه إلى أن المقارنة لا تحمل هما معنى الاستبدال أو المفاضلة بين مؤسسات المجتمع المدني الحديث ومؤسسات المجتمع الأهلي القديم

كما أن علم الاجتماع الإسلامي يؤكد على أن مضمون المجتمع المدني ليس جديداً على الحضارة الإسلامية فالدولة والمجتمع والحكومة وفقاً للنص والممارسات في الإسلام هي مدينة ولا قدسية لأحد⁽²⁾

لهذا يبقى هذا المصطلح في الفكر الإسلامي يواجه صعوبات منهجية على إختلاف الاتجاهات الفكرية العربية، وهو ما يدفع على تجنب الغوص في هذا الجانب، تقادياً لل صعوبات التي تعتر به، وما يتطلب التركيز على نقطة تبدو غاية الأهمية والتي تتعلق بالدور الذي يقع على عاتق المجتمع المدني في تكريس وترقية نسق الحكم الصالح، بمعنى التركيز على الجانب الوظيفي لهذه المنظمات⁽³⁾

ثانياً- الفكر العربي الإسلامي والمجتمع المدني.

(1) حسن، توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005)، ص164.

(2) عبد الغفار، شكر، و محمد مورد: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، الجزائر مجلة وصادر الفكر، العدد 147. يوليو 2004، ص17.

(3) خيرة، بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد/ مذكرة ماجستير، الجزائر 2006/2007، ص24.

يشير التاريخ العربي الاسلامي إلى أن المجتمعات العربية كانت تتشكل من علماء وحرفيين وتجار وقيادات وتكوينات اجتماعية بصورة ملحوظة كالأقبائل والطوائف والأقليات العرقية والمذاهب الدينية، والتي كانت تدير شؤونها بنفسها، كما كان الأفراد يعتمدون عليها في الحفاظ على هويتهم والوفاء باحتياجاتهم الأساسية وهذا عن طريق زعماء منتخبين أو معينين، بحيث يستند إليهم أمن السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة، وهذا ما عبر عنه ابن خلدون في مقدمته إذ نقرأ: ما سمعه من السياسة المدنية في (مقابل السياسة المحكومة بوازع الحاكم) ومعناه عن الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من ذلك المجتمع نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن دور الحكام⁽¹⁾

مثلت قضية التقدم والتحديث منذ القرن الثامن عشر قضية جوهرية من القضايا الأولويات التي انكبت عليها جهود المفكرين العرب ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا و هذا ما يدل على مستوى التنظيم والوعي الطبقي والاجتماعي والتكافل الاجتماعي القائم على أساس المهنة والدين والمذهب، إلا أنه بقدر ما كانت هذه الحركات منظمة وبقدر اسهامها في احداث التاريخ، بقدر ما أصاب الكثير منها الوهن والانحدار في المراحل اللاحقة، وهو ما يعزي بالدرجة الأولى إلى الاستبداد الذي مارسته الدولة السلطانية، الذي ينتج عنه جمود فكري وانحدار حضاري شامل ادى إلى ضعف وإلى تدهور المجتمع وركائزه الأساسية، ووصل الضعف أشده حتى تغلغل الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية، وما تركه من تأثيرات على المجتمعات العربية خاصة وإنه هو من قام بإنشاء الدولة العربية، بل غرسها غرساً⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه، ص26.

(2) خيرة، بن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص25.

و لقد كان دورا كبيرا للنموذج الغربي في التأثير على المفكرين العرب، خاصة الذين عاشوا التجربة الغربية وتأثر بنظام الحكم الأوروبي، ومبدأ الفصل بين الدولة والدين، وبالقانون المدني العام، ولذلك حاولوا العمل بالأسس والمبادئ التي تستطيع إدخال النظرية السياسية الأوروبية في إطار النظرية السياسية الإسلامية⁽¹⁾

و سوف نعرض من خلال دراسة محاولات بعض الرواد في صياغة مشروع نهضوي اسلامي حديث يؤكد تبني المواثيق الدستورية والأنظمة والقوانين وسيادتها في الدولة.

ثانيا-1- الطهطاوي رفاعية (1801-1873) من أوائل المفكرين الذين وضعوا المعالم الأولى على مركب ثقافي جديد يجمع بين الحداثة والتراث، والمعلم الذي اصل الأصول الحديثة لكثير من العلوم واسهم في صياغة أفكار الأجيال اللاحقة حيث تبني الطهطاوي في نظريته السياسة فكرة الدولة الدستورية، وأوضح أن فلسفة الحكم في الدولة الحديثة تقوم على أساس أن الأمة مصدر السلطات، وان الميثاق الدستوري يحدد الإطار القانوني لممارسة هذه السلطات، لذلك كانت قناعاته الثابتة بضرورة اقامة الحكم على أساس الميثاق الدستوري الذي يرتضيه المجتمع ويلتزم به الحاكم.

و ان أهم مقومات الحقوق المدنية للمجتمع عند الطهطاوي: الحرية والمساواة، فالحرية عند الطهطاوي هي احد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة، وهو يعد اول مؤلف عربي حديث حاول تأصيل فكرة الحريات والحقوق العامة في الدولة الحديثة، والحرية لا تكون إلا في الأمم المتمدنة وهي مصدر حقوق المواطنين، كما ربط

(¹) أحمد، صبري شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005،) ص56.

بين الحرية والسعادة معتبرا أنها الوسيلة العظمى في اسعاد المواطنين، وخصوصا إذا قامت على قوانين حسنة عدلية⁽¹⁾

و الحرية عنده هي حق لكل عضو من أعضاء الجمعية (المجتمع) والتضييق عليه فيها هو حرمان من حقه (فمن ..من ذلك بدون وجه، سلب منه حق تمتعه المباح، وبهذا كان معتديا على حقوقه ومخالفات لأحكام وطنه) والحرية على أشكال عدة عن الطهطاوي: حرية الدين، حرية الرأي، والحرية السياسة وحرية التملك وهي ملازمة للتسوية وكتاهما ملازمة العدل، وهذا يعني في التعبير الحديث أن الحرية والديمقراطية تؤمان اما على صعيد المساواة، فقد شدد على مبدأ المساواة بين المواطنين إذ أن الحرية تفرض على الدولة التعامل مع المواطنين على قدم المساواة، ولم تكن المساواة في الواجبات المفروضة على المواطنين تتضمن المساواة في المعاملة الضريبية على أساس القواعد نفسها دون اية إعفاءات فردية او فئوية أو اسرية.

أن الحرية هي أحد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة، وهي سر نجاح التمدن والتقدم، كما دافع عن حقوق الانسان، بحيث يرى أن ليس حق القوة الحاكمة أن تنقص حق المواطنة في ممارسة حريته إلا ضمن القانون، والمواطن الحر يطمئن على حماية القانون لحريته هو المواطن الذي يسعى لرفع شأن مجتمعه ووطنه، انطلاقا من هذا تعريف المجتمع المدني بأن مجتمع المواطنة المطمئنة بفعل سيادة الحرية والمساواة القانونية فالحرية والمساواة هما أساس الاستقرار الداخلي في الدولة الحديثة⁽²⁾

ثانيا-2خير الدين التونسي رائد إصلاح سياسي.

(1) معين، زيادة، المجتمع المدني والدولة في الفكر النهضة العربية الحديثة، ورقة قدمت على المجتمع المدني في الوطن العربي ودروره في تحقيق الديمقراطية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، ص161.

(2) أحمد صبحي، المرجع نفسه، ص57.

سار على خطى الطهطاوي في المطالبة بتحقيق اصلاحات جديدة حديثه وفي الحث على الاستفادة من التجربة الأوروبية في الوصول إلى ذلك، حرص التونسي على ملازمة الحرية (حرية المواطنين) لسيادة القانون في الدولة، وذلك حتى تتسیر مشاركة هؤلاء في أمور دولتهم. فالحرية في نظره بدورها او أهميتها هي أساس ازدهار المجتمع وقوام السعادة الدنيوية وهي المبرية للإنسانية في كل المجتمعات والعلاقة بينهما وبين المعرفة البشرية متأصلة⁽¹⁾

وقسم الحرية الى نوعين:

حرية الشخصية: وهي "...إطلاق تصرف الانسان في ذاته وكسبه، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله، ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم بحيث إذ الانسان لا يخشى هزيمة في ذاته ولا في سائر حقوقه، ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه قوانين البلاد المقررة لدى المجالس، وبالجملة فالقوانين تقيد الرعاة كما تقيد الرعية"⁽²⁾ تقيد الدولة كما تقيد المجتمع.

حرية السياسية: وهي مشاركة المواطنين في سياسة الدولة، وابداء الرأي في ما هو الأصلح لها، الحرية السياسية التي يطمح اليها التونسي هي ما أشير إليه بقوله عمر بن خطاب "رأى منكم معافي اعوجاجا في قومه"

فيرى انه لا يجوز بحال من الأحوال الاستبداد بالسلطة والانفراد بها، ويجب أن تقيد تصرفات الحاكم في الدولة، بالقانون الضابط والأنظمة المقيدة، ولا يسوغ أبدا أمر المملكة لإنسان واحد، فهو بهذا يطالب بالنظام الديمقراطي القائم على التداول والمساءلة

⁽¹⁾ معين زيادة المرجع السابق، ص165.

⁽²⁾ المرجع نفسه.

والقانون ووجود المعارضة لذلك يؤكد على وجود مثل هذه العناصر في دولته الدستورية⁽¹⁾

فأن المجتمع المنشود عند التونسي هو المجتمع الذي تسوده الحرية ومبادئ الشورى، ومن واجبات المجتمعات التي تتال الحرية.

ثالثا - محاولات غير مكتملة ومحددة:

فقد ظهرت بعد هاتين المحاولتين لتقديم مشروع اسلامي نهضوي متكامل للنهوض بالمجتمع العربي ومواكبته التقدم الحضاري الذي بلغته البلدان الأوروبية

1- جمال الدين الأفغاني (1839-1897) وكان معاصر للتونسي وقد اهتم بالجانب السياسي أكثر من اهتمامه بتقديم فلسفة متكاملة، ولعل الدافع إلى ذلك خشية من وقوع الشرق فريسة للضغط المتزايد من الغرب، فالإشكالية عنده تكمن في تقليد الشعوب الاسلامية للغربيين في مظاهر الأمور،

فالبنية الفكرية عنده قد انحرفت عن مسارها الأخلاقي والسياسي وخضعت لتأثيرات غربية وداخلية على الفكر الاسلامي تبعده عن أصوله وجذوره: ".... إن مجموعة الأمراض السياسية قد أصابت العرب والشعوب الإسلامية ومن هذه الأمراض التخلف والجهل والوهم والجبين السياسي، والحل كامن في العودة إلى الايمان وبعث الهمم الاسلامية للقيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"⁽²⁾

و رأى أن الحل السياسي الايديولوجي يكمن في العودة بالإسلام على مرونته الأولى التي استطاعت استيعاب الثقافات السابقة.

(1) معين زيادة المرجع نفسه، ص 166.

(2) جميل، منيمنة، (المشكلة السياسية في الفكر الاسلامي الحديث ، 1810، 1935) (أطروحة دكتوراه، بيروت، جامعة القديس، يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فرع الآداب العربية، 1985)

2- شيخ محمد عبده: (1849-1905): الذي سار على خطى الأفغاني ولم يخرج عن الإطار العام الذي رسمه في اعتماده على الحل السياسي الإيديولوجي الذي يقوم على العودة بالإسلام إلى مرونته التي مكنته من استيعاب الثقافات السابقة. و كان "محمد عبده" من رواد الإصلاح يدعو إلى حكم القانون والسلطة المقيدة بالدستور، وظل على موقفه قبل الثورة العربية وإبانها وخاصة خلال انخراطه في صفوف الثورة.

إلا أنه تولى عن موقفه هذا وتحول مع فشل الثورات العربية إلى مواقف أقل ليبرالية، فكان يرى أن تأخير إعطاء الشعب حقوقه السياسية إلى أن يعد إعداد تربويًا وسياسيًا يؤهله لإعطاء هذه الحقوق، وعندئذ يمكن العودة إلى المطالبة بالحكم الدستوري والدولة المقيدة بالقوانين. وينظر محمد عبده إلى المجتمع على أنه أشبه بالجسد الإنساني الواحد، تترايط أطرافه ترابطًا عضويًا ويتأثر بعضها ببعض تأثرًا شديدًا ينتظم أمر هذا الجسد عندما يقوى العضو بقوة المجموع ويختل أمره عندما يقوى العضو على حساب المجموع⁽¹⁾

وقد جاءت رؤيته العامة وموقفه الفكري أقل تماسكًا وقوة من موقف الطهطاوي والتونسي.

3- عبد الرحمن الكواكبي (1854-1902) يأتي موضوع الاستبداد في مقدمة الموضوعات الأساسية التي عالجه الكواكبي في مؤلفاته، إذ رأى أن الاستبداد المستشري في الأمة الإسلامية بعد عصور الازدهار العربي التي تميزت بالعدل والانصاف والمشاركة والشورى سبب أساسي في تخلف المسلمين عموماً والعرب خصوصاً.

(1) معين زيادة المرجع نفسه، ص 169.

أظهر "الكواكبي" من خلال عرضه نظريته في الاستبداد والموضوعات الأخرى التي تعمق في دراستها ، وكأنه يبشر بمرحلة فكرية قومية جديدة. ما هو الشعب؟ وما هي الأمة " و هل هي ركام مخلوقات نامية، أم جمعية عبيد لمالك متغلب؟ أم هي جمع جمعت بينهم روابط جنس ولغة ووطن وحقوق مشتركة وجامعة سياسة اختيارية"⁽¹⁾

و بناء عليه فإن مفهوم المجتمع المدني لم يحظ باهتمام كبير كما حدث في الفكر الغربي، إلا أن إسهامات بعض المفكرين العرب في العصر الحديث والتي تناولت هذا الأخير انطلاقاً من خصائص تثبتته، وصولاً إلى محاولة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في العالم كشفت عن مدى أهميته في الدول العربية الإسلامية. وعليه فإن المجتمع المدني على هذا النحو هو عبارة عن شبكة من المؤسسات (القبيلة العائلة، الكنيسة، والنقابات والاتحادات والجماعة) التي تقع بين الدولة والفرد والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة الشاملة⁽²⁾

إذا فقد انصب اهتمام الفكر العربي المعاصر على ضرورة احياء المؤسسات المدنية التقليدية وتشكيل مؤسسات حديثة وتكيفها مع المتغيرات الجديدة، تماشياً مع الشكل الجديد للدولة العربية الحديثة انطلاقاً من المقومات الذاتية والخصائص البيئية للنظام السياسي.

المطلب الثالث: المجتمع المدني (تعريفه ، خصائصه ، مكوناته) .

المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي أثارت وتثير جدلاً بين الكتاب، وبدأ الاختلاف حوله مع الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في تطور استخداماته خلال مراحل مختلفة، بما ينسجم غالباً مع حاجة كل مرحلة عاصرها هؤلاء.

(1) عبد الرحمن، الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، تحقيق حمد عمارة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف أو النشر، 1970، ص218.

(2) متروك، الفاتح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص21، 281.

فلا يوجد بين الكتاب حول ماهيته، أي ما هو تحديد المقصود بالمجتمع المدني، فلو أردنا وحاولنا ان نبحث عن تعريف له، فلن نجد تعريفا واحدا، بل نجد عدة تعاريف مختلفة، حيث لا يوجد اتفاق بينها، حتى لو وجد بعض التقاطع، الأمر الذي حذى ببعض الكتاب إليه وصفه بأنه مفهوم "زئبقي"، أو مفهوم "ضبابي" ولا يقتصر اختلاف الكتاب حول تعريفه وإنما كذلك حول مكوناته وشروطه، وكذا حول المصطلحات التي يتم واستخدامها، إضافة إلى الاختلاف حول دوره أو استخداماته، فتعدد استخدامات المفهوم يزيد من فوضى معانيه، وهو ما عبر عنه بعض المؤلفين، مثل بنامين دابارت Ben jamine Part عندما قال: "كلما ازداد استعمال مفهوم المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، يقل فهمه"⁽¹⁾

أولا- المجتمع المدني تعريفاته:

بما أن مصطلح المجتمع المدني يتكون من شقين: مجتمع ومدني، سنتناول كل تعريف على حدى، ثم نتناول التعريفات المختلفة التي قدمت المجتمع المدني من قبل المفكرين والباحثين:

- المجتمع:

كلمة مجتمع مشتقة من فعل جمع يجمع، واصطلاح المجتمع هو مكان الاجتماع وفي قاموس محيط المحيط، يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، هي الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها⁽²⁾

(1) سمية، أو شن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن المعلوماتي في العالم العربي "دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، 2009-2010 ص36.

(2) بطرس، بستاني قاموس محيط المحيط، بيروت، مكتبة لبنان 1983، ص123.

المجتمع كيان جماعي من البشر، تقوم فيما بينهم أثناء عملية الانتاج الاجتماعي لحياتهم شبكة كاملة من العلاقات المعينة، والتفاعلات الضرورية، علاقات مستقرة نسبيا وضرورية ومستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات الإنتاج التي تطابق مستوى معين من تطور القوى الاجتماعية المنتجة، وشكل معين من التبادل والاستهلاك وبشكل مجموع العلاقات الانتاج هذه البنية الاقتصادية للمجتمع، التي تضم كل الحياة الزراعية والصناعية والتجارية أي البنية التحتية، التي تقوم على أساسها بنية فوقية سياسية وحقوقية.

و إن الدكتور " عامر مصباح " يعرف المجتمع بأنه: مجموعة من البشر مبني وجودها على إقليم من الأرض على أنساق اجتماعية مختلفة مثل: النسق الثقافي، ونسق المعايير الاجتماعية، ونسق الأدوار والمكانات الاجتماعية، ونسق العلاقات الاجتماعية والتقسيم الطبيعي للعمل، كما تتحكم فيه نظمة اجتماعية تنظم العلاقات بين الأفراد، وهي النظام السياسي والاقتصادي والأسري والديني وغيرها. ويخضع لظاهرة القيادة والاتباع والأفراد يميلون طبيعيا إلى الرغبة في العيش معا. وتشد أفراده وجماعته علاقات الدم والمجاورة والمعاشرة والمواطنة والانتماءات المختلفة⁽¹⁾

و اما تعبير مدني، civil فهو مشتق من الكلمة اللاتينية civis والتي تشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن، أي كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الدولة، وكل ما هو خارج عن المجتمع الرسمي (خارج المؤسسات الحكومية)

و ان تعبير مدني يتناقض مع تعبيرات التالية: رسمي عسكري، ديني، إضافة إلى تعبير متوحش أو وهمجي⁽²⁾

(1) عامر، مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، (الجزائر: المكتبة الجزائرية، بوداود، 2005)، ص141، 142.

(2) أو شن نسيمية، المرجع نفسه، ص37.

و لقد ورد معنى المجتمع المدني كفكرة منذ قدم، إلا أنه كمصطلح " المجتمع المدني " فإنه حديث وقد وجد الباحثون صعوبة في البحث عن تاريخ ظهوره، إذ أنه يعبر عن العلاقة بين الفرد، المجتمع والدولة او بعبارة أدق تميز الدولة عن المجتمع، حيث نجد أن موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح civil Society، وإن ظهرت كلمة civil لتعبير عن معان أخرى، أم معجم تاريخ الأفكار فقد حمل مصطلح civil Disobédience بمعنى العصيان المدني او المقاومة الحضارية للمواطنين المسلوبين حقوقهم مصطلح المجتمع المدني. حملت موسوعة " ماكيلان " للعلوم الاجتماعية مفاهيم: الحرب الأهلية، جهاز الدولة المدين والقانوني، ولم تتطرق لمصطلح المجتمع المدني مما يعني ان ظهور المصطلح كان حديثا على المستوى المفاهيمي⁽¹⁾.

أولا-1- مفهوم المجتمع المدني.

يوجد اجماع شبه تام على أنه توجد صعوبة في ايجاد تعريف متفق عليه بين الباحثين والمفكرين والمحللين حول المفاهيم في العلوم الانسانية، وهو الحال بالسنة لمفهوم المجتمع المدني، حيث أن التفحص لبناء لتراكمات المعرفة العلمية، والقراءات المتأنية للتراث السوسيولوجي، تكشف لنا التعدد في تناول مفهوم المجتمع المدني، والذي يرجع استخدامه لأول مرة سنة 1954 في اللغة الانجليزية، ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع محلي. بيد أن هذا المفهوم يقتصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية ويهمل الجوانب الوظيفية، وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات،

(1) الطاهر بلعبور، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ديسمبر،

ونتيجة لهذا القصور في التداول، اخذ مفهوم المجتمع المدني يتسع ليشكل إهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين⁽¹⁾

أخذ مفهوم " ريموند، هينيبيوش Raymond A.hinnebuch بأنه شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها⁽²⁾.

حيث يضيف هذا التعريف عنصرا جديدا إلى العناصر السابق ذكرها، ألا وهو أن المجتمع المدني يعمل على احتواء الانقسامات الناشئة بين المجتمع، كما يعمل على تحقيق مصالح الشعب وايصال مطالبهم إلى السلطة ويعرفه مفكر بريطاني: "عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة، تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، تتمتع استقلالية في علاقتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل طوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم، وهذا العالم يختلف بشكل كبير في معظم دول العالم ومجتمعاتها، التي تتكون من جماعات تختلف بين جماعات الاهتمامات الحديثة مثل الاتحادات المهنية والجمعيات المهنية، ومؤسسات تقليدية مبنية على علاقة القرابة أو العرقية أو الحضارية أو الاقليمية وتختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية دينية، أو للعملاء، وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأمور السياسية

(1) أو شن نسيمه المرجع نفسه، ص38.

(2) متروك، الفالح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية، دراسة مقارنة للاشكالية المدني في ضوء تعريف المدن ط1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002)، ص27.

الجماعات الضغط أو الدعاية لقضايا معينة، وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي⁽¹⁾.

و يعرفه "مصطفى كامل السيد:"، باعتبار انه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها، أي كل ما ليس جزءا من التنظيم الحكومي، سواء على المستوى المركزي او المحلي، أي أنه ينظم النقابات العمالية والمهنية، وتنظيمات المنتخبين سواء كانوا أصحاب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة في الزراعة والصناعة أو الخدمات كما يضم المؤسسات الشبه التقليدية، والتي تشمل المؤسسات الدينية، المسيحية، واليهودية.

حيثما وجدت، ويضيف الكتاب اليمينيون واللبنانيون كلا من القبلية والطائفة⁽²⁾

و هناك من يعرف المجتمع المدني على نحو اجرائي بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها: اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية منها: غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتقاء بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات كل أعضاء كل جمعية.

و إذا حللنا هذا التعريف امكنا من ان نستنتج بان جوهر المجتمع المدني، ينطوي على أربعة عناصر أساسية

(1) زهير، الكايد، " الحكمانية" ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع حول المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة 17-18-ديسمبر 2002، ص11.

(2) مصطفى، كمال السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي معالم التغير منذ حرب الخليج، ملاحظات حول أدوار المتعددة (القاهرة، 2004)، ص02.

-يتمثل بفكرة الطوعية، او على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

-أما العنصر الثاني فيشير إلى فكرة المؤسسة التي تطل مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

-في حين يتعلق العنصر الثالث " بالغاية والدور" التي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة

-و آخر هذه العناصر يمكن ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزء من منظومة مفاهيمية اوسع تشتمل على مفاهيم مثل " الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية أما عبد الغفار شكر فيعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية، المستقلة عن الدولة...، أي بين مؤسسات القرابة (الأسر القبيلة العشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها

كالجمعيات الاهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير حكومية

و هناك العديد من الخصائص التي يستم بها المجتمع المدني.

خصائص المجتمع المدني

1-القدرة على التكيف وهي قدرة المجتمع المدني على التكيف مع المتغيرات، والتطورات التي تحدث في البيئة التي يعمل بها المجتمع المدني، لأن المجتمع المدني يقوم على التفاعل لا الجمود⁽¹⁾.

(¹) احمد، الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

2- الاستقلال الإداري والتنظيمي. أي يكون لمؤسسة المجتمع المدني استقلالية في

إدارة شؤونها الداخلية وفق القانون الداخلي لها.

حيث تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، ويفترض فيها أن تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترضيه التنظيمات المعنية.

-التجانس: ضرورة عام وجود صراعات داخل المؤسسة والذي يؤثر على نشاطها وعملها وتطورها في المستقبل⁽¹⁾ فكما كانت طريقة حل الصراع كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، والمجتمع المدني ولا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أساس التعاون والتنافس على حساب الصراع، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع

-التنظيم الجماعي: فالمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء، إختاروا عضويته بمحض إدراتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينظمون اليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي⁽²⁾

-الركن الأخلاقي السلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف، والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني

(1) أحمد صبجي المرجع نفسه، ص33.

(2) أوثن سمية، المرجع نفسه، ص42.

بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي⁽¹⁾ ومنه لا وجود للمجتمع المدني بدون دولة ولا بناء للمجتمع المدني من دون بناء الدولة والحقيقة، التي لا بد من إدراكها هي ان الدولة والمجتمع المدني ليس أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ولكنهما واقعان مرتبطان ومتلازمان وليس بالضرورة ان يكون هناك عداة او تناقض بين المجتمع المدني والدولة الآن العلاقة بين الطرفين يجب ان تحكمها قاعدة رئيسية تستند على الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني عن الأجهزة الحكومية⁽²⁾

ثانيا- مكونات المجتمع المدني:

يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات، والمؤسسات الهامة، والتي تسهم كلها في تفعيل الدور الذي يؤديه على مختلف الأصعدة والمجالات، وأهم هذه المؤسسات هي:

وهي المؤسسات التي تقع في حالة منفصلة عن الدولة وليس عن المجال العام وتنشئ هذه المؤسسات بفعل شبكة من العلاقات الاقتصادية، والسياسية بين الأطراف وعلى هذا يمكن اعتبار ان النقابات العالية والمهنية والأحزاب هي جزء من مؤسسات المجتمع المدني⁽³⁾

(1) إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والنحول الديمقراطي، ط1 (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص12، 13.

(2) علي، عبد الصادق، المصدر نفسه، ص77.

(3) ميكسنزوود، ألين، 1997، توظيف واسادة توظيف مفهوم المجتمع المدني، القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ص15.

1- الأحزاب السياسية: فهي احد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين حيث أن الكثير اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع^(*) السياسي ويرى " لاري ديمون Larry diymond أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلالته عن الدولة وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعين في جوهره النظام الحزبي.

و الأحزاب السياسية تشكل جزء من المجتمع المدني لأنها تسعى لإحداث حالة التركيبية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والعلاقات ما بين القوى المختلفة واليت تعتبر الأساس نحو بناء حجر الديمقراطية والسير نحو التحول الديمقراطي، وفي ذلك يقول: إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ولكن إذا ما هينت عليها الأحزاب، فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدرتها على أن تقوم بأداء وظائف الفريدة من التوسط وتعزيز بناء الديمقراطية⁽¹⁾.

و لكن بالرغم من ذلك فإن الأحزاب تعاني من سيطرة... قليلة على القرار السياسي وتعاني من ضعف التنظيم الاجتماعي من خلال ضعفها في الوصول إلى الجمهور وتوفير مطالبهم .

ويعود سبب اقصاء ثلة من مفكرين للأحزاب السياسية عن المجتمع المدني، غلى هدفه وهو الوصول إلى السلطة، ومنه صنف الأحزاب السياسية فمن ما يسمى بالمجتمع

(*) المجتمع السياسي هو المجتمع المدني النخبة السياسة المؤطرة، ويعبر عن سلطة الدولة، أي كل ماله علاقة بالنشاط السلطوي في اتخاذ القرارات والتعبير عن السيادة والسلطة العامة، وهو يتمتع بخصائص عديدة منها، سلطة وصلاحيه الاكراه.

(¹) متروك، الفالح، المصدر نفسه، ص27.

السياسي، يمكن للأحزاب أن تكون آليات تكاملية عبر قدرتها على جميع العوامل المتباينة أو المتنازعة في المجتمع المدني وتشكيل اختلافات سياسة موسعة ومستقرة كما يمكنها ان تعمل على توضيح أو تكثيف الانقسامات المتأصلة في المجتمع المدني بدلا من ذلك⁽¹⁾

ثم إن بعض الأحزاب قد تتحرف عن روح المجتمع المدني حينما تمارس قيادتها وفق معايير أبوية، أو تتجمد الديمقراطية في عروقها فيتوقف في بناءها تداول السلطة⁽²⁾.

غير أنه على النقيض من ذلك، ثمة من يحاول اقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدور المحوري والفعال الانعاش الكثير من الجوانب الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة، وتقديم مختلف الانجازات والمساهمات، كما تقوم الأحزاب بدور تبشيري واسع، لنشر الوعي السياسي والاجتماعي باعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم الشعب وإنارة الرأي العام، وتكوينه، تشكيله بما يحقق التفاعل المطلوب لإشراك الشعب في اتخاذ القرارات الصحيحة لحل المسائل التي تهمة وكما قلنا سابقا فان الأحزاب تعاني من سيطرة نخب قليلة على القرار السياسي وتعاني ضعف التنظيم الاجتماعي من خلال ضعفها في الوصول إلى الجمهور وتوفير مطالبهم.

2- النقابات المهنية والعمالية:

تعتبر النقابات^(*)، بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وذلك لعدة اعتبارات منها موقعها المركزي في العملية الانتاجية والخدمية، وبالتالي فهي تمتلك الذرة على اصابة

(1) ماريتينا فيشر، المجتمع ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات، مركز بحوث برفهوف للادارة والبناء ترجمة : يوسف حجازي (2009) www.berghof-handbook.net لوحظ يوم 2011/11/12

(2) ماريتينا، فيشر، المجتمع المدني، معالجة النزاعات والتجاذبات والامكانيات والتحديات، مركز بحوث برفهوف للإدارة والبناء للنزاعات ترجمة يوسف حجازي (2009) www.bethof-handbook.net

(*) عرف بعض المفكرين النقابة، إنطلاقا من وظيفتها بانها مؤسسة خاصة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم فهذه النقابات لا تهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة، بل الدفاع عن مصالحها وتشمل نقابات الأطباء، المهندسين، الصيادلة، المحامين، الصحفيين، المعطيلين،...غيرها

الدولة بالشلل، غذا ما قررت القيام بإضراب عام، هذا فضلا عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع، كما ان لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الاقليمي، إضافة إلى علاقاتها الخارجية، مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، ما يمنحها المزيد من القوة والدعم⁽¹⁾

و يذكر الأستاذ " أحمد شكري الصبيحي" في كتابه مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" ان النقابات في الوطن العربي" ان النقابات في الوطن العربي تعاني من مشاكل حددها فيمايلي:

1-قاعدة الاقتصاد العربي، مما يسمح بتنظيم الطاقات البشرية الواعية، الأمر الذي جعل دور النقابات يتقلص.

2-ضعف المناخ الديمقراطي الذي لا يعطي للنقابات مهما اختلفت اتجاهاتها، حظها كشريك فعلي في صنع السياسات العامة، خاصة الاقتصادية منها.

3-ظهور ظاهرة تأسيس وتجديد النقابات العمالية بعد سيطرة حزب ما على النقابة.

3-الجمعيات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية:

و هي ليست أحزاب سياسية وغنما تأخذ شكلا آخر، وقد ظهرت أحيانا قبل نشوء الأحزاب السياسية وشكلت نواة المجتمع المدني وتكن أهمية هذه الاتحادات القدرة على التعبئة ومنع الدولة من التفتت الديني أو العرقي⁽²⁾

و الجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فأن مشتركة ضمن حدود معينة واضحة وقد تزايد

(1) أوثن نسيمية، المرجع نفسه، ص46.

(2) أحمد الصبيحي، المصدر نفسه، ص98.

عددها بشكل ملفت للانتباه وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية، والإنسانية وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعية معينة، مثل الأطفال، الشباب، كبار السن، المرأة المعوقين المرضى المسجونين.

و تلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني من أن البعض يطلقها تسمية " جمعيات النفع العام"⁽¹⁾ وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعني بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحررياتهم.

و منه يمكن القول أن مثل هذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع المدني وتكريس عملية التحرك الديمقراطي، شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية، وليس كمصدر لربح والحصول على تمويل من جهات أجنبية، على غرار ما تفعله بعض المنظمات بحقوق الإنسان⁽²⁾

فهي تشكل تكتلا له وزنه وقوته في مواجهة الدولة والقطاع الحكومي من ناحية وفي مواجهة القطاع الخاص من ناحية أخرى، فإن النقابات بمختلف أنواعها تشكل نواة المجتمع المدني نظرا لأنها ليست كالأحزاب مدعوة في لحظة ما للمشاركة في السلطة أو اقتسامها، ويرى البعض أن النقابات أكثر تعبيرا عن روح المجتمع المدني، مقارنة بالأحزاب السياسية، وذلك لأن الحزب السياسي يستند إلى عقيدة سياسة تختلف فيها الاتجاهات والمدارس والمذاهب، لذلك لا بد من الاعتراف بالتعددية لكن في التنظيم النقابي يجتمع العمال والمهنيون الذين هم من داخل جميع الأحزاب ومن خارجها، أي أن حركة

(1) إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها المرجع نفسه، ص171

(2) أوثن نسومية، المرجع السابق، ص47.

التنظيم النقابي هي أكبر حركة مؤطرة تعبر عن مجمل القوى الوطنية أو الشعبية أكثر من أي إطار أو تنظيم آخر⁽¹⁾

ومن الواضح أنه إذا كان الأساس الوحيد للعضوية، هو اكتساب نوه محدد من التدريب أو مزاولة وظيفة معينة من دون اعتبار للانتماء العرقي أو الديني أو اللغوي أو الإقليمي المهنية تصبح وحدته وعلى ذلك فإن المجتمع المدني ليس كتلة واحدة أو متجانسة لا توجد بها أي اختلافات أو انقسامات فوجود النقابات يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون الحاجة لاستعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح.

و هناك المنظمات الرعاية التي تقدم الخدمات التعليمية الصحية وغير ذلك من الخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للبشر، والجمعيات التنموية التي تسعى إلى تحويل البشر إلى منتجين من خلال صيغة المشروعات الصغيرة، إضافة إلى المنظمات الدفاعية، ويدخل في إطارها جملة المنظمات غير الحكومية، وأكثر قدرة على مساءلة الدولة القومية⁽²⁾، ثم أن الجمعيات الثقافية والعلمية التي تنشأ لإشباع حاجات أعضائها أو تحقق أهدافهم، وتعتبر المنظمات غير الحكومية بامتياز عن روح المجتمع المدني، وذلك المعايير الأساسية التالية⁽³⁾:

1-تشكيل هذه التنظيمات يستند عادة إلى الإدارة لأعضائها، سواء انطبق ذلك على المؤسسين لهذه المنظمات أو الذين انجذبوا لعضويتها، وفي العادة يكون الأعضاء

(1) قنديل، أماني " الدليل الاستشاري لتنظيم، منظمات المجتمع المدني، القاهرة ص27.

(2) قنديل، المرجع نفسه، ص29.

(3) إبراهيم، سعد الدين، التقرير للمجتمع المدني، والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 2000، ص13-14.

المؤسسون أو الفاعلون في هذه المنظمات ذوي توجهات خيرية، ومن ثم فهم يتحركون طواعية لإشباعها أو لتدريبهم على إشباعها

2- التنظيم الجماعي وهو ما يعني أن المنظمة غير الحكومية تميل إلى الإدارة الجماعية ولتحقيق ذلك فاكية الانتخاب هي الآلية المعتمدة لتولي مناصب الإدارة المختلفة، هذا بالإضافة إلى المشاركة الجماعية سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات أو في تنفيذ السياسات

3- استناد السلوكيات على مستوى الأفراد أو على مستوى المنظمة إلى البعد الأخلاقي أو السلوكي الذي ينطوي قبل الاختلاف.

4- إن المنظمات غير الحكومية عادة ما يكون إما الشكل الرسمي المقنن إلى حد ما، بمعنى لها كيانا له ثباته وديمومة يميزها عن مجرد المجتمعات المؤقتة للأفراد

5- من أهم معايير المنظمات غير الحكومية انفصالها مؤسسيا عن الدولة بمعنى أن لها أهدافها ومجالاتها وسياستها التي تحدها منفصلة عن الدولة وكذلك لها ميزانيتها ومصادرهما في التمويل المنفصلة عن الدولة

6- إن المنظمة غير الحكومية مؤسسة لا تستهدف الربح وإذا كانت بعض المنظمات غير الحكومة تحقق قدرا من الأرباح، فإن هذه الأرباح ينبغي أن تكون في الحدود الدنيا بالنسبة لمستوى التكلفة.

7- أن تدار المنظمة إدارة ذاتية، وتسيطر إدارتها عادة على توجيه أنشطتها، ومع أن إدارة المنظمة وتوجيه أنشطتها لا يجب أن تكون موضوع تحكم أي قوى خارجية عنها، دون أن يكون لهذا العون أ المساعد أي تأثير على استقلالها في صياغة أهداف وسياستها ووضعها موضع التنفيذ

8- يجب أن لا تكون المنظمة ذات طبيعة حزبية، أي لا ترتبط أساساً بأعمال حزبية محددة مثل مساعد مرشح لمنصب سياسي، ولا يعني ذلك أن لا يكون من بين الأنشطة المنظمة التعليم النوعية السياسية بقضايا المجتمع والعمل من أجل تغيير المجتمع إلى الأحسن

9- من طبيعة المنظمة غير الحكومية أن تشمل على درجة معقولة من المشاركة التطوعية، إما في الأنشطة التي تقوم بها أو في داخلها أو في إدارة شؤونها

10- أن تتوفر للمنظمة غير الحكومية إمكانية الدوام والاتساع والفاعلية، ونقصد بالدوام أن تعمل المنظمة على تطوير مصادرها المادية والبشرية

ذلك أن المعايير التي تمت الإشارة إليها تشكل في مجموعها المرجعية التي يقاس على أساسها أداء المجتمع المدني لكون هذه المعايير تشكل طبيعته الأساسية، وفي ثم يقاس على أساس هذه المرجعية مدى التزام مكونات المجتمع الأخرى بهذه المعايير أو انحرافها عنها⁽¹⁾ أخيراً نرى أن المنظمات غير الحكومية نواة أخرى للمجتمع المدني لأنه نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفرادها من جهة، وبينهم من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراخي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤولية ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها المر محاسبتها⁽²⁾ ثم تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته كما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم

(1) إبراهيم المرجع نفسه، ص 13.14.

(2) عبد الله، الراشد سعيد النياضي الأثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية، مذكرة لنيل ماجستير جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإنسانية قسم العلوم السياسية (1990-2007) ص 66.

وتزويد من افتقارهم وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافية بناء المؤسسات وهو الدور الرئيس للمنظمات غير الحكومية.

و على هذا يمكن أن نستخلص أن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل إيديولوجي ومن غايات عملية سياسية وبهذا يمكن القول أن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج سلطة الدولة، سواء قليلا او كثيران فهو ذلك الهامش الواسع أو الضيق الذي يعبر فيه الفرد عن ذاته مقاوماته

وبالرغم من تعدد وجهات النظر في صياغة مفهوم المجتمع المدني من طرف الغرب، نجد أن هناك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن هذا المفهوم، من بين أهم هذه العناصر: فكرة الطوعية، احتواء المجتمع المدني على عدة تكوينات منها الانتماءات المهنية: كالنقابات، الأحزاب السياسية،... وهي ضرورية لاستقرار المجتمع المدني، وتمتعه بالوحدة وأدائه لوظائفه بفعالية، إضافة إلى تمتع المجتمع المدني باستقلالية من النواحي المالية، والإدارية والتنظيمية، ووفقا لهذا المنطق، فإنها تجسد قدرة الأفراد على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة وهيمنتها.

ثالثا-وظائف المجتمع المدني:

سواء كان بناء المجتمع المدني له فعالية على المستوى القومي أو العالمي أم لا، فهما لا شك فيه أنه يقوم بأداء وظائف محددة على الصعب القومي أو العالمي أو بالنظر إليهما معا، ووظائف المجتمع المدني في أربع:

1-وظيفة التنشئة السياسية للبشر:

الذين ينتمون له أو يقوم بخدمة احتياجاتهم، من خلال تدريبهم على أسس المشاركة السياسية السلمية، وطبيعة القيم الديمقراطية التي تتحكم هذه المشاركة على مختلف المستويات هذه التنشئة السياسية يمكن أن تأخذ شكل البشر ليطور اتجاهات أو مواقف باتجاه أحداث بعينها، ويمكن أن يقوم بهذه الوظيفية وحدات المجتمع المدني سواء على الصعيد القومي أو الإقليمي أو العالمي، بالإضافة إلى أتهيئهم وتدريبهم على أسس المراقبة وأصول المساءلة حتى ويضمنوا الأداء السوي والسليم على مستوى وحدة المجتمع المدني.

2- تعميق انتماء البشر للبيان الاجتماعي: الذي ينتمون إليه وذلك من خلال تنشئتهم وفق القيم المحورية لهذا السياق وعلى هذا النحو قد يتباين أداء المجتمع المدني بين الصعيدين المدني والعالمي، إذ نجده على الصعيد القومي يعمل باتجاه التأكيد على قيم المواطنة باعتبارها منظومة القيم المحورية، التي تتجاوز القيم او المرجعيات القيمة ذات الطبيعة الاثنية، بحيث يقاس المجتمع المدني في هذا الصدد بمدى تعميق وابرار قيم المواطنة لتشكل المعاني الضابطة للتفاعل الاجتماعي في المجتمع على حساب تآكل القيم ذات الطبيعة الاثنية، فالأولى ذات طبيعة موحدة بينما تعمل الثانية في اتجاه التمزيق أو التشتيت، وبنفس المنطق نجد أن وحدات المجتمع المدني ذات الطبيعة العالمية تعمل في اتجاه غرس منظومة غرس منظومة قيم ذات طبيعة عالمية وإنسانية عامة تتجاوز النزاعات والعصيات الاثنية أو القومية⁽¹⁾

3 تتحدد في العمل باتجاه فرض: تآكل مساحات الصراع الاجتماعي: ذلك يحدث على الصعيد القومي أو العالمي على السواء، فعلى الصعيد القومي نجد أن وحدات المجتمع المدني تضيق الخناق على احتمالية قيام الصراع الاجتماعي عن طريق ضم

(1) عبد الله راشد سعيد النياوي، المرجع نفسه، ص55.

البشر من سياقات اجتماعية إلى عضويتها، الأمر الذي يدفعهم غلى العمل بداخلها وفق منظومة قيمة جديدة تكون موضعاً للاتفاق بينهم وليس الاختلاف، هذا بالإضافة إلى أن سعي منظمات المجتمع المدني لمواجهة التهميش الاجتماعي لبعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية من شأنه أن يقطع الطريق على الصراع الاجتماعي، يحدث نفس الأمر على الصعيد العالمي، فالبرغم من أن الرأسمالية العالمية والعولمة مطيتها تعلمان باتجاه حالة الاستقطاب على الصعيد العالمي بين الفقراء أو الأغنياء، حيث يزداد تركيز الغنى والثراء في ناحية مواجهة اتساع مساحة الفقر، من بلوغ الفقر المدقع من ناحية مقابلة، على هذا النحو تتدفق المكاسب والأرباح من أسواق وخامات الجنوب الفقير إلى جيوب الأغنياء في الشمال، همن هنا نجد أن وحدات المجتمع المدني على الصعيدين العالمي والقومي، نعمل باتجاه تدفق معونات الشمال إلى الجنوب " لتسكينه" حتى لا يؤلماه الفقر فيسعى إلى ساحة الصراع الاجتماعي أو العالمي، بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع المدني العالمي يقوم عادة بقيادة الاحتجاجات في مواجهة التسلط والظلم والقهر من الفقراء والمستضعفين⁽¹⁾

4-السعي لتبني الآليات اللازمة: وتوفير الظروف الملائمة من اجل تمكين البشر المهمشي، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، حتى يندمجوا أو يتدفقوا في المجرى العالمي الشامل سعياً باتجاه عالم شفاف وعادل ينتقي فيه التسلط والاستغلال والقهر⁽²⁾

و منه يتضح أن مفهوم المجتمع المدني مر بالعديد من المراحل حتى وصل إلى مفهومنا الذي ننتبناه اليوم فقد نشأ لأول مرة في القرن 18 عشر مع ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالي وطرحت فكرة أن الحركة الجماعية هي التنسيق اللاحق للدفاع ضد مخاطر السياسيين، وفي القرن 19 عشر تأكدت في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص الدولة

(1) عزمي، بشارة، تعزيز المجتمع المدني، ورقة عمل قدمت على الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في الدول

العربية في الإصلاح الإسكندرية، 2004، ص282-283.

(2) كريم، أبو حلاوة المرجع السابق، ص93-91.

وأن يدير المجتمع المدني نفسه، أما في القرن 20 فقد طرح جرامشي مسألة المجتمع المدني وهي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل مساحة للتنافس الإيديولوجي كذلك وهكذا خلقت الدولة وتطور التكنولوجيا فضاء عالميا جديدا شكل إطارا للمجتمع مدني من نوع جديد.

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي.

المقصود بالديمقراطية

-إن الديمقراطية في مفهومها الشائع وبمعانها اللغوية حكم الشعب نفسه بنفسه إذ يقر جل المؤرخين أن الديمقراطية اليونانية هي النواة الأولى، والأساسية للديمقراطية الحديثة التي نادى بها المفكرون والفلاسفة الأوروبيون بعد النهضة الأوروبية، وللوقوف ضد الملكية المطلقة، وإلى من سلطة الكنيسة، وتطبيق مبدأ تقييد السلطة وخضوع الحاكم للقانون وظهر تطبيق هذه الأفكار فيما بعد على أثر حرب الاستقلال

الأمريكية سنة 1775، وكذا على أثر إعلاناتها ودساتيرها مبدأ سيادة الأمة والمساواة بين المواطنين أما القانون الذي يعكس الإدارة العامة للشعب⁽¹⁾

فالمبدأ الأساسي المتحكم في مسألة الديمقراطية هو المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة، ومصدرا السلطة، والشرعية وبالتالي الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين، وهي رهن إرادتهم وتتضمن مبادئ الديمقراطية ممارسة الشعب حقه في مراقبة تنفيذ هذه القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحياتهم المدنية⁽²⁾

و تتكون كلمة الديمقراطية من مقطعين مستمدين من اللغة اليونانية **Démos** وعن الشعب، **catos** بمعنى الحكم أو السلطة أي أن الكلمة تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب، وبصفة عامة الديمقراطية هي الحكومة التي يساهم فيها أكبر عدد من الأفراد⁽³⁾

و لدراسة الديمقراطية تتطلب دراسة عدة مفاهيم لها، فالديمقراطية في العصور القديمة، التي تعتبر أساس الديمقراطية الحديثة، كما تعني السيادة الكاملة للشعب، ولقد كانت الديمقراطية القديمة ديمقراطية مباشرة ولكن لم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية، وأن العبيد كانوا لا يعتبرون مواطنون هم الحق في التصويت في المسائل العامة كما إن الديمقراطية القديمة لم تكن ديمقراطية ليبرالية.

و إذا انتقلنا إلى العصور الحديثة فإن الدول الغربية لديها مفهوم عن الديمقراطية يختلف عن مفهوم الدول الشرقية، والديمقراطية تقوم على ركيزتين: الحرية والمساواة ولكن بينما تغلب الحرية على مفهوم الديمقراطية الليبرالية فإن المساواة لها الأولوية في مفهوم الديمقراطية الماركسية.

(1) ابراهيم، لونيبي: التجربة الديمقراطية الوطن العربي الجزائر نموذجا " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء 2003-2004 الجزائر ص16.

(2) عبد الوهاب، الكيالي، موسوعة السياسة (المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1981) ج2 ص 755-780.

(3) سعاد، الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1 (القاهرة: مركز القاهرة للنشر 2007) ص128.

1- الديمقراطية الليبرالية: الديمقراطية الغربية التقليدية هي الديمقراطية الليبرالية وهي صورة من وصر الديمقراطية التي تضع الحرية في المقام الأول وفي هذا المفهوم حكومة الشعب توفر الحرية للشعب، لكل فرد من أفراد التنمية نفسه.

وفي ظل الديمقراطية الليبرالية تتمتع الحرية بحماية على مستويين على مستوى نشاط الحكومة، وعلى مستوى علاقة الحكام بالمحكومين.

2- الديمقراطية الماركسية: ظلت الديمقراطية الليبرالية سائدة بمفردها قرابة قرن ونصف من إن المفكرين كانوا يعتبرونها المفهوم الوحيد الديمقراطية ولكن منذ أثر الفكر الماركسي في النظم السياسية ظهر مفهوم آخر وهو الديمقراطية الماركسية أو الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الماركسية التي بدأت في الظهور منذ الثورة البلشفية سنة 1917، تركز على التسلط والإجماع في كل ما يتعلق بنشاط وتحرك الحكومة وفي نفس الوقت تستند على المساواة الواقعية في علاقات المواطنين هذه الديمقراطية التي تتبأ بها روسو ثم طورها ماركس وتلاميذه⁽¹⁾

هذه الديمقراطية توصف البعض بالديمقراطية المستتبدة أو التحكيمية la

démocratie jutoritaire وتوصف البعض **la démocratie ou populaire**

1- صور الديمقراطية:

قد يباشر الشعب سيادته بطريقة مباشرة فيحكم نفسه بنفسه ويطلق على نظام الحكم في هذه الديمقراطية المباشرة

وقد يلجأ الشعب في ممارسة للسيادة إلى انتخاب نواب عنه (أعضاء البرلمان)، ويترك مقاليد الأمور وممارسة السيادة نيابة عنه، وتوصف الديمقراطية في هذه النيابة

(¹) سعاد، الشرقاوي، مرجع السابق، ص130.

وأخيرا قد ينتخب الشعب برلمانا، ولكن لا يترك له حرية التصرف كاملة وبل يشترك معه في مباشرة بعض الأمور العامة، وهذه الديمقراطية شبه المباشرة⁽¹⁾

و يمكن تصنيف أشكال الديمقراطية من منطلق علاقة الشعب بالسلطات إلى ديمقراطية مباشرة، وعلى ديمقراطية نيابة، وديمقراطية شبه مباشرة وأخيرا صورة لم يعالجها الفقهاء إلا في السنوات الأخيرة وهي الديمقراطية شبه النيابية.

1-1- الديمقراطية المباشرة:

في هذه الصورة من صور الديمقراطية يناقش الشعب أموره ويشعر مباشرة ويقرر دون وساطة الحكومة⁽²⁾.

كانت هذه العصور القديمة، حيث وجدت المدن اليونانية القديمة، وقد وصلت الديمقراطية المباشرة إلى أفضل صورها في أثينا في عصر بيريكليس siécie de periclés كانت الاجتماعات تتم بصفة دورية كل شهر تقريبا ثم في فترات أكثر تقاربا، وكانت كثرة الاجتماعات مناسبة للظروف السائدة إذا كان النشاط الاقتصادي مشروكا للأجانب والعبيد وهم ليسوا مواطنين حيث يجتمع الأفراد الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسية في هيئة جمعية شعبية يقررون فيما بأنفسهم القوانين وتعديلها، وتعيين الموظفين الذين يعهد إليهم بتنفيذ هذه القوانين وتسيير المرافق العامة، كما يقومون أيضا بالفصل في الخصومات القضائية فالديمقراطية المباشرة لم تعرف إلا تطبيقات نادرة إذ اقتصر تطبيقها على بعض المدن اليونانية القديمة خاصة أثينا.

1-2- الديمقراطية النيابية: Le Régime Représentatif

(1) سعيد، السيد علي، المبادئ الأساسية للنظم السياسية، ط1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث 2007) ص287.

(2) سعد، الشرقاوي، المرجع السابق، ص135.

في هذا النظام يقوم الشعب باختيار ممثلين الذين يعتبرون نوابه ويقتصر دور الشعب على عملية قانونية محددة وهي انتخاب نوابه، ولكن هذه العملية لا تجعل النائب خاضعا للشعب، وإنما يتمتع باستقلال مستمد من مركزه الدستوري

فهذا النظام لا يتولى فيه الشعب ممارسة السلطة بنفسه كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة، ولا يشترك مع البرلمان في ذلك كما في حالة الديمقراطية شبه المباشرة، إنما يركز على وجود برلمان يتألف من أعضاء اختيروا بواسطته أي بواسطة الشعب بمباشرة السلطات باسمه لفترة محددة⁽¹⁾.

1-3- الديمقراطية شبه مباشرة la démocratie semi-Directe

الديمقراطية شبه مباشرة صورة من صور الحكم الديمقراطي تقع في مركز وسط بين الديمقراطية المباشرة حيث يتولى السلطة نفسه، وغير المباشرة، حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين له ينولون الحكم نيابة فهي تحاول الجمع بين هذين الصورتين⁽²⁾ وللديمقراطية شبه مباشرة مظاهر تسمح للشعب بالاشتراك مع أعضاء البرلمان في ممارسته شؤون الحكم وهي: ست ممارسات

1- الاستفتاء الشعبي (référendum populaire)

2- الاعتراض الشعبي (le veto populaire)

3- الاقتراح الشعبي (initiative populaire)

(¹) سعيد، السيد علي، المرجع نفسه، ص 288.

(²) المرجع السابق.

4- حق الناخبين في إقالة نائبيهم (Révocation recall)

5- الحل الشعبي (dissolution populaire)

6- طلب عزل رئيس الجمهورية⁽¹⁾

1-4- الديمقراطية شبه نيابية : la démocratie Représentative

في السنوات الأخيرة بدأ في ظل النظم النيابية المتقدمة أن الشعب يلعب دورا في التأثير النفسي على النواب وإن ظل النائب حرا، فالرأي العام إذا كان معارضا للرأي الذي يتبناه البرلمان فإنه لا يملك وسيلة قانونية للاعتراض كما في حالة الديمقراطية الشبه مباشرة، وغنما تملك توقيع جزاء عند إجراء انتخابات جديدة يوضح الفقهاء هذه الصورة الجديدة بأنها تتميز بثنائية هيئة الناخبين والهيئة التشريعية الممثلة للشعب، أي أن الديمقراطية شبه النيابة لا تكسر والأساس القانوني للديمقراطية النيابية ولا تمس نتائجها الأساسية، إذ تحترم الديمقراطية تشبه نيابة وظيفة البرلمان الذي يمثل الشعب في مجموعة كما تبقى عدم جواز إجبار النائب على اتحاد موقف معين، ولا تسمح بعزل النائب، ولا تخضع قراراته لتصديق نائبيه⁽²⁾

و إن الديمقراطية شبه النيابة هي السائدة اليوم في إنجلترا والولايات الأمريكية وفرنسا.

2- الديمقراطية والاهتمام العربي بها:

مما لا شك فيه ان بدايات الاهتمام العربي بالقضية الديمقراطية كان مع بداية الاحتكاك العربي بالعالم الغربي في أوائل القرن 19 عشر إذ يذكر الباحثين أن استعمال

(1) سيد، السعيد علي، المرجع نفسه، ص 297.

(2) سعاد، الشرقاوي المرجع نفسه، ص 144.

كلمة الحرية بمعناها السياسي تحديدا لم يظهر في الأدبيات العربية إلا بعد 1798، حيث اكتشف العرب كان يجري في العالم الغربي تغيرات على جميع الأصعدة فكريا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهو الذي أوحى للمستثمرين والمصلحين بما ورد في فكر النهضة من مشاريع تتضمن اعجابا صريحا بمبادئ السياسة وتجلياتها المؤسسية⁽¹⁾

فها كله دفع من المفكرين المصلحين العرب أبداء اعجابهم الشديد بالنتائج التي حققتها نظم الحكم في الغرب ومن أوائل هؤلاء المعجبين رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين باشا⁽²⁾

التونسي وهذا الاعجاب أدى بالعرب إلى أن يجدوا انفسهم وجه لوجه أمام سلسلة من المفاهيم والمؤسسات السياسية الغربية عنهم، والوافدة من أوروبا بأسماء غريبة لأنها نابعة من تجارب أوروبية فوجد العرب أنفسهم أنه كان لزاما عليهم أن يعبدوا صياغة هذه المفاهيم وفق الظروف العربية ويشير برنا لويس أن العرب اعتمدوا في تحقيقهم لهذا الغرض على عدة طرق أبرزها⁽³⁾

استعارة اللفظ الأجنبي

إيجاد لفظ جديد

إعادة الشباب للفظ قديم

(1) إبراهيم، لونسي المرجع السابق، ص 26.

(2) خير الدين باشا التونسي (1810-1899) كان مملوكا وبعد التحاقه بالجيش أصبح اسمه يبرز على الساحة السياسية حيث تولى الكثير من المناصب السامية في تونس وكذلك في الاستانة أبرزها توليه رئاسة الوزراء لمدة أربعة سنوات سنة 1873

(3) - lewis (bernstd) Islamim History, Ideds, Merand Events in the middle Ejst (londo n 1973)p 282.

إن المنطلق الأساسي الذي انطلق منه جل المهتمين بالمسألة الديمقراطية خلال القرن 19 عشر وأوائل القرن 20، هي بعض آيات القرآن خاصة بعد أن قارنوا إنجازات الغرب في مديان الحريات العامة وغيرها من المؤسسات التي ساهمة فعالة في التطور الأوروبي بأحوال المجتمعات العربية التي كان يعيشون في ظلها والتي امتازت بجور الحكام وتسلطهم على الرعية، مما أدى إلى تخلق خطير ومن الآيات القرآنية التي اتخذوها منطلقاً لهم تلك التي كانت تحت المسلمين عن التشاور في قضاياهم المختلفة مثل قوله سبحانه وتعالى " وأمرهم شورى بينهم"⁽¹⁾ وكذلك قوله سبحانه وتعالى " و شاورهم في الأمر"⁽²⁾

فالشورى في الاسلام تنظيم دائم في خدمة العدل المساواة بين الناس ودائماً في مراقبة الكلام في سلوكهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أن هناك آيات أخرى تدعوا إلى العدل والمساواة بين المتخاصمين بل هو عدل يشمل العلاقات بين الناس، العلاقات بين النساء والرجال، وبين الآباء والأبناء وبين الحكام والمحكومين إذ يقول الله تعالى " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"⁽³⁾

إن كل هذا جعل رواد النهضة العربية أمثال الطهطاوي وخير الدين باشا التونسي ومحمد عبده والكواكبي ينتظرون إلى الممارسة الديمقراطية في الغرب بنظرة إيجابية، سعت إلى استجلاء منهج الغربي في الحكم وتأصيله إسلامياً من أساساً مبادئ الشورى في الإسلام

(1) سورة الشورى، الآية 38.

(2) سورة آل عمران الآية 159.

(3) سور النساء الآية 58.

و بعد خير الدين باشا التونسي من المفكرين الوائل الذين اهتموا بالمسألة الديمقراطية في كتبه " أقوم المسالك في معرفة أهوال الممالك " الذي أصدره سنة 1867 والذي تصدى في القضية إصلاح بالبلدان العربية، وشدد كثيرا على المطالبة بالدولة الدستورية التي يتم فيها تقييد سلطة الحكام وتصرفاتهم بالقوانين والضابطة والمنظمة " تقييد السلطة في نظرة يعزز العمل بالتشاور وتبادل الرأي وقبول المعارضة ويرى ان المشورة في ذاتها الديمقراطية بكل أبعادها من حيرة الرأي والتمثيل" و خير الدين التونسي يقسم الحرية إلى نوعين⁽¹⁾ حرية شخصية وهي حرية التصرف والتملك⁽²⁾ حرية سياسية وهي مشاركة المواطنين في سياسة الدولة.

فلقد أردنا إعطاء لمحة تمهيدية عن الديمقراطية عند العرب ولو أعطيناها حيزا كبير فلا يمكن أن تنتهي في عدة رسائل .

المطلب الأول: التحول الديمقراطي (تعريفه شروطه)

من الأدبيات التي راح استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية واصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حولا ودرجة حدوثها وشروط قيامها⁽³⁾

شانها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة متنوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال، ولقد خضع للتأهيل المفاهيمي، تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف

(1) التونسي (خير الدين باشا) أقوم المسالك في معرفة أهوال الممالك، تقديم وتحقيق المنصف الشنوفي (الدار التونسية للكتاب تونس 1972) ص 158.

(2) ابراهيم لونسي نفس المرجع، ص 34.

(3) نبيل، كريبش، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في الطرق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة لنسب شهادة الدكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008، ص 32.

الأدبيات بهذا الموضوع وتجدر الإشارة أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد بالمواضيع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم باتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأهيل هذا المفهوم⁽¹⁾

إذ، عادة ما تستخدم في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مترادف مثل: الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي... كإشارة لعملية التحول نحو الديمقراطية، وهي العملية التي تقضي اصطلاحاً أو تحولا النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي.

فمفهوم الإصلاح السياسي الذي يندرج ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحويل السياسي كالتغيير بمعنى التحول والتغيير بمعنى التحويل⁽²⁾

و لهذا عادة ما يطلق على عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي بالمفهوم الغربي، اصطلاح " التحول الديمقراطي " للإشارة إلى انتقال من النظام إلى نوع آخر، وبرز الحديث حوله بصفة خاصة منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بناء على التحولات السياسية التي عرفتتها العديد من البلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرقي آسيا وأوروبا⁽³⁾.

أولاً- تعريف التحول الديمقراطي:

(1) هدى، مينيكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث من كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة القاهرة للجنة العلمية والإدارية العامة، 1999، ص135.

(2) عمار، جفال، مفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، ورقة قدمت إلى أعمال ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (طرابلس، ليبيا في موقع التجديد العربي <http://www.Araberenewel.com> لوحظ يوم 2012/03/10 .

(3) لاري، دايون، الثورة الديمقراطية، النضال من أجل الحرية التعددية في العالم النامي، ترجمة سميرة فلو عبود، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1995)، ص9.

و هذه العملية تعني جمع أشكال الحكم السلطوي لصالح نظام حكم تعتمد على الاختيار الشعبي والمؤسسات السياسية الشرعية وشفافية الانتخابات كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور أي، تقتضي تطبيق عدة خطوات أو سياسات تؤكد هذا التحول أهمها⁽¹⁾

-احترام الدستور وسيادة القانون

-وجود مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا ونزيها

-استقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام

-التعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان

و إذا، محاولة التأهيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلية التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء وانتقاله عن حالة على أخرى

و يشير لفظ القول الديمقراطي إلى لغة التغير أو النقل فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الانجليزية Transition

و يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطي يمر بهم بمرحلة ديمقراطية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي⁽²⁾

و تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو

(1) نبيل، كريبش، المرجع نفسه، ص23.

(2) أحمد، حسنين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،

2004)، ص295.

ظهور بديل ثوري ومن الجائز أيضا تنتج هذه التحولات نظاما هيجنا أو تتحدر بالكامل نحو الفوضوية

أما التحول إلى الديمقراطية Democratization فيعرفها " شميتز " بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفها " روستو " بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتحدد النتيجة النهائية لاحقا لطرف المتغير في هذا الصراع⁽¹⁾.

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منه لصالح مؤسسات المجتمع المدني يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، مما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي⁽²⁾

و عليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدول المؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني

(1) بلقيس، أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية، على اليمين وبلاد أخرى، مكتبة (صنعاء، اليمن: مكتبة مدبولي للنشر، 2004)، ص28-29.

(2) محمد، نصر منها، الدستورية والسياسة: دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص242.

وهذه العملية تتضمن مجموعة من المراحل تتابع فيما بينها بشكل تطويري، تبدأ مرحلتها الابتدائية بزوال النظم السلطوية لصالح نظم أخرى، تحاول في مرحلتها الانتقالية إرساء أسس الديمقراطية الحديثة وصولاً إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي، ومن ثم نهاية عملية التحول كبدل عملي محكم الوصاية والغاية كما يقول علي خليفة الكواري⁽¹⁾

فالتحول الديمقراطي لا يعني الديمقراطية وإنما هو شرط للوصول عليها والإجراءات والمراحل التي يتطلبها النظام الديمقراطي هي المرحلة الانتقالية بين نظام وآخر، بحيث يمكن تعريف الانتقال "...كتحول مرحلي لإصلاحات تبدأ مع تغيير النظام من الممكن أن تشمل على اثنين أو أكثر من التطورات التالية: تركيب المجتمع وتأسيسه على أسس سلمية، تحرير النظم الاجتماعية والاقتصادية، دسترة الممارسات والأنشطة السياسية، تحرير وديمقراطية أجهزة الدولة"⁽²⁾

و أيضاً من تعريفات التحول الديمقراطي فهو " عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، ثم حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب ممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغيير جذر العلاقات السلطة في مجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي"⁽³⁾

و يعرفه " تشارلز أندريان" بأنه " التحول من نظام إلى نظام آخرن أي التغيير القائم وأسلوب صنع السياسة الذي ينتبأه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغيرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي

(1) علي، خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص25.

(2) صلاح، الحداد، " الطريق إلى الديمقراطية تجمع الألمان والأسبان فهل سينج الليبيون؟ دراسة تحليلية مقارنة <http://Libya.watana.com> لوحظ يوم 2011/09/23

(3) نايت سعدي الهام " طبيعة التحول الديمقراطي، في كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 01 ديسمبر 2005، ص79.

والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم⁽¹⁾ و في إطار التعريف أن التحول الديمقراطي يركز على تغيير جذري في جميعي مستويات النظام ويتضح أيضا من خلال تعدد التعاريف المقدمة للديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي وعموما فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل من البيئة الداخلية أو الخارجية.

ثانيا-التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة:

1-التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي

فقد حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي، حيث يختلف التحول الليبرالي عن معنى التحول الديمقراطي، في كون الأول يشير إلى مختلف التغييرات التي تحد من سلطة الدولة في التدخل في حياة الناس وتسمح وبحرية المعارضة، أي الليبرالية تتضمن أهداف متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وهي لا تعني في هذا لإطار ضرورة إرسالها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر

(1) حسينة، شرون، ع الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة في كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر: 11 ديسمبر 2005، ص123.

اتساعاً من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي⁽¹⁾.

و أيضاً يشير التحول الديمقراطي بصورة خاصة إلى عملية التغيير تجاه المشاركة العشبية وحرية ونزاهة الانتخابات وعادة ما يتم عندما تتراخى قبضة أنظمة الحكم السلطوية

إن التحول السياسي بالأساس هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي التغيير تجاه المشاركة الشعبية وحرية ونزاهة الانتخابات وعادة ما يتم عندما تتراخى قبضة أنظمة الحكم السلطوية⁽²⁾.

إن التحول السياسي بالأساس هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله قد يكون سلمياً على شكل ثورة سياسية بيضاء أو عنيفاً حينما يتعذر تحقيقه بالطرق السلمية، أما من حيث الدرجة فقد يكون جزئياً (محدوداً) أو شاملاً (جزرياً) حينما لا يكتفي بإجراء بعض التعديلات السياسية والاقتصادية على النظام السياسي القائم⁽³⁾

وفي هذا الإطار يميز صاموئيل هانتنتون بين أربعة أنماط وأشكال العملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية هي:

-التحول الذي يتم مبادرات من النظم التسلطية ذاته (Transformation) أو بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والمعارضة (transplacement)

-التحول الذي ينتج عبر الضغوط والمعارضة (replacement) أو يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أجنبية (Foreing intervention)

(¹) هدى، ميتيكس، المرجع نفسه، ص136.

(²) حسن أبو هينية، مخاوف غير ديمقراطية من الاسلام الديمقراطي، <http://www.eleghond.jo>.

(³) نبيل، كريبش، المرجع نفسه، ص35.

- وهو ما يعني أن التحول الديمقراطي يكون نتيجة مجموعة من الدوافع يعدها الأستاذ معتز عبد الفتاح انطلاقاً من مختلف التجارب السياسية التي مرت بها العديد من الدول (1)

1- التحول الديمقراطي الذي يتم في أعقاب الثورات الاجتماعية

2- التحول الديمقراطي الذي يحدث تحت سلطة الاختلال أو بالتعاون معه كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تحقيقه في العراق

3- التحول الديمقراطي الذي يأتي بعد انهيار النظم استبدادية وغمارة نخبة ديمقراطية

4- الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة من قبل قوى المعارضة

5- الانسحاب من الحياة السياسية بعد ازدياد تكلفة القمع

2- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظراً لإمكانية تعرض النظام فيها الانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث عايش كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشترك كل نوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو عن طريق الاتفاق (2)

3- التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

(1) المرجع نفسه، ص36.

(2) هدى، ميتيكس، المرجع السابق، ص136.

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملأ التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي⁽¹⁾

و قد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدراسيين سعى كل منهم إلى تحديد مؤشراتهن ومحاولة استحداث لضمان الديمقراطية.

و إذا كانت إستراتيجية الانتقال الديمقراطي تتطلب حسب عبد الإله بلقزيز "...تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي"⁽²⁾ فان التغيير التدريجي نحو الديمقراطية يقتضي حسب برهان غليون وضع إستراتيجية عملية للانتقال "...تبيين حجم وطبيعة القوى والفئات ذات لمصلحة بالتغيير الديمقراطي، بلورة الصيغ التنظيمية التي تساعد على تعبئتها وتوحيدها، ورسم الأهداف المرحلية للحركة الديمقراطية والمواقع التي ينبغي احتلالها الواحد بعد الآخر"⁽³⁾

و لهذا برزت بعض المفاهيم التي تحاول وصف وتفسير تجارب التعددية السياسية ذات الهامش الديمقراطي المحدود أو الانفتاح السياسي المقيد، للإشارة إلى طبيعة النظم

(1) نشأت، الهلالي، حلقة نقاشية، انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حال الاستقرار والامن الداخلي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية، نقلا عن الموقع <http://www.infsthinktonk.com> لوحظ يوم 2012/05/17.

(2) عبد الإله، بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ص136.

(3) برهان، غليون، أزمة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي دراسة نقدية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص127، 128).

السلطوية للحكم وقيوده المتنوعة في بعض البلدان مما فيها العربية، كمفهوم التعددية السياسية النقدية، والليبرالية السلطوية، والنظم شبه السلطوية، وغيرها من المفاهيم التي تختلف عن مفهوم التحول الديمقراطي الحقيقي

ثالثاً- أنماط التحول الديمقراطي.

و يقصد بها تلك الأشكال التي اتخذها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفردة بالوصف كل أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقبلية، تسعى الدراسة في هذا التمييز بين ثلاث مسارات رئيسية للتحول، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجاً أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري، ويمكن التمييز بين ثلاث مسارات هي: التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب

1-المسار الأول: التحول من أعلى

- ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم الذين يلعبون دوراً حاسماً في إجراء هذا التحول والذي يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دوراً حاسماً في إنهاء نظاماً غير ديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي⁽¹⁾

-و يمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير ديمقراطي ومن ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين

1-لأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسة مدنية

(¹) نبيل، كريش: المصدر نفسه، ص37.

2- الثاني يتضمن مبادرة من جانب عسكرية حاكم

2-المسار الثاني: التحول من خلال التفاوض

يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

-ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال أفول نجم نظام سياسي أو أفول نجم أيديولوجية، والتردي الاقتصادي التي قد يحصل إلى حد إفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة⁽¹⁾

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في إفقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسر، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل

-وقد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار وأبرزها وضوحا حالة جنوب إفريقيا كمثال للتفاوض خلال عامي 1989-1990 بعد سنوات من كفاح ضد العنصرية

-و لضمان نجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل، فيصبح الميثاق بمثابة سياق لعدم الضرر بالمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله ويشتمل على عدة مكونات، فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية، وهناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد، وإقامة اتفاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال

(1) بلقيس، احمد منصورن مرجع نفسه، ص96،98،99،50.

الأعمال والاتحادات التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع، ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تشفق والإطار الديمقراطي المرغوب.

3-المسار الثالث: التحول من خلال الشعب

يقصد بذلك التحول الديمقراطي بأني في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة، وقيام بعض الأعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الراضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف سعيا لاحتواء اللازمة التي فجرتها المطالب الشعبية

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات مسبقة عملية التغيير السياسي منها مالي، الجزائر كما قد تعج تتجج الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيه الرئيس جوزيف ايسترادا على التنازل منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحظته قضائيا على مخالفات وأنها كانت الحقوق الإنسان ارتكابها أو شارك مع قيادته في ارتكابها.

و هكذا تعدد أنماط التحول الديمقراطي، وتجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعدد وتعدد المراحل قد تشهد وقعا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البد فيها

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي..

هناك ثلاث مداخل أو مقاربات نظرية رئيسية لتفسير أنماط الانتقال إلى الديمقراطية باتفاق الكثير الأدبيات وهي : المدخل التحديتي، المدخل البنوي، المدخل الانتقال.

أولاً- المدخل التحديتي:

بداية تجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل (التحديتي) يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التحول الديمقراطي ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية

و نعني بالتحديث: استجلاب رموز الحاضرة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية⁽¹⁾

وهو أيضا المدخل الذي يربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي، ويؤكد على عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي⁽²⁾

و لعل من أهم ممثليه (أدم سميث) باعتباره أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته الليبرالية باعتباره أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته الليبرالية السياسية كشرط ضروري لفاعلية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الاقتصادية، فالحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية⁽³⁾

⁽¹⁾ محمد، نصر مهنا، المرجع نفسه، ص127.

⁽²⁾ Léawent goba, l'état do droit la démocratie et développement économique en afrique (2) subsaharienne (paris) : editions l'hramatton,2000)pp57,63.

⁽³⁾ مصطفى، بخوش، دراسة في ادبيات التحول الديمقراطي/ محاضرات القيت على طلبة السنة الثالثة (علوم سياسية : تخصص علاقات دولية) جامعة محمد خيضر، 2006-2007.

و كانت مطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي (ليبست s.M.Lipset) وقدّم ليبست أطروحته لأول مرة في 1959 في مقالة تحت عنوان " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية : التنمية الاقتصادية والشرعية والسياسية

و لتأكيد أطروحة نشر في 1960 كتابه الرجل السياسي Potiticol الذي يعتبر أشهر أوهم كتاب حول هذه الأطروحة⁽¹⁾

و حسب ليبست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوروبية الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية في أميركا الشمالية وأستراليا حيث صنّفها

ديمقراطيات مستقرة

ديمقراطيات غير مستقرة،

دكتاتوريات

حيث النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المنضمة اقتصاديا⁽²⁾ وأن التنمية الاقتصادية بصفة خاصة بمستوى الدخل و التصنيع والتحضر والتعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة والاستقرار السياسي

-وصنف بلدان أمريكا اللاتينية ودكتاتوريات مستقرة، وقارن هذه البلدان منخلاً مؤشر درجة التصنيع والتعليم وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية⁽¹⁾.

(1) محمد زاهي، بشري المغربي الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات من <http://exprince->

2012/06/16 reforme, info/moudules/news/articl, php&stoyiol=2.

(2) جلال، الله معوض " العلاقة بين الديمقراطية والتنمية (دراسة نقدية) في مجموعة مؤلفين بين الديمقراطية والتنمية في أسباب مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، 7، 199، ص8-9.

و ذهب كل من صامويل هانتغتون وجوان نيلسون إلى القول بوجود علاقة سببية

ترتبط بين التحديث والتطور الاقتصادي وبين المشاركة السياسية⁽²⁾

فكما توفر التنمية الاقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية، يكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أساسية للتحديث السياسي

-ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية

-تمايز البني والوظائف السياسية

-تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع

-إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.

وفي المقابل، ذهب آخرون إلى إثبات مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية أمثال سيغل، وفايتر شتاين، وهالبرين على أساس أن الميزة التتموية تتحقق بالديمقراطية التي تعقد على مبدأ المراجعة والموازنة وتتضمن خضوع الحاكمين للمسألة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة العامة والتأييد الشعبي وغيرها من الشروط التي تتطلبها عملية الديمقراطية⁽³⁾

-كما قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة ليست الأصلية ومنها دراسة قام بها (بولين وجامكان) وتوصلا على نفس النتيجة من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من

(1) مصطفى، بخوش ، المرجع نفسه

(2) المرجع نفسه.

(3) رضوان، زيادة الديمقراطية التوفيقية، مرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل

العربي عدد 334، ديسمبر 2007، ص85-86.

العوامل التي تعتبر عادة من المحددات الأساسية للديمقراطية واكتشاف أن المحدد الاقتصادي أكثر أهمية من غيره⁽¹⁾

وعموما تحاول المقاربة التحديثية التأكيد على أن النمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وأن ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد، وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي واستخدام أدوات الاتصال والنقل الحديثة وغيرها من شأنه المساعدة على ولادة الديمقراطية وتعزيزها بالرغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة⁽²⁾

ثانيا- المدخل البنوي

يركز أصحاب هذا الاتجاه على تحليل ودراسة عمليات التغيير الطويلة المدى للتشكيلات الطبقيّة والبنى الاجتماعية في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، وبخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية أي دراسة طبيعية العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازيين والدولة وكيفية تغيير هذه العلاقة وفقا لحركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.

فحسب هذه المدرسة يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمصلحة لتحقيق.

(1) محمد زاهي، بشير المغيربي المرجع نفسه.

(2) نبيل، كرييش المرجع نفسه، ص35.

نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع⁽¹⁾

و تفسير عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم بين القوة والسلطة المتغيرة، وليس يفعل وحصر النخب السياسة، على اعتبار ان المسار التاريخي أي شكل سياسي آخر يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط الرأسمالية، وأن خيارات او مبادرات السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا من خلال القيود والفرص المحيطة بها⁽²⁾

فمن حيث الافتراض الرئيسي الذي يقوم عليه وه ان المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب

ومنه يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجا لبنى السلطة والقوة اقتصادية اجتماعية سياسية تصنع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية اللبيرالية، فيما في الحالات الأخرى تقود التفاعلات من السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى وبما انبنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فان تفسيرات لمدخل البنيوي للعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمة⁽³⁾

و تتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة بارنجنون مور (Brington motte) الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات

(1) يوسف، الشوي، القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002)، ص55.

(2) محمد زاهي، بشير المغيربي المرجع نفسه..

(3) مصطفى، بخوش، المرجع نفسه.

المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية)

و استندت المقاربة مورليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأروع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي: الفلاحين، طبقة سلاك الأراضي، البرجوازية الحضرية والبينة الرابعة هي الدولة، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى

و بالنظر لإغفال تحليلات حول دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية في ذلك الحرب ولذا فقد قام ديترك روشماير وزملاؤه بتدارك هذا النقص وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم فكما تعمل التحالفات الطبقية على تدعيم أو عرقلة عملية الديمقراطية وتعزز فرض التحول حينما لا تكون الدولة قوية أو ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية، يمكن أن تؤدي التنمية الرأسمالية إلى بروز مجتمع مدني ونمو أحزاب سياسية موازنة لقوة الدولة⁽¹⁾

و مما سبق يتضح أن المدخل يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف القوة والسلطة وتختلف طبيعة من نظام الفروض بلد إلى آخر.

ثالثا- المدخل الانتقالي

يعتبر هذا أكبر تحدي واجه المدخل التحديثي، حيث يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تفسير عملية المتغيرة، وإبراز التمايز بين المسار للانتقال إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيزها، أي دراسة آيات الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل أو الشروط

(1) Voit : Frances Fukuyomd, the primaey of culture journal of democray, volume6 number 1 january 1995,pp7.11

التي تمهد الطريق أمام نشوئها⁽¹⁾ حيث أشار الباحث السياسي دانكورت روشو DRNKWART RUSTO في مقالته **TRANSITION TO DEMOCRACY** في 1970، إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليست وغيره كانت مدفوعة أساساً باهتمام العوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية بيد أن اهتمام رستو وغيره من الباحثين هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول⁽²⁾

استناداً على تحليل التاريخي المقارن لتركيا والسويد أربعة مراحل أو طرق أساسية تتبعها البلدان كل البلدان خلال عملية الديمقراطية هي:

1- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية** من خلال بدء نشوء هوية سياسة مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.

2- **مرحلة الصراع السياسي (المرحلة الإعدادية)** الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تولد رغم الصراع وليست نتاج لتطور السلمي ، والصراع قد ينتمي إلى توازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جمعيات معينة

3- **مرحلة القرار: (DECISION PHASE)** : أو اللحظة التاريخية التي بدأ فيها الانتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطية عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلول وسطي وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

(1) نبيل، كريبش، المصدر نفسه، ص40.

(2) هدى، ميتيكس، المصدر نفسه، ص143، 144.

4-مرحلة التعود (HABITUATION PHASE): في هذه المرحلة تأتي عملية الانتقال أو التحول ثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعيا راسخا⁽¹⁾

يرى أيضا رست وان العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية⁽²⁾.

و قد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الانتقالي لروستو، ومن أهم المحاولات دراسة جويلرمو او دينيل (G.Donnel) وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان **Transition Toauthorian Ruce** ودراسة لجون لينز (juan linz) 1995، في دراسة تحت عنوان

Between states :interim Government and democratic consolation

و أيضا دراسة شين (y.chzin) حيث يميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي عن الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل وتتغير أحيانا أخرى⁽³⁾.فالتحول الديمقراطي، قد يكون عندما قيم التحالف بين منتوري السلطة والمتعادلين من قوى المعارضة،و يلعب الملتزمون بالديمقراطية أيضا دورا أساسيا في قيادة المجتمع السياسي وترسيخ الديمقراطية، إذا استطاعوا تجسيد ومقاومة أصحاب النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي، وخاصة حسن استغلال

(1) محمد زاهي، البشري المغربي، المرجع السابق، ص

(2) محمد، المنصوري " نظرية الاصلاح التطبيق " متحصل عنه من :-http//EXPERIENCE REFRONE

INFO/NEWEST/ATRICLE.PHP ?STORGID لوخط يوم 2012/06/16.

(3) محمد، البشير المغربي، المرجع نفسه.

فرصة التوجه العالمي المساند لنظام حكم الديمقراطية، ورغبة المواطنين في عدم عودة النظام التسلطي من جديد⁽¹⁾.

و كالخلاصة عن هذا المدخل هو انه يرى أي مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة

رابعا- شروط الانتقال الديمقراطي:

هناك اختلاف بين آليات وشروط الانتقال الديمقراطية فالأولى تمثل الكيفية والمراحل التي يتم بها تحقيق التحول إلى الديمقراطية وترسيخه، بينما الثانية من المستلزمات التي تمهد الطريق لولادة الديمقراطية وتحقيق المناخ المواتي لها، وعادة ترتبط بمختلف البنى والهيكل الاقتصادية والاجتماعية ودورها في إرساء مؤسسات الديمقراطية، كدرجة التطور الاقتصادي، وانتشار التعليم، وتمفصل الجبهة الطبقية المجتمع وغيرها⁽²⁾

و بغض النظر عن الاختلاف حول المراحل التي يمر بها المجتمع لتحقيق التقدم الاقتصادي والنضج السياسي وانتشار التعليم ودرجة هذه العوامل التي قد تكون صاعدة أو معيقة لعملية الانتقال الديمقراطي، سوف نحاول التركيز على الظروف والشروط التي ينبغي توافرها بصفة عامة لإقامة حكم ديمقراطي حقيقي، حيث يتطلب نجاح الديمقراطية حسب بعض الدارسين مجموعة من الشروط يلخصها (باركر) Barker في الشروط المادية (الخارجية) مثل: التجانس القومي والتجانس الاجتماعي والمشاركة للايجابية للشعب في العملية السياسية وشروط عقلية (داخلية) تتعلق بضرورة الاتفاق الفكري حول

(1) voir : philippe c.chmitter "more liberal, praliberd, or post liberal Journal of democracy, vol

06 N°01 january 1995,pp16-17.

(2) مصطفى، بخوش، المرجع نفسه.

بعض المسلمات مثل: الاتفاق على الاختلاف والالتزام بمبدأ الأغلبية، وتسوية خلال عملية المناقشة الجماعية بناء على قيم التسامح المتبادل واحترام النظر المختلفة⁽¹⁾.

-حسب (مانهايم) Mannheim تعتبر مسألة التوازن في بناء المجتمع من المتطلبات الأولية لتحقيق حياة ديمقراطية مستقرة⁽²⁾ وهو ما يثير مسألة الوعي العام بشروط الديمقراطية على اعتبار أن الديمقراطية لا تحقق إلا بتوافر الرغبة تدعيمها والمحافظة عليها وتوفير كل ما يتطلبه النظام الديمقراطي في استقرار وتوازن في الحياة الاجتماعية

فالانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية يتوقف على قلق ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون قوى المعارضة على استعداد أو لتحمل تكلفتها وتبعاتها، تتطور هذه الثقافة السياسية عبر سيادة القانون، واحترام التعددية السياسية القائمة وتعددية المصالح وحققها في التعبير عن ذاتها وتشجيع عملية الديمقراطية أو تعديها كما يوقل عزمي بشارة⁽³⁾ بناء على قيم التسامح، وتوفير مفهوم الحيز العام، واحترام ذاتية الفرد، واحترام قرار الأغلبية وهذا ما يتوقف مع ما ذهب إليه عبد الإله بلقزيز بشأنه ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي، تقوم على النزعة النسبية في وعي السياسة ومجال السياسي محل النزعة الشمولية (التوتاليتارية)، التوافق، التراضي، والتنازل المتبادل محل القواعد التسلط الإلغاء الاحتكار، وفتح مجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وإدارة التداول السلمي على السلطة⁽⁴⁾

(1) نبيل كريبيش، المرجع نفسه.

(2) علي، عبد المعطي محمد، ، وعلي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1976)، ص 364،361.

(3) عزمي، بشارة ، المرجع نفسه.

(4) عبد الإله، بلقزيز، المرجع نفسه، ص 137.

و ما دام الديمقراطية ترتبط أساسا بمشاركة الناس أو المواطنين القرارات المتعلقة بحياتهم، يجمل الأستاذ بشير محمد المحضرا الظروف أو العوامل التي تساعد أو تحول على المشاركة في ضرورة وجود وعي سياسي بأهمية الديمقراطية كنظام للحكم باعتباره الرئيسي لشروط الديمقراطية الذي يتضمن بدوره ومتطلبات وشروط الديمقراطية الذي يتضمن بدوره ومتطلبات وشروط تفصيلية مهمة أهمها:

-ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر والتعايش والايمان بالحوار كسبيل للتفاهم ونبذ الاختلاف

-الوعي بحق الاختلاف وقبول التعددية بمعناه الواسع

-الوعي بمخاطر الاستبداد السياسي نبذه

-وجود ثقافة سياسية تؤمن بالمشاركة الطبيعية للجميع وحق التداول السلمي على السلطة

-توافر درجة مناسبة من الاستقرار السياسي ووجود قوى فاعلة تؤمن بالديمقراطية وتعمل من أجل تحقيقها⁽¹⁾

فهناك من يشير إلى ضرورة توافر القيم الثقافية السياسية كعامل رئيس يسبق عملية الانتقال الديمقراطي مثل: الاعتدال والتسامح والمشاركة، وهناك يؤكد على التنمية الاقتصادية ودور النخب السياسية المناضلة من أجل الديمقراطية والعوامل الخارجية كعوامل حاسمة في تحقيق عملية الانتقال كما سنوضحه بإيجاز فيما يلي

-أن مستوى الرفاه أو النمو الاقتصادي ليس عاملا دافعا للانتقال الديمقراطي وغنما هو عاملا مهما على الصعيد السياسي ودرجة لرفاه الاقتصادي⁽¹⁾ بالرغم أن التنمية

(¹) نبيل، كريش، المرجع نفسه، ص43.

الاقتصادية تمثل عند جميع المداخل كما رأينا عاملا تفسيريا مهما في سياق تشجيع الديمقراطية والدفع إلى الأمام

كما تؤدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية تغير التقسيمات الطبقيّة في المجتمع وفقا لأنصار المدخل التحديثي والمدخل البنوي، تساعد الطبقة الوسطى قد تؤيد قيمها الديمقراطية ليست، بينما يهتم أصحاب المدخل الانتقالي بالصراع غير المحسوم بين الطبقات والجماعات ومدى تأثير ذلك

-و تبرز أهمية هذا العامل في كون الديمقراطية، لا يمكن أن تتضح أو تترسخ على صعيد الممارسة السياسية إلا في إطار بيئة ثقافية تقوم على المساواة، وحرية العمل السياسي وتنظيمات سياسية تعمل على تعميق الثقافة المدنية والسياسية بين مختلف القوى الفاعلة.

-وهي حسب العديد من الباحثين شرط أساسي يسبق الدعوة للديمقراطية⁽²⁾ حيث تزداد حظوظ التحول الديمقراطي في المجتمع بازدياد درجة اندماجية الثقافي وتماسكه الاجتماعي والحضاري، ولا يكون هناك تطور ديمقراطي دون توافر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفاهيم والقيم الديمقراطية وتجعل من تحقيقها غاية اجتماعية

ولهذا، تمثل الدولة والمؤسسات السياسية عند جميع المداخل النظرية الرئيسية لانتقال عاملا تفسيريا مهما لعملية الديمقراطية، حتى حيث هيمنة الدولة القوى أثاره السلبية فيما يخص عرقلة النمو الاقتصادي وانتشار العنف والفساد السياسي والنشاط الربحي، والاهتمام بدور المؤسسات السياسية الوسيطة كعوامل تفسيرية مهمة لطبيعة التفاعل بينهما وبين الدولة والبنية الطبقيّة

(1) عبد الاله، بلقريز ص 138.

(2) محمد زاهي، البشير المغيربي، المجرع نفسه.

و يكمن دور المجتمع المدني في موازنة قوة الدولة وعدم عودة التسلطية وتعزيزي الديمقراطية والمحافظة عليها (المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي)، وكذا تعزيز القدرات التنظيمية للطبقات الدنيا (المدخل البنوي)

أما الثقافة السياسية التي يمكن تحقيقها على مستوى النخب، وكانت أحد المباحث المهمة في حقل السياسة المقارنة في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وبالاهتمام بها يعود مجددا في إطار موجة التحول الديمقراطي الأخيرة، تصنف عناصرها إلى ثلاثة أنماط أساسية هي: (1)

1- نمط توجيه المعرفي في (معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به)

2- نمط التوجيه العاطفي (إثارة العواصف حول النظام السياسي)

نمط التوجيه القيمي (الالتزام بقيم وأحكام والنظام السياسي ومدى صلة النظام بها).

و يصفها (دايموند) بالذراعية لمكوناتها تعمل على تعزيز الانفتاح الفكري، ومبدأ التسويق المدنية، وأخيرا بالمتغيرة لتأثرها بالتطور الاقتصادي والحراك الاجتماعي والممارسة التاريخية والدولية(2)

و لابد من وجود قوى معارضة تؤمن بالديمقراطية ومستعدة للتضحية من اجل تحقيقها، تتكون من نخبة مناضلة ذات ثقافة سياسية وقادرة على صناعة الرأي العام والتأثير في لصالح المطالبة بالديمقراطية كما لا يمكن تجاهل دور العوامل الخارجية التي تشكل هي الأخرى عاملا تفسيريا مهما في حدوث تحول ديمقراطي.

(1) نبيل، كريبش، المرجع نفسه، ص 46-47.

voir Norbert bobbio, l'etat et la democratie internationale, (bruxelles : editions (2) compexe : 1998,p223.

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي

المطلب الأول: المجتمع المدني كفاعل في التحول الديمقراطي

إن اتساع حجم المجتمعات والزيادة على الخدمات -كما ونوعا والإلحاح في سرعة الاستجابة، بل في مشاركة، ورسم السياسات العامة التي تهتم المواطن⁽¹⁾ ساهم في بروز وإنشاء مؤسسات مجتمعة قوية بحيث يكون التوازن بينها من خلال شبكة من علاقات

(¹) أنظر المجتمع المدني 2007/08/16 Content.statenenes www.indexsp? لوحظ يوم 2012/06/16.

الضبط، الرقابة، المسألة⁽¹⁾ بما يضمن احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ويركس المشاركة التي تعد أساس ولب العملية الديمقراطية⁽²⁾.

ضمن هذا السياق فقد أصبح للمجتمع المدني أهمية كبيرة سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الأكاديمي أو على مستوى الأمم المتحدة التي اعترفت بأهمية المجتمع المدني، من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية بالاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات المنبثقة عن المجلس كمفوضية حقوق الانسان.

و أن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على كل مؤشرات كيفية حرية الانسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة، فضلا عن الجوانب الثقافية، كل هذا أدى إلى التغيير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني)⁽³⁾ على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبح شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات. لقد اهتم القطاع الحكومي بالمجتمع المدني، ففي المملكة المتحدة مثلا وقعت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني، اتفاقا رسميا يقضي بإدامة الاتصالات وتوضيح الأدور من خلال التأسيس لمننديات دائمة.

أما على المستوى الأكاديمي فيظهر الاهتمام بالمجتمع المدني من خلال باحثين متعددين كالباحث الميداني "روبرت بوتنام" (Robent pu tnam) الذي ركز على إيطاليا، وخلص إلى ان الحكومة الرشيدة (sound government) تحقق بواسطة

(1) نادر، فرجاني، "الحكم الصالح فئة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية"، (بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 256، جوان 2000)، ص25.

(2) حسن، سعيد وأخرون: "المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي"، بيروت: مؤسسة فرديتس 2004، ص68.

(3) رضوان، بروسي، "الحكمانية في افريقيا"، دراسة في المفهوم واجراءات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، جوان 2005، ص71، ص74.

وجود قطاع تطوعي صحي (Healthy voluntery sector) التي بواسطتها يتم تكويني رأس مال اجتماعي (capitol sociol) قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة، وتحسن أداء الأسواق الاقتصادية.

إن نشاط المجتمع المدني لا يقتصر على المستوى الوطني بل يمتد إلى المستوى العالمي ضمن إطار ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي (Ggobal civill society)⁽¹⁾.

و ضمن هذا السياق أصبح للمنظمات غير الحكومية أدوار بارزة على صعيد الرأي العام العالمي، حيث أصبح لها تأثير على منظمات عالمية رسمية وأصبح لها أدوار ونشاطات وبرامج مختلف الاجتماعات والمؤتمرات العالمية مثل بروتوكول مونتريال عام 1987 المتعلق بثقب الأوزون (Montreal Protocol Regulating Oran) (Emission) ومؤتمر القاهرة السكاني 1994 (conference cairo population) ومؤتمر المرأة بجنيف 1995 قمة الأرض بجوها نزيورغ.⁽²⁾

و لقد تعززت أهميتها أكثر خلال تنظيم عمل عالمي مشترك عن طريق خلق شبكة عبر الأمم يشترك أعضاؤه بقيم ومعلومات خطاب مشترك يمكنهم من تنسيق أعمالهم مثال على ذلك هو بروز روابط واسعة الانتشار بين المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مهمة وللدلالة على الأهمية المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني وعلى القضايا العالمية التي تهتم بها، هو ذلك الانتشار والنمو السريع الذي عرفته في السنوات

(¹) وفي هذا الإطار استطاعت أكثر من 600 منظمة غير حكومية سنة 1997 أن تبطل مفاوضات حكومية عالمية لمنظمة التجارة العالمية (wto) لوضع قوانين عالمية تتعلق بالاستثمارات الخارجية، في عام 1999 استطاعت أكثر من 1000 منظمة غير حكومية افشال جلسة اخرى من جلسات نفس المنظمة في كميائل" بوشطن مطالبة حقوق المال والمستهلكين والبيئة ونفس الشيء حصل في جنوب الاطالية في جويلية 2001.

(²) قوى ، بوجنيفة، دور حركات المجتمع المدني تعزيز الحكم الراشد ملتقى وطني حول التحولات السياسية اشكالية التنمية في الجزائر (16-17 ديسمبر 2008) ورقلة.

الأخيرة سواء أكان ذلك على مستوى المحلي ام على المستوى الدولي، وإهتمام الدول بها وبكيفية التعامل معها.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي .

اولا-علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي:

إذا ما سلمنا بأن الأساس المعياري لبنية المجتمع المدني يكمن أصلا في طوعية العمل والادارة السلمية للصراع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، فإن ذلك يؤكد على ان هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني،و التحول الديمقراطي،و تهدف تلك العلاقة إلى إرساء دعائم الديمقراطية بشكل يضمن لأفراد المجتمع تحقيق العدل والمساواة ويكفل إحترام حقوق الإنسان، حيث ان الديمقراطية نظام إجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الانسانية ويقوم على أساس مشاركة اعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، فالديمقراطية منجز حضاري وصل إليه الانسان بعد كفاح مرير مع الجور والعسف والتسلط الذي مارسه عليه الحكام⁽¹⁾ فهي تقوم بوصفها حقيقة جميع أنظمة الحكم باستثناء الأنظمة الاستبدادية، على مبدأ النظام العام قبل أي شيء آخر، النظام في معارضة عشوائية والفوضى، من جهة وعلى مبدأ مشاركة جميع المواطنين في الحياة العامة، في معارضة احتكار السلطة والثروة والقوة من جهة أخرى، وإنه لمن المتعذر ايجاد تفسير مقنع للتنظيم المجتمع غير تنظيم والانتاج الاجتماعي، وإذا كان الالتقاط والصيد والرعي والزراعة والحرفة والصناعة درجات في سلم نمو العمل البشري وارتقائه، فإن التنظيم الاجتماعي الحديث هو انعكاس لتنظيم العمل في المجتمع الصناعي القائم على أساس

(1) درية، السيد حافظ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2009م، ص378.

الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، على الرغم من اتساع دائرة ملكية الدولة الرأسمالية، وعلى أساس العمل الأجير⁽¹⁾.

يقول "ماركس" الفوضى هي قانون المجتمع المدني المنعقد من امتيازات التي تقسم المجتمع، وفوضى المجتمع المدني هي أساس الحالة الحقوقية العامة المعاصرة، الحالة هي، من جهتها، ضمانه هذه الفوضى، وهما تشترطان إحداهما الأخرى بالقدر نفسه، والدرجة نفسها للذين تناقضان بهما إحداهما الأخرى⁽²⁾.

هذا النظام أو التنظيم تفرضه في المجتمع المدني الضرورة الطبيعية والضرورية الاجتماعية السياسية وخصائص الكائن البشري، وفي مقدمتها المصلحة الفردية والخاصة والعامة، أي كانت الصورة المغترية التي تظهر بها فالمجتمع هو الذي ينتج النظام وليس النظام الذي ينتج المجتمع، من حيق المبدء والأساس، إلا بالمعنى الذي تتحول معه النتيجة إلى سبب، المجتمع هو الذي ينتج قانونه الخاص وحياته السياسية الخاصة مثلما ينتج وجوده الاجتماعي ومعاشه وتمثيالاته الثقافية ولعل السمة المميزة للمجتمع المدني هي وحدته التناقضية التي تتجلى ، اول ما تتجلى في الحالة الحقوقية العامة.

اعتراف المجتمع الحديث بالفرد المدني وحقوق الإنسان، المقدمتين الأساسيتين للمجتمع المدني، يجد أساسه في اعترافه بحق الملكية الفردية الخاصة وحريتها بما في ذلك ملكية العامل لقوة عمله، إذا صار العمل نفسه حقا من حقوق الإنسان، لا واجبا عليه الاعتراف بحق الملكية أو بحق التملك هو أساس جميع الحقوق المدنية، وهذه الحقوق هي أساس الحقوق السياسية حقوق المواطن، والأساس الموضوعي للحرية، لان عدم التملك،

(1) جاد، الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، (سورية: للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

(2) كارل، ماركس وفديريك الأسرة المقاسة ترجمة الدكتور رزق، لله هيلان، ومراجعة الأستاذ انطون مقدسي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1975، ص74.

هو الضياع الناجز للماهية الإنسانية . إنه رأي عدم التملك،"الروحانية الأكثر يأس إنه وهمية الإنسان التامة، الوجود الحقيقي التام لما هو غير إنساني"، بتعبير كارل ماركس⁽¹⁾.

يبدأ جنين المجتمع المدني بالتشكل عند ما تحل الحقوق المرتبطة بالعمل أو بالحياة العملية التي تعطي العمل مضمونه وأطره، وتحدد أهدافه وغاياته، فإن الحقوق المدنية تقتضي منظومة موازية ومكافئة من الحريات الأساسية وحين يبدأ التشريع بالتطابق مع الواقع الفعل الموضوعي، أي حين يصير القانون روح الجماعة ومبدأ وحدتها.

ومنه يعنى المجتمع المدني يقوم على مبدأ المنفعة أو المصلحة فهما صحيحا، وعلى الحقوق في الوقت ذاته إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 عندما ننظر إليه من زاوية الديمقراطية نرى بأنه يؤكد على إن إرادة الشعب هي مصدر السلطة الحكومة (مادة 21 فقرة 3)، والمجتمع المدني الذي يلعب دورا حاسما في الديمقراطية، وتصب مساهمته في الديمقراطية في مسارين، الأول، تسيير حركة المجتمع المدني الديمقراطية ومؤسساتها والثاني وقاية المجتمع المدني للنظام الديمقراطي والعمل على تحقيق الرفاهية والتقدم حيث يتم تكريس التغيير في الدولة كاستجابة القضايا الاجتماعية أولا حسب أولوياتها، وغدا المجتمع المدني خلال العقدين الآخرين من القرن 20 صوتا قويا في قاموس تطور البشرية وعاملا مؤثرا في الديمقراطية⁽²⁾.

و هناك صلة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فكما قلنا الديمقراطية مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعياري

(1) ماركس وانغلز المرجع نفسه، ص75.

(2) جانبي، فروقة، المجتمع المدني في ظل العولمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8800، 2003م

للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية ورغم أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرا وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضائها أكثر قطاعات المجتمع.

استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني⁽¹⁾.

و لا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية الفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما يتضمنه من أحزاب ونقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة لممارسة والتربية الديمقراطية.

و تستند عملية التحول الديمقراطي في الدولة على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع، ومن هذا المنطلق فإن هناك دورا هاما ورائدا يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وتتلخص بعض مهام تلك المؤسسات⁽²⁾. وفي أثنائها، وبعد انتهاء بعض أشكالها بما يلي:

1) نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجمهور، وعدم حصر جهود التنقيف في المدن الرئيسية والتجمعات السكانية الكبرى، والسعي الدائم للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع.

(1) لاري، دايموند، المصدر نفسه، ص18.

(2) سميح، محسن، دوراء، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، مجلة أصوات المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2007م

(2) توعية المجتمع، بأفراده، وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهيرية والنقابية والحزبية، بمزايا نظام الحكم الديمقراطي، ومخاطر البدائل على مستقبل الدولة والنسيج والأمن الاجتماعيين فيها، وحض كافة التشكيلات والأطر المحلية والنقابية والحزبية على إجراء انتخابات دورية لانتخاب مؤسساتها القيادية، ومساعدتها على إنجاز ذلك. وفي هذا الإطار يتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تبدأ بنفسها في التشريع لتقاليد وممارسات ديمقراطية في داخلها، وتقدم نموذجاً يحتذى به في هذا المجال.

(3) نشر مبادئ الفصل بين السلطات الثلاث، والعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون على طريق بناء دولة القانون، والمؤسسات، وذلك للحد من استقواء وتغول سلطة على أخرى، لما يسببه هذا الإخلال من زعزعة في استقرار مؤسسات الدولة، ولما يتركه من مخاطر على أمن المجتمع وحقوق أفراده.

(4) نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، والتعددية السياسية والحزبية وأهمية التداول السلمي للسلطة، ومفاهيمها ومبادئها، وتأصيلها في الثقافة المحلية، وبيان أهميتها في الحفاظ على السلم المجتمعيين وتوفير بيئة صحية لتطور الدولة.

(5) فضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة، كظواهر الفساد الإداري والمالي، والتعدي على الحريات العامة، والمحسوبية، والانحياز الحزبي، وتغول سلطة على أخرى ومحاولة نفيها أو إقصائها لسلطة أخرى.

(6) العمل على مناهضة ثقافة الإقصاء والنفي وإلغاء الآخر، وتعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها، وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا للوطن جانباً، على أن لا يترك لجهة بعينها أن تحدد تلك المصالح.

7) القيام بدور رقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد، وتدريب المرشحين على قواعد الممارسة الديمقراطية، وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة خلال العملية الانتخابية من ألفها إلى يائها.

8) تنظيم حملات الضغط في مواجهة انتهاكات السلطات، وتشكيل الائتلافات للنضال في حالات محددة، كإعلان حالة الطوارئ، أو محاولات المساس بالدستور والقوانين، أو حملات الاعتقال التعسفي، أو التعذيب، أو غيرها من صنوف الانتهاكات⁽¹⁾.

و حسب ما يرى البعض تمر، عمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت، والصلة بين العمليتين القوية، بل إنها أقرب إلى أن تكون عملية واحدة من حيث الجوهر، ففي الوقت الذي ينمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسع دعائم المشاركة في الحكم⁽²⁾.

و لاكتساب الجبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع بما يتيح لأعضائها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

- المشاركة التطوعية في العمل العام
- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة العضوية
- التعبير عن الرأي والاستمتاع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار
- المشاركة في اختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية والقبول بنتائج الاختيار

⁽¹⁾ سميح ، محسن، دوراء، المصدر نفسه.

⁽²⁾ سعد الدين، إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية التقرير السنوي، 1993، ص13.

-المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياتها والرقابة على الأداء وتقييمه⁽¹⁾

و بذلك فإن المجتمع المدني يقوم ببناء الديمقراطية على مستويين، أولهما ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسساته بوظائفها الأساسية في المجتمع، وثانيهما دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأساس الديمقراطية في الحياة الداخلية للمؤسسات المجتمع المدني.⁽²⁾

- فامن أهم وظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني كما ذكرنا قبل من التسامح وثقافة مدنية ديمقراطية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب عن ذلك كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم في مجملها قيم ديمقراطية، من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي يمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي، حيث يستحيل بناء المجتمع المدني دون توفير صيغ سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير وما إلى ذلك، ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور

(1) أماني، قنديل، إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل

التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية القاهرة 2-3 نوفمبر 1997 م ص3.

(2) عبد الغفار، شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد 1013، 2004

المجتمع المدني أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدريبهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية.⁽¹⁾

(¹) نصار، محمود رشيد شيخ علي، " دور منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، مذكرة لنيل ماجستير، القدس، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا ، نابلس 2008، ص33.

خاتمة الفصل: خلاصة واستنتاجات

ومما سبق نخلص إلى ان الإطار النظري لكل من المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والعلاقة التي تربط بينهما، أن المجتمع المدني في الفكر الغربي قد مر بمختلف المراحل والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ليصل لصيغة الحالية كتنظيم مستقل متجسد في شكل اتحادات وهيئات وجمعيات لتحقيق أهداف معينة، بحيث تستند إلى معايير وقيم خاصة.

أما فيما يخص الحديث عن مفهومه في الفكر العربي الإسلامي فإنه مازال يواجه إشكالات منهجية مما أبقى الفكر الغربي هو المرجعية الفكرية كمصطلح وكمفهوم.

لهذا لقد لاقى هذا المفهوم في الفكر العربي جدالا كبيرا حول طبيعته، لدرجة القول بعدم وجوده نظرا للطبيعة التسلطية لدولة العربية التي لا تسمح ببعض الممارسات الاجتماعية الحرة، إلا أنه في المقابل نجد هناك دراسات تؤكد وجوده لكن بصيغة المجتمع الأهلي بدل المجتمع المدني إستنادا لطبيعة البيئة العربية الإسلامية والتي تتميز بطابعها الريفي والقبلي، وهذا ما ذهب إليه المفكرين العرب أمثال ابن خلدون .

كما تم التطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي، وذلك في محاولة لتحديد هذا المفهوم بالرغم من الصعوبات التي تعترضه حيث تم إبراز مدلوله العلمي، والتطور التاريخي لمفهومه مع تقديم مجموعة من التعاريف وذلك بسبب عدم وجود تعريف واحد وموحد له، ثم حاولنا إعطاء العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: تطور المجتمع المدني التونسي ودوره في الحياة السياسي

سنتناول في هذا الفصل، المجتمع المدني التونسي ودوره في الحياة السياسية فأشرنا في بداية دراستنا بإعطاء لمحة تاريخية عن تونس:

الخصائص الطبيعية (موقع الجغرافي والمقومات الاقتصادية)

1-الموقع الجغرافي:

تقع دولة تونس في شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي (ليبيا 495 كلم) ومن غرب (الجزائر 965كلم)، وتبلغ مساحتها 163600كلم² ويبلغ طول شواطئها نحو 1200كلم⁽¹⁾. وتمتد الصحراء على 30% من الأراضي التونسية بينما تغطي باقي مساحة تربة خصبة محاذية للبحر.



الشكل رقم (01): خريطة تونس

(¹) محمد، محمود الطعامنة، وعبد الوهاب، سمير محمد، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005)، ص277.

2- الأقاليم الجغرافية والمقومات الاقتصادية: تنقسم إلى إقليمين حددهما الامتداد

الجبلي للأطلس التلي والصحراوي وهما:

أ- إقليم الشمال: من جبال الأطلس يشمل حوالي 1/3 من مساحة تونس ويتركز فيه ما يقرب ب 70% من السكان حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق، وهو من اكبر المناطق استغلالا اقتصاديا إذ يساهم وادي مجردة وسهل تونس بنصيب كبير من إنتاج القمح التونسي⁽¹⁾ كما أن اكبر المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي ففي مدينة قفصة تسود زراعة الفستق وفي مدينة الكاف وسليان وباجة بإنتاج الحبوب اما بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيتون وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها أنواع الأسماك⁽²⁾

ب- إقليم الجنوب : فيشمل القسم الثاني من مساحة تونس، يمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم وهي:

ج- السهل الشرقي: ويمتد على طول الساحل حبوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون، إذ تأتي صادرات الزيتون في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية كما تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم .

الأراضي التلية: هضاب الاستبس تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة ويساهم الإنتاج الحيواني بـ 1/5 دخل الانتاج الزراعي بتونس ويعيش في هذا الاقليم حوالي 1/9 من السكان، كما يزخر بحشائش الحلفاء حيث تغطي ما يربو عن 4700 ميل² في تونس

د- تونس الجنوبية: ينتشر بها بعض الواحات شط الجريد ويعتبر خليج قابس اهم مناطق صيد الأسماك

(1) يسرى، الجوهري، جغرافيا المغرب العربي، (مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002)، ص215.

(2) محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، (مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2000)، ص93.

هـ-الإنتاج المعدني: تتمثل الثروة المعدنية في تونس أساسا في الفوسفات والحديد إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 370 ميل² في وسط تونس وقفصة، أما مناجم الحديد تتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس إلى جانب ذلك توجد معادن أخرى كالرصاص، الزئبق، الملح، الغاز الطبيعي⁽¹⁾.

-الخصائص البشرية: نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي

نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي: من تعداد 1956 إلى تعداد 2001 تميز الوضع الديمغرافي في تونس بتزايد طبيعي هام، حيث قدر عدد السكان، سنة 1956 بـ 3.789.169 مليون نسمة، أما في سنة 1984 فقد بلغ عدد السكان بـ 6.666.173 مليون نسمة في حين قدر عددهم بـ 9.7000.000 ويرجع هذا التطور إلى تحسن الوضعية المعيشية للسكان وتراجع معدلات الوفيات بدرجة كبيرة فأصبحت تونس في مستوى البلاد المتقدمة، ونتيجة لهذا النمو فقد هيمنت الفئات العمرية الشابة وتمثل هذه الفئة أكثر من نصف السكان، لكن رغم ذلك فقد أخذ عدد السكان في تراجع إذ في إطار خطط التنمية التونسية فإن السياسة السكانية في المخطط السابع (1987-1991) رسمت الخطوط العريضة الهادفة إلى تحقيق انخفاض في معدل النمو السنوي للزيادة السكانية وبالفعل فقد تم تحقيق ذلك سنة 1993 حيث وصلت نسبة نمو إلى أقل نسبة في القارة الإفريقية وهي 1.9%⁽²⁾.

3-التوزيع الجغرافي للسكان في تونس:

يتميز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية التي توجد لها كثافة سكانية مرتفعة وتتناقص في المناطق الداخلية والجنوبية حيث تبدو شبه خالية، وإن هذا التباين في

(1) يسرى، الجوهري، المرجع نفسه، ص216.

(2) الموسوعة العربية، الجزء السابع، السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996، ص330.

التمركز السكاني جاء نتيجة لظروف طبيعية وبشرية واقتصادية كما يشهد المجال السكاني في تونس تباين آخر يتمثل في ارتفاع نسبة السكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظرا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن إذ تهيم المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على ما لا يقل عن خمس مجموع السكان ككل⁽¹⁾ ولقد تسبب هذا الانفجار الحضري في بروز مشاكل السكان والبطالة وظهور الأحياء الكوخية وهذا راجع لعدة عوامل منها:

-التأطير الإداري والسياسي والاجتماعي، إذ بادرت الدولة التونسية منذ الاستقلال بتحويل عدة تجمعات إلى بلديات حيث تم بعث 70 بلدية جديدة ما بين 1956-1966 وقد هيأت الدولة في هذه البلديات عدة تجهيزات تأطيرية في نطاق سياسة ترمي إلى النهوض الاجتماعي والثقافي للسكان والقضاء على الفوارق الجهوية في اكتساب العلم والعلاج ومجابهة ظاهرة البطالة.

-إضافة إلى أثر الاستثمار في القطاعات غير الفلاحية والتركيز على قطاعي السياحة والصناعة أنجز عليه تهميش القطاع الفلاحي فالمناطق الداخلية والجنوبية شهدت فراغ صناعي واضح نظرا لتركز المشاريع الصناعية في المناطق الساحلية خاصة⁽²⁾.

إن هذه السياسة التنموية كانت نتيجة لخطاب العصرية والحداثة الذي ساد في العهد البورقيبي والتي كرسّت التفاوت بين سكان الريف والمدن، مما أفرز زيادة نزعة سكان الريف للهجرة نحو المدن⁽³⁾

(1) حافظ، سيدهم، "التحضير في الجمهورية التونسية" في محمد صبحين عبد الحكيم، التحضر في الوطن العربي، الجزء الثاني، (مصر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1980)، ص 442-443.

(2) الحبيب، دلالة، الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس، (تونس: دار سراس للنشر، 1993)، ص 50-53.

(3) -Hassanyoun, Moez, « La conception de la décentralisation territoriale Entunisse revue Algérienne science juridiques economique et politique, Volume N°=2005,p56.

أصل التسمية: اسم أميرة توفية على أحد الجبال المحيطة بتونس تأتي تسمية البلاد من تسمية عاصمتها التي تمتلك نفس الاسم وتختلف الآراء من تسمية هذه المدينة يعتقد البعض ان اسم تونس يعود إلى الحقة الفينيقية حيث عادة ما تسمى المدينة بألقتها الرئيسية⁽¹⁾.

و في حالة تونس رجحت بعض المدارس العربية أصل الكلمة إلى جذور عربية من خلال المدينة القديمة " ترشيش " إذ كانوا ينزلون بإزادصمة " ترشيش " ويتأمنون براهب هناك، فيقولون هذه الجمعة تونس فلازمها هذا الاسم وأصبحت تعرف تونس⁽²⁾ وهي تشترك مع بقية دول المغرب العربي في كثير من مقومات حياتها، فهي جزء من الحضارة العربية، كما خضعت المطامع الاستعمارية للبلدان طويلة، فمنذ بداية القرن 19 وبعد الثروة الصناعية، أخذت المطامع الاستعمارية لبلدان أوروبا تتجه نحو أقطار المغرب العربي الثلاث: تونس، الجزائر، المغرب وفي عام 1802 حصلت فرنسا عهد حمودة باشا على معاهدات تجعل من تونس " الأمة أكثر امتيازاً وقد توالى معاهدة التنازل تبعا لتزايد المطامع الفرنسية فكانت معاهدة 1824 ثم اتفاقية 1830 تمنح امتيازات في شتى الميادين القضائية والتجارية تكشف التدخل الفرنسي في تونس خاصة بعد عام 1859 حيث فرضت فرنسا على الباي ميثقا جديدا عرف " بعهد الأمان " الذي أصبح الفرنسيون بموجه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس، بما فيهم الأوروبين، وبذلك تحولت تونس شيئا فشيئا إلى بلد شبه مستعمر منذ 1860⁽³⁾ وكانت هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية فقط، فبعد مؤتمر برلين 1878 تم بموجبه تنازل إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح

(1) حسن، الشامي، تقرير التحول الديمقراطي في تونس عام 2011، الحوار المتمدن: العدد 3720، 2012/05/07.

(2) محمد، بن أبي قاسم الرعيني القيرواني، المؤتمر في أخبار أفريقية، تونس ط3، (بيروت: دار المصير، 1993) ص19.

(3) حمة، الهامي، المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية اجتماعية، ط1، (تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989)، ص23-25.

فرنسا ومن ثم تحولت تونس إلى مستعمرة فرنسية، حيث دخلت الجيوش الفرنسية إلى تونس بقيادة "جول فيري"، بتاريخ 12 ماي 1881، وتم التوقيع على معاهدة الحماية (معاهدة بادو) التي أمضاها الصادق باي وفي عام 1883، كانت معاهدة المرسى التي أصبحت تونس بموجبها تحت السيطرة المباشرة لفرنسا في كل المجالات إلى غاية منتصف القرن 20 (1955-1956)⁽¹⁾

ثم قسمنا دراستنا إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول المجتمع المدني وبداية إرهاباته من خلال ميلاد المجتمع المدني والحركة الوطنية والطرح الأيديولوجي من أجل الهيمنة وفي المبحث الثاني درسناه تحت عنوان طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من خلال النظام السياسي التونسي ومظاهر تحديثه في فترة الرئيس الحبيب بورقيبة ثم تأثير الدولة على المجتمع المدني. أما في المبحث الأخير الذي جاء بعنوان الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي، حيث اسهبنا في المطالب الأول كيفية تولي الرئيس بن علي مقاليد الحكم وبرز الإصلاحات التي قام بها خلال فترة رئاسته، ثم في المطالب الثاني درسنا طبيعة علاقة المجتمع المدني بالدولة التونسية وذلك وفقا للمباحث التالية.

المبحث الأول: المجتمع المدني وبداية إرهاباته (الحركة الوطنية، الطرح الإيديولوجي)

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (المظاهر، التأثير)

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي بتونس والبناء الديمقراطي (الرئيس زين العابدين بن علي).

⁽¹⁾ Louis, pérellier, la comquête de l'indépendencetunisienne, paris, édition Rbertloffort 1979, p p 16,17.

المبحث الأول: المجتمع المدني التونسي وبداية إرهاباته

المطلب الأول: الحركة الوطنية وميلاد المجتمع المدني

يستعمل مفهوم المجتمع المدني، في تونس كسلاح ضد الإسلاميين، لقد تردد الشيوعيون، والماركسيون اللينينيون في البداية اللجوء إلى هذا المفهوم الذي لا يعتمد على الصراع الطبقي، وأجمعت كل القوى السياسية التونسية بما في ذلك الإسلاميون على تبنيها المجتمع المدني وكل يضع في هذا المفهوم ما يلائمه لمقاومة القوة المضادة، لكن لا أحدا لم يحدد ما يقصد بالمجتمع المدني.⁽¹⁾

فمدلوله الحالي ليس نتيجة تحسينات مستمرة ولا لتراكم المعارف، بل هو بكل بساطة وليد جملة من التحولات النظرية التي جاءت لتستجيب لتحولات المجتمعات الأوروبية.

حيث أن مفهوم المجتمع المدني، بكل أيجاز وتبسيط، مفهوم قديم في التراث الغربي وقع إحيائه في القرن الثامن عشر لمجابهة التراث الاستبدادي لدولة الأوروبية.⁽²⁾

أما في المجتمع التونسي التي هي مجال بحثي فالمشكل المطروح هو الخروج من تسليطة براغماتية إلى محاولات اتجاه انفتاح ديمقراطي يحمل في طياته مخاطر كليانية باسم الإسلام.

و احتل المجتمع المدني التونسي المتمثل في الحركة النقابية موقعا مميزا في تاريخ تونس المعاصر بين السنوات 1924-1952 على كل المستويات إذا اكتسحت المجال الاجتماعي والمجال السياسي واهتمت بالعامل الاقتصادي وساهمت في إثراء الفكر

⁽¹⁾ مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1 (القاهرة: مركز دراسات الرحمة العربية 2001) ص438.

⁽²⁾ Johokeaneéd, civilsciety and the clondon ; new yoakierso 1998.

التونسي وتمثل سنة 1924 مع تأسيس جامعة العموم العملة التونسية وانطلاقه مبكرة للتنظيم النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية، وهو حدث جد مبكر إذا قارناه بأوضاع مجمل البلدان المستولي عليها⁽¹⁾

المطلب الثاني: المجتمع المدني والصراع من اجل الهيمنة الإيديولوجية

هيمن الحزب الحر الدستوري التونسي إيديولوجيا على مختلف اتجاهات المجتمع المدني التونسي منذ تكوينه سنة 1920 إلى أواخر السبعينات حينما اصطدم مع الاتحاد العام التونسي للشغل وتزامن هذا الصدام مع بداية حركة الاتجاه الإسلامي إلى بعض المعاهد الثانوية والمؤسسات الجامعية، وهذه الهيمنة تواصلت نصف قرن لا نجدها إلا في عدد قليل من أحزاب العالم الثالث كالحزب التأسيسي الثوري المكسيكي أو حزب المؤتمر الهندي الذي لا يزالان يتحكما في أجهزة الدولة إلى اليوم.

إن قوة وتأثير الحزب الحر الدستوري ليست كامنة في قيادته ولا في خطابه ولا في قاعدته النضالية بل في خاصية المجتمع المدني التونسي بصفة عامة ومن أهم الخاصيات الثقافية النقابية عند الطبقة التشغيلية منذ بداية العشرينات فقد سمح النظام الاستعماري الفرنسي بتكوين نقابات عمالية في بلدان المغرب وكانت هذه النقابات فروعاً شبه مستقلة للنقابات الفرنسية، فتدرب العمال المغاربة عن التنظيم النقابي قبل أن يبادروا إلى تكوين نقابات عمالية مستقلة تماماً عن النقابات الفرنسية وقد تكونت في تونس أول نقابة مستقلة 1924 وقد كانت مستقلة عن النقابات الفرنسية وعن الحزب الحر الدستوري، غير أن قيادة هذا الحزب أيدت تكوين هذه النقابة وساعدتها مالياً، ثم رفضت أن تدافع عنها حينما تعارض موقفه السياسي ذلك الوقت مع الحكومة الفرنسية في موقف النقابة الذي كان في حالة تصادم مع الحزب الاشتراكي الفرنسي المهيمن على الحركة النقابية في تونس، فنتج

(1) مجموعة المؤلفين، تونس عبر التاريخ، ط1، ج3، (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005) ص127.

من هذا الصراع أن حلت النقابة العالمية المستقلة وحوكمت قيادتها، ثم كانت المحاولة الثانية لتكوين نقابة مستقلة سنة 1937، غير أن قيادة الحزب الحر الدستوري لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لأن تقبل بوجود نقابة عالمية مستقلة عنها استقلالا تاما، فتدخلت بأشكال شبة عنيفة لتفرض أحد زعماء الحزب ككاتب عام للنقابة، وخسر الحزب والعمال لأن الحكومة الفرنسية حلت هذا التنظيم النقابي حينما سعى الحزب الدستوري إلى الدخول في مرحلة صراع عنيف مع النظام الاستعماري.

إلا أن العمال التونسيين نجحوا في محاولتهم الثالثة سنة 1944 وفرضوا تنظيمهم النقابي المستقل ولم تكن قيادة الحزب الحر الدستوري في ذلك الوقت مستعدة لإعادة تجربة سنة 1937.

اولا-جامعة عموم العملة التونسية الأولى: (1924-1925)

حيث تكونت هذه المنظمة النقابية التونسية في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة مرت بها البلاد التونسية غداة الحرب العالمية الأولى، إذ شهدت أسوأ سلسلة محاصيل فلاحية منذ 50 سنة حسب تعبير برنار **Augustin, Bernidld** ما بين 1920-1924 وساهم الارتفاع في الأسعار في اندلاع إضرابات تلقائية جمعت العديد من العمال غير المنخرطين في النقابات الفرنسية، مثل إضراب عمال الرصيف التونسيين يوم 13 أوت 1924 الشرارة الأولى إذ تحولت لجنة الإضراب التي أطرته إلى نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية وذلك في 17 من الشهر، وقد مكن هذا التحرك العمالي الذي لم يكن الأول من نوعه " إذ اعتاد عمال الرصيف بعد الحرب بالقيام بإضراب في الصيف عند ما ينشط الميناء للمطالبة بتحسين الأجور⁽¹⁾.

(1) karim (mustapha), Nationalisme et syndicalisme en tunisie (1918-1929) Imprimeie de L'.U.G.T.T, Tonis 1976, 691p.

و قد تمكنت جامعة عموم العامة التونسية من استيعاب غضب الحرفيين وجعلت منهم قاعدة من قواعدها الأساسية لكنها لم تتجح في تكوين نقابات ذات أهمية تذكر لعمال الفلاحة ولم يستطع محمد علي الجامعي تأطير العمال المناجم رغم ذهابه إلى منطقة المناجم بجهة قفصة، وهكذا لم تشمل هذه التجربة النقابية التونسية الأولى جغرافيا إلى منطقة محدودة وهي المنطقة الصناعية بتونسو بنزت مع حضور ضعيف جدا في سوسة وصفاقس حيث تكاد تقتصر على عمال الرصيف والسكك الحديدية.

تداخلت مجموعة من العناصر لتجعل الفترة الممتدة بين فيفري 1925-1926 وهي الفترة التي شهدت فيها البلاد التونسية ازدهارا نسبيا على المستوى الاقتصادي تتسم ببعض الركود على المستوى السياسي ورغم السياسة القمعية التي توخاها المقيم العام منذ أوائل سنة 1926 تجاه الصحافة كما تحدثت الصحف في نوفمبر 1929 عن الإضراب الطويل الذي دام 26 يوما والذي قام به عمال الرصيف الذين ناضلوا في صفوف جامعة عوم العملة التونسية بتونس وصفاقس وبنزرت⁽¹⁾.

ثانيا-النشاط النقابي التونسي في إطار الاتحاد النقابي (C.G.T.)

كثفت المنظمة النقابية الفرنسية جهودها لكسب منخرطين تونسيين فأيدت بعض تحركاتهم مثل إضراب نوفمبر 1927 وقد تنبت العديد من مطالبهم المهنية وقامت بتنظيم إضرابات هامة خلال سنة 1928 نفذها عمال التزام عمال الرصيف وتدخل هذه الحملة في إطار التنافس الحاد بين الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) والكنفدرالية العامة للشغل الموحد (C.G.T) ذات النزعة الشيوعية لجلب عمال شمال إفريقيا في بلدانهم وفي المهجر إلى صفوفها.

(1) مجموعة مؤلفين مرجع السابق، ص 129.

و قد تكونت في هذا الإطار في فرنسا نجم شمال إفريقيا منذ سنة 1926 التي ضمت الكثير من الجزائريين وعضيت به تأييد الحركة الشيوعية .

و تؤكد بعض المعلومات انه خلال صيف 1936 الذي مثل ربيع التعبئة العمالية في الأيالة التونسية وبعده التحقت أفواج كبيرة من الأجراء التونسيين بالعمل المنظم في صلب الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) حيث فاق عدد المحليين عدد الأوروبين⁽¹⁾.

كما ارتفع أيضا عدد ممثلين التونسيين في كل القيادية لهذه المنظمة التي بدأت تتمرس فيها بالنشاط النقابي بعض العناصر التي ستؤسس غداة الحرب العالمية الثانية الاتحاد العام التونسي للشغل ومن بينهم فرحات حشاد والحبيب عاشور في صفاقس.

ثالثا-جامعة عموم العملة التونسية الثانية (1937-1938)

تعود أول المعلومات حول تأسيس هذه المنظمة يوم 14 جوان 1936 حين طلب الكلمة أحد رفاق محمد علي الحامي خلال اجتماع نظمته بتونس، مجموعة من الأحزاب احتفالا بانتصار الجبهة الشعبية ليعلن عن عزم العمال التونسيين على إحياء جامعتهم النقابية ووضح مشروعه في استجاب له صدر في جريدة Le petit Mjtin ليوم 17 جوان 1936 ومن أهم نقط ضعف هذه المنظمة افتقارها المنقذين إذا لم تكن لها علاقات تذكر بهم إذ استثنائيا بطبيعة الحال اتصالاتها ببعض قادة الحزب الحر الدستوري الجديد الذي بعث سنة 1934 خلال فترة قصيرة ولم تستقطب جامعة العموم العملة التونسية الثانية النواة العالية المنقفة نسبيا التي التحقت بالكنفدرالية العامة للشغل (CGT) ⁽²⁾

فلقد ساعد الحزب الحر الدستوري الجديد هذه المنظمة النقابية في مرحلة التأسيس وبتكوين الاتحاد العام التونسي للشغل كمنظمة نقابية مستقلة الحزب الحر الدستوري دون

(1) مجموعة مؤلفين المرجع نفسه، ص131.

(2) Lliauzu (Claude),Salariat mouvement ouvrier Tunisie : crises et mutations (1931-1939), (2) edc.N.R.S, Paris 1978.193p

أن تخضع لأوامره أدخلت حركية جديدة في هياكل وثقافة ورموز المجتمع المدني التونسي، وقامت الجمعيات النقابية الشبابية الكشفية والطلابية والرياضية بدور مماثل في تدعيم الحزب الحر الدستوري بصفة مستقلة وكان التنظيم الوحيد الذي عارض مواقف الحزب الدستوري بصفة مباشرة وفي بعض الأحيان عنيفة هو التنظيم الطالبية الزيتوني.

و ترجع هذه المعارضة الظرفية إلى تصدع داخل النخبة التونسية بين الجناح المتخرج في التعليم الديني التقليدي والجناح المتخرج في المعاهد والجامعات الفرنسية، غير أن التمايز بين الجناحين لم يصل في يوم من الأيام إلى درجة القطعية، فمنذ تكوين الحزب الدستوري كان هذان الجناحان من النخبة ممثلين في قيادة الحزب بزعامة عبد العزيز الثعالبي المتخرج من جامع الزيتون.

فقد ساهم المجتمع المدني التونسي (الحزب الحر الدستوري، الحزب الشيوعي، والحزب الجديد، والجمعيات الكشفية الهلال الأحمر، الجمعيات الثقافية، والنقابات اتحاد الشغل، واتحاد عملة القطر التونسي واتحاد الفلاحين واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الطلبة) منذ 1953 في النضال ضد السياسة الاستعمارية وذلك بفضل نضجه السياسي الفكري ووعيه العميق بحقوقه وواجباته⁽¹⁾

ومن أهم خاصيات المجتمع المدني التونسي انه لم توجد حركة سلفية منظمة ومستقلة كجمعية العلماء في الجزائر، ولأهيمنة الاتجاه السلفي على الإيديولوجيات القومية كما في المغرب لان الطرق الدينية في تونس لم تؤمن لها عصيبة قبلية قوية كما في الجزائر وخاصة في المغرب، وحتى عبد العزيز الثعالبي زعيم الجيل الأول عن قيادة الحزب الدستوري الذي كان متحمسا نوعا ما ضد الطرق الصوفية لم يمنع قيادته من أن تتحالف في بداية العشرينات مع بعض المشايخ الطرق الصوفية لتطالب بإصلاحات إدارية

(1) المجتمع المدني التونسي من نهاية الحرب العالمية الثانية الحكم البورقي 28 أبريل 2010.

سياسية ولتدافع عن الأراضي الفلاحية التي في حوزة الجماعات أو الأوقاف والتي كانت مهددة بنقلها إلى أراضي حكومية مستغلة من طرف المعمرين الفرنسيين.

كما آمن رواد المجتمع المدني التونسي وبعمق بالتعددية وبالاختلاف في الرؤى واحترام آراء واجتهادات الطرف الآخر الذي أصبح القاعدة الثابتة للنخبة التونسية وهذا يعتبر تحولا دقيقا للرأي العام التونسي، كما آمن الوطنيون في تلك الفترة بالديمقراطية ويظهر ذلك من خلال إرساء نظام حكم يكفل للشعب ممارسة السلطة وكذلك على مسألة في احترام حقوق الإنسان والمواطن، كما تم التركيز على مسألة التقدم الاجتماعي من خلال تمكين التونسيين في حقهم في التعليم والصحة والشغل والسكن.

هكذا بلور رواد المشروع الوطني الديمقراطي والحداثي من خلال مساهماتهم في الصحافة لاسيما وأن في الفترة الممتدة بين 1943 و1956 ثم نشر دورية بين 1951 و1956.

لعلها أرقام تترجم غزارة الإنتاج الإعلامي والصحفي الذي قام به الوطنيون لتحطيم الايدولوجيا الاستعمارية الايدولوجيا القروسطية ولكن لم يقتصر دور المجتمع المدني على بلورة الأفكار والقيم الديمقراطية والتقدمية والحداثيّة، بل كان لمكونات المجتمع المدني دور ميداني في مواجهة المستعمر.

فقد تكون العديد من اللجان مثل لجنة السلم والحرية عام 1949 والتي ترأسها "سليمان بن سليمان" وضمت العديد من الوطنيين دستوريين وشيوعيين ومستقلين.

حيث قام الشيوعيون في فيفري 1952 بإنشاء لجنة الدفاع والتضامن الإنساني والتي تهدف إلى تقديم العون المادي والأدبي للمساجين السياسيين وعائلاتهم كما شارك اتحاد الشغل مع المنظمات الديمقراطية، والجمعيات الثقافية في إنشاء لجنة الحركة للدفاع عن

حرية الصحافة، هذه الحركية تترجم مستوى النضج السياسي الذي وصل إليه المجتمع المدني التونسي قبل الاستقلال⁽¹⁾

كما ساهمت التجارب النقابية المختلفة من 1924 إلى 1952 في تدعيم قدرة شعب هذا البلد الصغير على المبادرة التاريخية.⁽²⁾

فقد كان المجتمع المدني في تونس يمتاز بنوعية اجتماعية وحركية اقتصادية ونضج سياسي، وتفوق به عن باقي الدول في المغرب العربي خاصة أثناء احتلال و غداة الاستقلال.

(1) مجموعة مؤلفين مرجع سابق، ص140.

(2) نفس المرجع.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة التونسية

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي ومظاهر تحديثه

أولاً-مظاهر تحديث النظام السياسي التونسي.

ولدت دولة تونس المستقلة في مناخ الأزمات التي عصفت بالحركة الوطنية التونسية، والإتحاد العام التونسي للشغل خلال سنتي 1955-1956، حول موضوع الكفاح المسلح ومضمون الاستقلال السياسي، ففي حين كان الجناح المعتدل داخل الحزب الحر الدستوري الذي يتزعمه بورقيبة، ينادي بانتهاج سياسة المراحل وبمبدأ " خذو وطالب" الأمر الذي عقد تسوية مع الاستعمار الفرنسي وبالتالي، معارضة أنصار الكفاح المسلح في المغرب العربي، كان الجناح الراديكالي داخل الحركة الوطنية الذي يتزعمه صالح بن يوسف الأمين العام للحزب العربي من الاستعمار الفرنسي، وتوحيده في إطار مركزية واحدة، فضلا عن تأثره بأفكار باندونغ التحريرية⁽¹⁾

كان بورقيبة يمثل مصالح ومطامح البرجوازية الصغيرة المدنية المتأثرة بالفكر البرجوازي العربي، والمتشعبة بالتعليم الأوروبي والثقافة الغربية، التي تحالفت مع الاستعمار الغربي وكبار الملاكين العقاريين.⁽²⁾

(1) توفيق، المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997) ص798.

(2) توفيق، المدني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة، ط1، (دمشق: دار الزاوية، نيسان 1989)، ص10.

أخذ الرئيس بورقيبة خلال الفترة الممتدة من (1955-1987) إلى إستيراد الحداثة الغربية الجاهزة وتطبيقها في تونس للتغير السريع وتمتين العلاقة مع فرنسا الأم مثلما وصفها بورقيبة وبالتالي الانسلاخ عن كل ماهو عربي من بغداد او دمشق أو القاهرة أو أن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء "الليبية" وقد عمل على تجسيد ذلك فيكل المجالات.(1)

1-المجال السياسي: أسس الرئيس الحبيب بورقيبة النظام الجمهوري بعد أن خلع الباي الصادق باي في 25/ تموز 1957، وقام بتصفية الأحباس (الأوقاف العامة)، وبذلك دخلت تونس في مرحلة بناء جهاز دولة عصرية وتدعيم المؤسسات، وذلك على الوجه الثاني:

-إصدار دستور تونس في العام 1958، يتسم في طابعه العام بقدر معين من " اللبيرالية" حيث حدد انتخاب رئيس الجمهورية مرة كل خمس سنوات.
-تأسيس مجلس الأمة، أي إنشاء البرلمان التونسي، الذي يوافق بشكل مطلق على كل القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية التي تمارس من قبل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالموازاة مع انتخاب المجلس الوطني انتخابا حرا ومباشر وسري، أما المحكمة فهي مؤسسة مستقلة عن رئيس الجمهورية.

-إصدار مجلس الأحوال الشخصية للمرأة، التي تعتبر مكسبا ديمقراطيا حققته المرأة العربية في تونس لا مثيل له في باقي الأقطار العربية، من حيث جذر يتهو علمانيته، إذ حددت سن الزواج ب 17 سنة، واقرت بالإجهاض، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وعدلت من قوانين الميراث المستمدة من الشريعة الإسلامية لمصلحة المرأة

(1) عباش، عائشة، "اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس" (مذكرة لنيل ماجستير، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع رسم السياسات العامة 2007-2008)ص103.

خصوصاً، وحددت الزواج بامرأة واحدة لا أكثر والمهر بدينار⁽¹⁾، ما يساوي واحد دولار.

-فتح الجامعة التونسية، وغلق جامع الزيتونة، تحت دعوة " علمنة التعليم "

-حل كل الأحزاب المعارضة وتجميدها كالحزب الشيوعي⁽²⁾

إنشاء جهاز قضائي منفصل، ومستقل عن السلطة التنفيذية (نصيباً) حيث له:

ازدواجية المهام إعداد القانون ومراقبة تطبيقه⁽³⁾ ولقد جاءت الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة القضائية في المواد 64-65-66-67 من الدستور كما يتضمن النظام السياسي مجموعة أخرى من المؤسسات السياسية والاقتصادية وهي المحكمة العليا، المجلس الاقتصادي او الاجتماعي، الجماعات المحلية، المجلس الدستوري.

-كما تم إقرار مجموعة من الأحكام العامة والمواد التي تضمن وتنظم حقوق الأفراد مثلما جاء في المادة الثامنة الخاصة بحرية والتعبير والصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات.

-تونسية المؤسسات شملت التونسية الأمن الداخلي والخارجي والقضاء والإعلام والجهاز الدبلوماسي والإدارة، ببعث إطار إداري جديد (الولاية والمعتمدون) وبتعويض إداريين فرنسيين بإداريين تونسيين.

(1) توفيق، المدني، المجتمع المدني والدولة، الوطن العربي نفس المرجع، ص301.

(2) Poblacion du sécétahstdétat l'information, op, cit,p8.

(3) جميل، مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية دراسة حالات، مصر، سوريا، تونس، لبنان، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ماي، 2005)، ص123،124.

الجلء العسكري انطلقت المطالبة بالجلء العسكري منذ جوان 1956 عندما نادى الحكومة التونسية بضرورة جلاء القوات الفرنسية عن البلاد، غير أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك متعللة بحاجتها إلى "قواعدها التونسية" لحماية ظهر جيشها المحارب بالجزائر وحماية سلامة المعمرين بتونس وأيضاً لضمان حضورها بالمتوسط في نطاق الدفاع عن "العالم الحر" فشرع عندها، الحزب الدستوري في تنظيم المواجهة التي أخذت نسفاً تصاعدياً بدءاً بالمظاهرات وصولاً إلى المواجهة المسلحة بالجنوب في ماي 1958 وبنزرت جويلية 1961 حيث أسفرت المواجهة غير المتوازنة عن مجزرة رهيبية في صفوف التونسيين إذا بلغ عدد الضحايا في صفوف التونسيين، (حوالي 5000 قتيل)

- كما دخلت النساء إلى مجلس النواب شاركت في انتخابات 1959 و 1964 حيث تحصلت في كل مرة على مقعد واحد، لكن في انتخابات ما بين 1969 إلى غاية 1986 فقد تضاعفت مقاعد النائبات وأصبحت 7 مقاعد، حتى إن كانت هذه المقاعد ضئيلة مقارنة بعدد مقاعد الرجال مثلاً 125 مقعد عام 1986) كما أوكلت للمرأة التونسية مناصب وزارية مثل وزارة الصحة عام 1983 في عام 1987، ووزارة الأسرة وتطوير المرأة من عام 1983 وفي عام 1986، ووزارة الدولة للشؤون الاجتماعية منذ عام 1987⁽¹⁾.

- وفي افريل 1981 أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أي قوة خارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي، بالإضافة إلى ذلك فقد وضع الرئيس بورقيبة شرطاً آخر وهو ضرورة حصول على 5% على الأقل من الأصوات الانتخابية في الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها 1981 ولقد كان من شأن تلك الشروط خاصة الأخير منها تفريغ تلك الخطوة (التعددية) من محتواها أدى إلى ذلك إلى إقصاء

(1) بارعة، الناقد، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض البلدان العربية، (الأردن: دار الفارس، 2001)، ص 78، 79.

الأحزاب المشاركة في الانتخابات (حركة الاشتراكيين الديمقراطيين وحركة الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي التونسي) إذ لم يتحصل أي من تلك الأحزاب على النسبة المطلوبة من حيث حاز الحزب الاشتراكي الدستوري على نسبة 94.6% من إجمالي الأصوات وهو ما أهله للحصول على إجمالي مقاعد البرلمان بائتلاف مع الإتحاد العام التونسي للشغل، وبذلك لم تتحصل أحزاب المعارضة على الاعتراف الحكومي.

و في ضمن إطار الإصلاح أقدم بورقيبة على إطلاق صراح المعتقلين السياسيين وتجديد 75% من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري⁽¹⁾

كان هذا الإطار القانوني المنظم للحياة السياسية في تونس حيث فسح المجال لعدة أطراف للمشاركة السياسية وضمان الحريات والحقوق لكن الواقع أثبت العكس فاحزن الدستوري سحق كل معارضة واحتكر المجال السياسيين علاوة على ذلك فالمادة الثامنة من الدستور نصت على أن الدولة تبعية أي حزب إلى أطراف أو مصالح أجنبية في حين أن الحزب الدستوري (الدولة) وفي سياسته الخارجية إذا اعتبرت هذه السياسة ذيلا للدبلوماسية الفرنسية والأمريكية في كثير من القضايا، حيث أعلن بورقيبة بأنه " صديق العالم الحر" يقاسمه مبادئه ومواقفه في أمهات القضايا الدولية داعيا للدول الإفريقية أن تختار المعسكر الغربي، كما ساند النظام الأمريكي في حرية جمهورية الفيتنام الشمالية باسم الدفاع عن الحرية والديمقراطية.

2-المجال الثقافي:

في البداية لا بد من التذكير أن الرئيس "الحبيب بورقيبة" زعيم " فيودستور" أول رئيس لتونس في بداية نضاله 1934 من بين المتحمسين والمدافعين عن مقومات الشعب التونسي (ظاهريا فقط) وقال في هذا الصدد: "....إنه من صالحنا أن نسرع دون أي

(1) محمد فايز، فرحات أبعاد التحول الديمغرافي في تونس، ص123.

تأخير أو اهتمام أو انتقال يؤدي إلى تضيق طرقنا وعاداتنا السيئة والحميدة، في كل تلك الأشياء العديمة الفائدة التي بمجملها قد تشكل شخصيتنا أن إجابتي هي الأخذ بالظروف الخاصة التي نعيشها وجوابي لا..⁽¹⁾ فالمحافظة على الهوية الوطنية في نظر بورقيبة جزء من الكفاح ضد الاستعمار، وبذلك فقد دافع على مقومات الشعب التونسي وأجل الإفصاح عن قناعاته الثقافية وتطبيقها ميدانيا وهذا تفاديا لأي خلاف من شأنه إقامة مشروعه السياسي في توحيد الشعب التونسي وقيادته، بالرغم من أن بوادر تطبيق هذا المشروع كانت قد بدأت أثناء الفترة الاستعمارية واستمرار في ظل توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي عام 1955، حيث نصت المعاهدة على أن الثقافة الفرنسية ليست لغة أجنبية على التونسيين أو صت بضرورة تدريسها في مختلف مراحل التعليم، وحتى بعد رحيل فرنسا ومنح الاستقلال التام لتونس فإن فرنسا أبقت على عدة مدارس تابعة لها المعهد "كانواو كايو" وعدة مؤسسات ثقافية يشرف عليها رجال دين مسيحيين من جماعة التبشير كما ظلت المدرسة التونسية خاضعة للهيمنة الامبريالية الفرنسية سواء من حيث نظام التعليم أو من حيث محتوى برامج التدريس.⁽²⁾

-أما عن الإنجازات الثقافية للرئيس بورقيبة والتي انطلق فيها مباشرة بعد ستة أشهر من فترة حكمه أي في 03 أوت 1956، كدليل لوفائه لفرنسا الأم على تعبيره فهي كما يلي:

1-إلغاء المحاكم الشرعية وإقامة نظام قضائي بوجوازي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي.

(1) سالم، لبيض، قراءة في علاقة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثل تونس 1957-1987، ابتسام الكنى الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001)، ص201، 202.

(2) حمة، الهمامي، المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية اجتماعية، (تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989)، ص60

2- في 13 أوت 1956، تم إقرار قانون الأحوال الشخصية وهذا شعورا الرئيس بورقيبة بالحاجة إلى تعديل الإسلام لملائمة العالم الحديث وكذا التحقيق العدالة الاجتماعية بين الرجال والمرأة وأبرز الإصلاحات التي أقدم عليها بورقيبة في هذا الصدد نذكر:

-إلغاء تعدد الزوجات وقد جاء في المادة 18 من القانون الجديد في ان الزواج من زوجة ثانية يعاقب عليها القانون بالغرامة او السجن او كليهما.

-كما تطرق القانون الجديد في المادة 30 منه، بأنه يحق للمرأة والرجل طلب كل منهما الطلاق، والقاضي أن يبذل مجهود لتسوية الخلاف وفي حالة الطلاق فإن المرأة تستفيد مثلها مثل الرجال من النفقة والوصاية على أولادها وللرجل حق الوصاية على أولاده من السابعة والتاسعة في حالة البنات.

-وفي شان الميراث، فقد جاء في المادة 143 الفقرة 22: على أولوية إعادة الملك مالكة الشرعي، والذي من خلاله إعطاء الأسبقية في توريثه للبنات والحفيدات من بين الورثة من جهة الأب والمنسوبين إلى الأب مثل الإخوة الذكور أبناء المتوفي والأعمام وأبنائهم ومساواة حقوق المالية والموروثة بحقوق الذكور من أبناء المتوفي.

إن محتوى هذه المادة فيها تعارض صريح وعلمي لما نص عليه القرآن الكريم قوله تعالى " يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كننا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فلذكر نصف حظ الأنثيين بين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم" (1)

كما جاء في قانون الأحوال الشخصية مجموعة أخرى من الإجراءات التي تنظم الزواج كتحديد المهر، والمرأة الحق في أن تعقد عقد الزواج عن نفسها ولا تحتاج إلى

(1) سورة النساء آية 176.الدلالة /ماعداد الوالد والولد مختصر تفسير الطبري.

ولي أمرها، وهذا الأخير فيه تعارض هو الآخر كما جاء في السنة النبوية الشريفة وللأحكام الشرعية، إذ نجد الرسول صلى الله عليه وسلم أكد ضرورة وجود الولي وشاهدين في عقد الزواج حيث قال " لا نكاح إلا بولي وشاهد عدل" وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تتكح المرأة إلا بإذن وليها، أو ذوي الرأي من أهلها أو السلطان⁽¹⁾.

و عليه فمن خلال التطرق للأحكام الواردة في القرآن والسنة وعلى الإصلاحات التي جاء بها الرئيس بورقيبة في قانون الأحوال الشخصية يتضح لنا أن الأخير سعى استئصال كل المقومات الإسلامية من المجتمع التونسي وإدخال كيان غريب وهو الحضارة الغربية وفي سبيل تحقيق ذلك أقدم على إجراء آخر عام 1958، حيث تم إلغاء التعليم الزيتوني وتعميم التعليم العصري على ازدواجية اللغة العربية والفرنسية، كما قاوم الفكر الديني فرائض الإسلام باسم أيديولوجية العصرية.

إن هذه الثورة الثقافية التي قادها الرئيس "الحبيب بورقيبة" أفرزت عدة قوى معارضة تطالب بمقاطعة هذا المشروع، إذ فقد احتجت المنظمات الطلابية 1972 عما تضمنته تلك الإصلاحات من طمس وتغريب للهوية التونسية، كما دعى الاتحاد العام التونسي للعمل في 26 جانفي 1978 إلى إضراب شامل في تونس⁽²⁾ ولكن باعتبار السلطة السياسية في تونس هي المقرر والمنفذ في نفس الوقت فإن كل تلك المحاولات جوبهت بالقوة والعنف إذ فهي لا تأبه (السلطة السياسية) بما يقال أو يدر ضدها فقد أعطى بورقيبة العنان لما تجود به قريحته التحديثية وأمضى إصلاحات أخرى.

3-المجال الاقتصادي:

(1) أبو بكر جابر، الجزائر في مناهج المسلم، (لبنان: دار الفكر، 2002)، ص334.

(2) I Tagme, morzouki "le jeux de bascule de l'indentité, au olfo, lamloum et bermordReuenel, la tunise de Ben Ali, la souéte contre le régimealgemitidja, Impression 2002 p p 80."

لقد كانت مهمة الانتقال من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد مستقل عسيرة نسبيا وبطيئة لأن الحكومة سعت إلى تحقيق هذا الهدف دون إحداث قطعية نهائية وجذرية مع فرنسا⁽¹⁾ إجمالا كان مسعى الحكومة التونسية في تركيز أسس اقتصاد وطني ايجابيا وكانت الإنجازات ملموسة، ذلك النجاح في تحقيق استقلال نقدي بإحداث بنك إصدار تونسي البنك المركزي التونسي في 19 سبتمبر 1958 وبخلق وحدة نقدية تونسية " الدينار" في 18 أكتوبر 1958، وقد دعمت السلطة النفوذ الاقتصادي للبرجوازية الكبيرة الفلاحية والصناعية والتجارية بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تركزت هيمنة الطبقة البورجوازية وتعمق وتقنن التبعية الامبريالية الفرنسية والأمريكية لاحقا.⁽²⁾

غير أن نمط اقتصادي وضع لتطوير وإنتاج حاجيات السوق الامبريالية العالمية ومضحيا بالحاجيات الصناعية للبلاد، وكنا من نتائج ذلك زيادة الفقر والبؤس في أواسط واسعة من التونسيين.⁽³⁾

مما أدى إلى انتشار صناعات وحركات اجتماعية رافضة لهذه الوضعية ومنددة بالاستغلال والحرمان الاقتصادي والتبعية الامبريالية، فكان الإضراب العام في جانفي 1978 وانتفاضة الخبز 1984، وبتالي فقد خلفت هذه السياسية الاقتصادية الرجعية أزمة مزدوجة، أزمة في القاعدة على المستوى الجماهير الرافضة للوضع وأزمة في القمة على مستوى الطبقات الحاكمة البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الخاصة بفعل النظام التعاضدي الذي يهدد مصالحه الخاصة.⁽⁴⁾

(1) مجموعة مؤلفين المرجع السابق، ص 183

(2) Poncet Jeawn ; la tunisie à la recherche avenir, paris editions social, 1974, p30.

(3) خالد، نويسر، العجز الغذائي في تونس في حافظ، شهم، العجز الغذائي في تونس من المسؤول، (تونس: دار سراس للنشر، 1990)، ص 11-12.

(4) عباش، عائشة المصدر السابق، ص 107

و قد أدت هذه الأزمة أزمة سياسية في البلاد انتهت بإزاحة البرجوازية البيروقراطية من مركز القيادة أمثال أحمد بن صالح الذي انتهى به الأمر إلى السجن ثم المحاكم بتهمة الخيانة، وكان من المستهدفين من "بورقيبة" وجرائم يجب التخلص منها.⁽¹⁾

و في الأخير نخلص إلى أن الدولة التونسية في الفترة البورقيبية اتجهت مرة أخرى إلى استيراد النموذج الاقتصادي الغربي الذي يتوافق مع العقلية البورقيبية ولكنه لا يتلاءم مع البيئة التونسية، من خلال تشجيع القطاع الخاص في كل الميادين لرعاية مصالح الإمبريالية الغربية (الفرنسية الأمريكية) ومن ثم القول أن الحكومة آنذاك سلمت مهمة التنمية للقطاع الخاص والرأس المال الأجنبي وإن هذين الطرفين كل منهما يسعى لخدمة مصالحه فقط على حساب مصالح الشعب.

ثانيا: مكونات المجتمع المدني بتونس

ثانيا-1- الأحزاب السياسية:

1- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

هي حركة دستورية المنشأة، بمعنى أنها وليدة الصراع والانقسام داخل الحزب الدستوري الحاكم، تعود جذورها إلى بداية السبعينات، خاصة إلى زمن مؤتمر ذلك الحزب في المنستير (عام 1974) الذي شهد مطالبة بعض اعضاء بضرورة احترام الحريات الفردية والعامّة، وجوب تمكين التيارات السياسية في البلاد من حرية التعبير⁽²⁾

وقد أدى ذلك الانقسام إلى (الانشقاق) مجموعة من الدستوريين، وبعثهم للتيار الليبرالي الذي جعل من جريدة الرأي منبرا له يعبر من خلالها مواقفه تجاه مختلف القضايا

(1) مارك، نرفان، حوار مع أحمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع والسياسية، ط1، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص59..

(2) سالم، لبيص، الدولة وأحزاب المعارضة القوانين... أي علاقة؟ حالة تونس المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 27 صيف 2010، ص12.

السياسية ابان فترة نهاية السبعينات من القرن الماضي، وقد أفضى ذلك العمل على بروز تيار سياسي جديد، اطلق على نفسه اسم التيار الديمقراطي الاشتراكي، سرعان ما تحول على حركة سياسية أعلن تأسيسها 10 حزيران /يونيو 1979 وقامت تلك الحركة ببلورة أفكارها وبرامجها السياسية من خلال جريدة الرأي في البداية، ثم من خلال بعض منابرها الخاصة، مثل صحيفة المستقبل، وصحيفتين آخريين ناطقتين بالفرنسية، ورغم تجنيدها الكثير من الأنصار، وفوزها في الانتخابات التشريعية 1981 التي مارس فيها الحزب الحاكم التزوير، فإنها لم تتل التأشيرة القانونية إلا عام 1983 بعد أن تراجعت السلطة عن مبدأ احتكار النشاط السياسي من طرف الحزب الدستوري ذلك تحت تأثير أحداث الخميس السود لها النقابية عام 1987، وعملية قفصة المسلحة عام 1980⁽¹⁾

2- حركة الوحدة الشعبية:

أسس هذه الحركة "احمد بن صالح" الشخصية السياسية والنقابية المعروفة في تايخ تونس المعاصر: فهو مهندس الشراكة بين الحركة النقابية مجسدة في الاتحاد العام التونسي للشغل مع الدولة، وتجربة التعاقد، التي عرفتها تونس في عشية الستينات في القرن العشرين، وانتهت إلى الفشل الذريع ومحاكمة القائمين عليها، والحكم على بعضهم بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة ومنهم بن صالح نفسه.

لقد تأسست الحركة ذات المنشاء الدستوري عام 1973 تحت اسم حركة الوحدة الشعبية، وذلك بعد فرار مؤسسها من السجن وضمت أطراوتكنوقراطيين وأساتذة جامعات، اضافة إلى اعضاء سابقين في الحزب الاشتراكي الدستوري واعلنت في عام 1975 برنامجها، محددة انتماءها العقدي والسياسي كما يلي " حركة الوحدة الشعبية التونسية ومع الشباب التونسي، والغرض تحقيق نهضة حضارية، وتصفية الاستعمار في مجتمعنا،

(1) عليه، العلاني، "حركة الديمقراطية الاشتراكيين" 1978-1987 المجلة التاريخية المغربية، العدد 119 حزيران ايونيو 2005، ص11.

وضمن استقلالنا وكرامتنا الوطنية، وارساء الأسس الهيكلية الاقتصادية والثقافية وما يرتبط بالمؤسسات لإقامة مجتمع اشتراكي طبقا لما يقتضيه تدرج ديمقراطي نحو الاشتراكية"⁽¹⁾.

وفي عام 1977 أصدر " أحمد بن صالح" بيانا يضم بنود تحدد مطالب الحركة

-محاربة الاستعمار وسياسة القمع.

-إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين.

-المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

و تحصلت عام 1981 على حق إصدار صحيفة الوحدة، وفي مراحل لاحقة عام 1983 تمكنت من العمل السياسي القانوني بقيادة محمد بلحاج عمر بعد ما دب الخلاف داخل الوحدة.

3-الحزب الاجتماعي التحريري

أسسه المحامي "منير الباجي" عام 1988 تحت اسم الحزب الاجتماعي للتقدم، ثم جرى تغيير الاسم في المؤتمر للحزب الاجتماعي التحريري.

يفتقر هذا الحزب إلى نظريات فكرية وإيديولوجية رغم تصنيف نفسه ضمن الأحزاب الليبرالية، ومشاركته وعضويته في ما يعرف (الأهمية الليبرالية)⁽²⁾ وقد تكمن من الحصول على تأشيرة العمل القانوني منذ تأسيسه، مستفيدا من تحولات السياسية التي عرفتها البلاد بسبب نهاية الحكم البورقيبي، لكنه بقي يفتقد قاعدة شعبية حقيقية رغم مشاركة في أغلب المناسبات الانتخابية، البلدية منها والتشريعية حتى الرئاسية.

(¹)فايزة، سارة، الأحزاب والحركات السياسية، في تونس 1932، 1984، (دمشق: دار المؤلف 1986)، ص74.

(²)لطي، حجي، الاجتماعي التحريري حزب في مهب الرياح، حقائق، العدد 644(10نيسان/أبريل 1998) ص8.

4-الاتحاد الديمقراطي الوحدوي:

نشأة الإتحاد الديمقراطي الوحدوي عام 1988، استجابة لرغبة المجموعات القومية العربية في الانتظام القانوني، وقد حاول صهر ثلاث مجموعات قومية هي تجمع القومي العربي بقيادة وطلّاع الوحدة العربية بقيادة عبد الرحمن الهادي، وحركة البعث بقيادة المرحوم فوزي السنوسي، ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل بسبب اتكال تلك المهمة إلى عبد الرحمن التليلي، الذي كان ينتمي آنذاك للجنة المركزية للحزب، الدستوري الحاكم ولم يكن وجهاً قومياً، وإنما أرادت السلطة القومية من خلاله وضع المجموعات القومية بل تنظيمها تحت رقابته.⁽¹⁾

5-الحزب الشيوعي سابقاً (التجديد)

نشأ الحزب الشيوعي التونسي الذي غير اسمه إلى حركة التجديد، نشأة استعمارية مع مطلع عشرية العشرينيات من القرن الماضي، باعتباره من الفروع الحزبية الشيوعية الفرنسي وفي المؤتمر الذي عقد في 21/22 أيار /مايو 1939 وتم فيه تغيير اسم الحزب إلى الحزب (الشيوعي بالقطر التونسي) وانتخاب "على جراد" أميناً عاماً له فإنه لم يستطع التمايز والانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي.

إنبتت سياسة الحزب الشيوعي التونسي طوال الفترة الاستعمارية على تبني مقولة الإتحاد بين فرنسا ومستعمراتها، ومن ثم ضرورة ربط مستقبل الشعب التونسي بالشعب الفرنسي.

تغيرت مواقف الحزب إبان فترة الاستقلال بما ينسجم مع الخط العام الذي رسمته الحكومة التونسية آنذاك، فشارك في الانتخابات مجلساً تأسيسياً بإعلان دستور 1959، كما

(1) سالم، لبيض المرجع نفسه، ص14.

أيد إنشاء نظام جمهوري وصادرا مجلة الأحوال الشخصية، وغلق جامع الزيتونة وإقامة نظام تعليمي علماني.⁽¹⁾

استأنف الحزب الشيوعي نشاطه السياسي العلني بداية عام 1981 في اثر سماح السلطة بذلك في ضوءها ما شهدته البلاد من عنف سياسي وعسكري في ما يعرف بإحداث الخمسين الأسود النقابية عام 1978 وعملية قفصة المسلمة عام 1980.

نشأت حركة التجديد بقرار من الحزب الشيوعي ومجموعة من الشخصيات اليسارية والتقدمية، تأسس بتاريخ 1993/04/23، ومن فكر الحزب ومبادئه⁽²⁾.

- أن تونس بلد عربي ألا يتجزأ من مجموع العالم العربي، كما انها تنتمي للمغرب العربي.

- يطالب الحزب بوضع استراتيجية وحدوية جديدة باعتبار أن الوحدة هي القادرة وحدها على تحقيق الاستقلالية والتقدم.

- إن مشروع الوحدة يندرج تحت عملية تاريخية طويلة الأمد وفي إطار وحدة مغربية عربية عقلانية إن البرجوازية عاجزة عن اختيار طريق مستقبل عن العالم الرأسماليين فالوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بقيادة الطبقة العاملة.

6- حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل الحريات:

وصل على الترخيص بتاريخ 2002/10/25، بالرغم من تأسيسه عام 1994 وهو بزعامة مصطفى بن جعفر ويعمل الحزب كأحد أحزاب المعارضة في صفوف المعارضة الديمقراطية وحقوق الانسان

7- حركة النهضة:

(1) سالم، لبيض المرجع نفسه، ص15.

(2) مهدي، أنيس، إجراءات الأحزاب السياسية في الوطن العربي، ط1، (عمان: دار أسامة للنشر، 2006)، ص80.

و صلت الحركة على الترخيص في بداية شباط 1989، وكانت سابقا تعرف ب حركة الاتجاه "الاسلامي" ، و هو عبارة عن حزب سياسي ذي أبعاد حضارية الشمولية وهي امتداد في توجهاتها لحركة الاخوان المسلمين التي أسسها " حسن البنا" سنة 1928، حيث بدأت الحركة نشاطها في بداية السبعينات في جامع سيدي حلقة وعظيمة ثم التحق أعضائها بجمعية المحافظة على القرآن الكريمومارسو نشاطهم من خلالها، ولقد أراحت السلطة " راشد الغنوشي" ورفاقه عام 1972 دخلت الحركة مرحلة جديدة حيث انعقد الاجتماع الأربعين للجماعة الاسلامية، وأطلق عليه المؤتمر التأسيسي أين أعطي هذا الاجتماع الجماعة الاسلامية الناشئة شرعية إنشائهاالاخواني وأقر فيها تنظيمها هرميا.

واستمر نشاط الحركة السري حتى عام 1980 حيث تم كشف نشاطها، وبعد إقرار التعددية السياسية في عام 1981 استفادت كحركة من الوضع الجديد، وتم الإعلان عن تأسيس حزب الحركة الاتجاه الإسلامي في 06 جويلية 1981، ولكن سرعان ما توترت العلاقة بين الحركة والسلطة، حيث حرمت هذه الأخيرة من منابرها، المعرفة الحبيب والمجتمع ومن ثم زادت حدة معارضة الحركة للنظام مما عرض قاداتها إلى المحاكمة والإعدام، حيث تبنت الحركة شعار رفع، المظالم السلطة عليها".⁽¹⁾

8-حزب العمل الشيوعي " غيرمر خص له" :

تأسس الحزب في أواخر عام 1985 وهو حزب يتبنى الماركسية اللينينية، ويعتبر امتدادا وانقطاعا لمنظمة " العامل التونسي" في الوقت عينه وعلى الرغم من انه لم يحصل على الترخيص إلا أن الحزب رغم حداثة تكوينية أسهم اسهاما كبيرا في تحذير النضال النقابي والسياسي الديمقراطي ظل وضع شبه سري /شبه علني حيث ان بنيته التنظيمية لم

(1) انيس، مهدي، المرجع السابق ص82

تكن مكشوفة غير انه من كل من "حمه الهامي" الأمين العام للحزب، و"حمد الكيلاني" نائبه كأبرز قياديين، يعملان بصورة علنية.

من فكره ومبادئه يجسد الحزب الخط الستاليني على صعيد نمط تفكيره والإيديولوجي، فهو ذو موقف نقدي حاد تجاه الاتحاد السوفياتي وتجربة الاشتراكية فيه.

ثانيا-2- النقابات :

2-1-الاتحاد العام للشغل التونسي: هو إتحاد النقابات عمال تونس وقد تمتع الاتحاد منذ الاستقلال بدرجة عالية حرية الحركة والنفوذ اللذان أتاحا له نوعا من القدرة على التعبير عن مصالح، كما ساهم في تنشئة وتجنيد عدد الكوادر السياسية وشكل قناة مزدوجة لاتصال بين العمال من جانب، والنخبة السياسية من جانب الآخر، إلا أن بورقوية عمل على استقطاب قادة الاتحاد شيئا فشيئا، واتبع في ذلك أسلوب إزاحة أي زعيم عمال يحاول الحفاظ على استقلال الإتحاد وإحلال الموالين له حتى إذا ما تنامت قوته قام بإبعاده وإحلال آخر محله وهكذا وفي الفترة 1965-1975 كان أسلوب الاتحاد هو الخضوع للحزب وللرئيس بصفة خاصة مع إيجاد " ممثل للاتحاد داخل الحكومة يعمل على ضمان تمثيل مصالح الإتحاد هو الخضوع للحزب وللرئيس بصفة خاصة مع إيجاد " ممثل للاتحاد داخل الحكومة يعمل على ضمان تمثيل مصالح الإتحاد المهنية، وقد أدى هذا الأسلوب إلى إضعاف حماس العمال لاتحادهم واعتبارهم لا بشكل أداة حقيقة للتعبير عن مصالحهم ومن ثم بدأ العمال في الحركة خارج إطار الإتحاد فعلى سبيل المثال كان تنظيم الإضرابات العالمية عام 1973 بعيد من 1975-1978 شهدت إلتئاما بين العمال واتحادهم حيث تبني الاتحاد بزعامة " الحبيب عاشور" مطالب العمال إلا أن تصلب الحكومة وعدم قدرتها على تحليل واستيعاب المطالب العمالية أدى إلى وقوع صدمات متكررة بلغت ذروتها في 26 يناير 1978 حين نظم العمال إضرابا عاما انتهى بتدخل الجيش ومصرع

حوالي مئة شخص وإصابة أربعمائة واعتقال 1200 واستيلاء الجيش على مكاتب الاتحاد وقد كانت هذه المناسبة آخر مرة قام فيها الإتحاد الشعب بوظائفه السياسية ومحاكمته.⁽¹⁾

2-2- إتحاد الطلبة التونسيين:

يعتبر اتحاد التونسيين من أقوى المنظمات غير الحكومية بعد الاتحاد العام للشغل، ذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبه منذ ما قبل الاستقلال وزيادة المتعلمين إضافة لارتفاع نسبة الشباب، وقد استمر الاتحاد في التأكيد على دوره في التعبير عن مصالح الطلبة، إلا أن بورقوية استطاع في النهاية إخضاعه وتجريده من وظائفه السياسية من خلال إحكام سيطرته على قادة الاتحادات مستقلة في كل كلمة، وبخضوع الإتحاد للحزب والحكومة، وتوقفه عن أدائه لوظائفه لجأ الطلبة إلى التعبير عن مصالحهم بشكل عفوي أحيانا، ومن خلال أطراً أخرى غير قانونية.

أحيانا أخرى، حيث تفجرت عنف في الجامعة 1977 وكانت تقع بكاملها خارج سيطرة الاتحاد.⁽²⁾

من خلال دراستنا لمكونات المجتمع المدني التونسي، اتضح لنا أن اعتراف السلطة السياسية ببعض الأحزاب السياسية، لا يعني هذا قبولها كأطراف منافسة للحزب الحاكم، فقد سعت احتواء الكثير منها مظلة الاختلاف مثلما حدث في الانتخابات التشريعية عام 1981 في صف المعارضة ضد النظام.

المطلب الثاني: تأثير الدولة على المجتمع المدني

(¹) عز الدين، شكري، "التغيير السياسي في تونس وأزمة النظام السياسية الدولية" مجلة الوطن العربي العدد 92، 1988، ص 210-211.

(²) حمة، الهمامي، مرجع سابق، ص 175.

حيث أصبح الحزب الجديد وأساسا مواقف زعيمه بورقيبة، بالتصلب هذه المواقف المتصلبة تتعارض تماما من طبيعة المشهد السياسي التونسي الذي أثبت نضجه وإيمانه بالتعددية وقبوله لها ودفاعه ومن بين مظاهر هذا التصلب نذكر منها:

- لم يعد للحزب القديم أي وجود قانوني كما سلب .

- منع الحزب الشيوعي من أي نشاط سياسي منذ 8 جانفي 1963 ومنع الصحافة ومضايقة مناضلية.

- اغتيال صالح بن يوسف في ألمانيا

إقالة "أحمد بن صالح" من الأمانة العامة لاتحاد الشغل واحتواء قياداته النقابية وبالتالي احتواء الاتحاد العام التونسي للشغل.

بداية نظام الحزب الواحد وسيطرة الحزب الجديد 1964 على مكونات المجتمع المدني التي تحولت إلى خلايا حزبية تركيع الاتحاد العام لطلبة تونس بطرق غير ديمقراطية.

محاكمة قيادي أفاق ومناضلي الحزب الشيوعي 1968 ومحاكمة مجموعة من مناضلي العامل التونسي ومحاكمات الطلبة سنة 1972 و 1974.

تعرض مئات الجمعيات الشفافية والصحافة الوطنية والكشافة التونسية بعد الاستقلال إلى المراقبة، الأمر الذي أدى انحسارها وغيابها الفكري والسياسي.

أصبح المشهد الصحفي محور الأساسي للرئيس بورقيبة وصوره وخطبه وتنقلاته داخل وخارج الوطن.

إن هيمنة الحزب الحاكم بقيادة "بورقيبة" على مكونات المجتمع المدني التونسي قد أدخل البورقيبة في مخاطر الدولة النزعة الديكتاتورية والتي كانت لها تداعيات سلبية جدا

هذا الوضع أدى إلى ظهور معارضة ديمقراطية في صفوف الطلبة والمتقنين داخل الحزب الحاكم نفسه، تنادي بإطلاق الحريات واحترام الدستور، بدأت تتبلور على الساحة السياسية مشاريع سياسية متباينة منها السلفية المتمثلة في حركة الاتجاه السياسي والكل يعلم دور السلطة في بروزها والنهضة فيما بعد والتي تحشر المقدس في المدنس وهذا ما يؤكدته بيان راشد الغنوشي الصادر في 14 أبريل 2014. تحت عنوان تطبيق الاسلام وخطر الحل العلماني⁽¹⁾ وهذا ما يعارضه التيار الديمقراطي التقدمي والحداثي والمتمثل في مكونات الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم كحركة التجديد وحلفائها التي تعتبر نفسها امتداد الحركة الاصلاح التونسية التي انطلقت منذ القرن 19 عشر مع خير الدين باشا والجنرال حسين وابن أبي ضياف وغيرهم.

اولا-قوى المجتمع المدني.

لا يشير وجود مؤسسات الحكم الديمقراطي بالضرورة إلى سيادة النظام الديمقراطي، فالمملكة المتحدة دولة ديمقراطية بامتياز دون أن تحكم إلى دستور مكتوب.⁽²⁾

أما النظام الذي أسسه "بورقيبة"، اعتمادا على الحزب الدستوري فكان نظاما غير ديمقراطي بامتياز برغم وجود دستور ومؤسسات النظام الديمقراطي، إذ نص الدستور التونسي في عدة فصول منه، وأقر مجموعة من الحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأحال الأمر إلى القانون لترتيب تلك الحريات وتنظيمها (تقنيا)، وكان بعض المتقنين الدستوريين في وقته قد نبه إلى خطورة النظام البرلماني الذي أقر في البلاد، وذلك بوجود بورقيبة الذي سيعطل السير العادي لهذا النظام ما لم يكن للبرلمان إمكانية عزل رئيس الجمهورية معتبرا أن ذلك سيؤدي إلى إرساء "تقليد سيء طالما ظل بورقيبة

(1) المرجع سابق.

(2) عبد الطيف، الحناشي، نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذجا، العدد 29 شتاء 2001 بيروت المجلة العربية للعلوم السياسية 37ص.

في الحكم⁽¹⁾ كما يرى بعض الباحثين أن " الدستور الذي صوت عليه لم يكن سوى " ديكور" براق يضمن كل الحقوق الديمقراطية وقوانين التسيير، التي قتلت أي حس ديمقراطي كما نظمت الحياة الوطنية على المقياس الشخصي لبورقيبة⁽²⁾

تميز نشاط النخبة التونسية قبل الاستقلال، بمختلف مكوناتها بحيوية لافتة على جميع المستويات، فقد بلغ عدد الدوريات التي صدرت في تونس بين 1881 والاستقلال مثلا 338 ناطقة بالعربية، إلى جانب 975 جريدة ناطقة باللغتين العربية والفرنسية إلى جانب مئات الجمعيات والمنظمات الثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية والمهنية.

-أما بعد الاستقلال، فقد تم القضاء على الصحافة التونسية شيئا فشيئا، وبطريقة الموت البطيء ولم تبقى إلا الصحافة الموالية للحزب الحاكم، بل ان البعض من عناصر الحزب ذاته قد دفع ضريبة نقد الحكم الفردي للرئيس الحبيب بورقيبة، كما تراجع عدد الجمعيات والمنظمات، وتم اختراق ما تبقى منها والسيطرة عليها، وأصبحت جزء لا يتجزأ من جهاز الحزب، ولم تستثن من ذلك عمادة المحامين.

تم حلها في حزيران /يونيو 1958، ثم احتواؤها، كما كان الشأن بالنسبة للأحزاب السياسية التي أندثر البعض منها، إما خوفا أو بعد تحجير نشاطها ووسائل إعلامها⁽³⁾.

فقد قام النظام الجديد حتى قبل اكتماله بتصفية التيار (اليوسفي) بكل عنف وقسوة عن طريق مؤسسات الحزب الدولة، بتحالف ضمني مع الإدارة في تونس وبعد الاستقلال انتصبت محكمة القضاء العليا بهدف محاكمة " اليوسفي " و(المتعاملين) سابقا مع

(1) جريدة لاكسيون (العمل)، عدد كانون الثاني/يناير 1958، ص4، وهي جريدة ناطقة باسم الحزب الدستوري الحاكم.

(2) محمد، حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية في سنة 1838 إلى مارس 1956 (قرطاج، تونس: بيت الحكمة، 1989)، ص330.

(3) عبد اللطيف، الحناشي، المرجع سابق، ص36.

الاستعمار، وبعض أفراد العائلة الحاكمة، وأصدرت بين تاريخ تأسيسها إلى تاريخ الغائها في أواخر تشرين الثاني/أكتوبر 1959 أحكاما قاسية جدا على مئات المتهمين، ومن بينهم مناضلين (اليوسفين) وغيرهم من المعارضين⁽¹⁾ وسينتهي الأمر باغتيال صالح بين يوسف في سويسرا عن طريق أحد أبرز المقربين لبورقيبة.⁽²⁾

اعتبر الرئيس "بورقيبة" ان الأمن قد استتب وسادت الديمقراطية في البلاد، بعد القضاء على الحركة (اليوسفية)، ودليله على ذلك هو وجود الحزب الشيوعي الذي يعمل في إطار القانون بكل حرية رغم أنه "أصغر حزب شيوعي في العالم..."⁽³⁾

حيث أعتبر "بورقيبة"، في هذه المرحلة، أن وجود المعارضة يمثل شرطا لضمان الحرية والديمقراطية، إذ يقول "...و نحن نقبل مبدأ المعارضة ونتعرف بما لها من حق، بل يعتبرها شرطا أساسيا. لضمان الحرية والديمقراطية..." إذ يؤكد ان " الذي لا تقبل به إطلاقا هو أن يستغل بعض الناس هذه المعارضة لإرضاء عواطفهم الحقودة، فيحرضون على التقتيل، ويبثون التفرقة في صفوف الشعب. أما المعارضة التي يجذبها بورقيبة، فهي المعارضة المطيعة لقرارات الحكومة، وغير ذلك النوع من المعارضة هو تجسيد لتأخر الشعب وتخلقه" إن الشعب الذي لا يتمثل لمقررات حكومة ولأوامرها يعد شعبا متأخرا لا يفهم القيم الروحية التي تتطلبها وطنه..."⁽⁴⁾

غير ان الأمر كان غير ذلك اذا سريعا ما تم تحجير نشاط هذا الحزب المعارض سنة 1963، ومنذ سنة 1964 إذ طوت جميع المنظمات النقابية والمهنية والاجتماعية

(1) عدنان، المنصر، دولة بورقيبة، فصول في الايديولوجيا والممارسة، 1956، 1980، تقديم حسين رؤوف حمزة، (سوسة تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004)، ص177.

(2) عبد اللطيف، الحناشي، المرجع نفسه.

(3) الحبيب، بورقيبة، خطب، ج4، (تونس، نشويات كتابة الدولة للإعلام، 1957)، ج4، ص59 (أقرأ في

(1957/03/05

(4) الحبيب، بورقيبة، المرجع نفسه، ج4(أقرأ 1957/03/05)

تحت سلطة الحزب الحاكم، وطال الأمر الحزب الحاكم و(الوحيد)نفسه، إذ تم إدخال تحريرات على نظامه الداخلي باتجاه مركز التنظيم والتسيير وانحسرت نتيجة لذلك الممارسات الديمقراطية، الجزئية، التي كانت تجرى في مستوى بعض الهياكل الوسطى والدنيا، وتدرج الأمر إلى إندماج الحزب والدولة بقيادة بورقيبة، صاحب القرار الأول والأخير في الحزب والدولة،⁽¹⁾ وهو ما أدى، بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى تتاسل التنظيمات السياسية السرية المعارضة للنظام، سواء من خارج الحزب، او من داخله والتصادم معه، ممى أدى إلى كثرة المحاكمات السياسية خلال الفترة المدروسة التي استهدفت بعض الدستوريين (أحمد بن صالح وجماعته) والماركسيين والقوميين بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية⁽²⁾

ثانيا- مفهوم الديمقراطية عند البورقيبة وشروطها

لم تحتل المسألة الديمقراطية حيزا مهما من الخطابات المنطوقة لبورقيبة، وكان يثير هذه المسألة كما في مناسبات معينة وخاصة في بداية الاستقلال (عند المجلس التأسيسي، والانتخابات البلدية، الانتخابات التشريعية) او عند بروز بعض الخلافات في صلب الحزب أو تذر بعض الأعضاء القياديين في الحزب من السلوك غير الديمقراطي للقيادة. يضع "بورقيبة" مجموعة من الشروط التي تبدو تعجيزية، لتحقيق ما يطلق عليه بالديمقراطية ((لاحقة)) من ذلك أن " ..يكون كل مواطن في مستوى من النضج يجعله قادرا على كبت عواطفه حتى نستطيع التحكم في أنفسنا للقيام بدورنا في تسيير شؤون الدولة دون مسيطر .."⁽³⁾ والمسيطر الذي يعنيه بورقيبة، هو الآخر الأجنبي، وهو ما يعني

(1) عدنان، المنصر، المرجع نفسه، ص36،46

(2) محمد، ضيف الله، المحاكمات السياسية في تونس 1956-1987، في القضاء والتشريع في تونس، (البورقيبية والبلاد العربية، جمع عبد الجليل التميمي) زغوان، (تونس: مؤسسة التميمي وكونرادايدناور، 2004)، ص159.

(3) الحبيب، بورقيبة، قطب، ج2، (تونس نشرات كتابة الدولة وللإعلام 1956 بمناسبة افتتاح مؤتمر الجامعات الدستورية بالساحل، 1956/08/25، ص336.

انه في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني على الشعب التونسي التضحية بحريته مرة أخرى لصالح الحاكم الوطني، وهو سبيل التقدم والازدهار وان تلك العملية مشروطة في تكتل الشعب وإقباله على الهمل الجدي، وليس أمام الشعب التونسي إلا الاختيار بين أمرين، "...إما انه لا يستطيع السير في هذه الطريق السوي قهرا..."⁽¹⁾ ولتبرير شرعية هذا النوع من الحكم وجدواه، يستند بورقيبة بالتاريخ الإسلامي في شمال إفريقيا، ويقدم تجارب قام بها رجال يعتبرهم عظاما، ويصفهم بالمستندين المستصرين⁽²⁾

لذلك يعتبر بورقيبة أي مواطن يعارض الحكومة خائنا، إذ أن ما يتطلبه هذا الشكل من الحكم هو الطاعة العمياء للحكومية: "...إن كل إخلال بالامن يعتبر خيانة للوطن ستقابله الحكومة بصرامة بالغة يقرها جميع العقلاء، فعلى كل مواطن، مهما تكن أفكاره وسيوله، ان يؤيدها ويساندها ويتضامن معها في كل تقوم به..."

فروئيه للديمقراطية: في الوقت الذي أغلق الأبواب على كل إمكانية للتنظيم السياسي الحر، يقول بورقيبة إن "...الانتماء إلى غير الحزب الدستوري غير ممنوعا..." ولكن هل بقيت على الساحة أحزاب به حظر الحرب الشيوعي سنة 1963، وتآكل اللجنة التنفيذية للحزب، وتصفية الحركة اليوسفية، وبعد أن تم منع حرية التنظيم بفعل الواقع الذي خلقه النظام البورقيبي، يستدرك بورقيبة بنفسه الأمر قائلا إن ذلك في الواقع "...صعب في بلد متحمس يؤدي فيه الحزب من أجل الخدمات ويصطلح بواجباته ومسؤولياته على الوجه الأكمل، وهو ناجح في جميع أعماله، ذلك أنه لا يمكن أن يوجد من بين التونسيين من يخالفه في الأهداف والمبادئ، إلى درجة تكوين، حزب آخر ذي فلسفة ومبادئ وطرق عمل أخرى..."⁽³⁾

(1) نفس المرجع، ص 48.

(2) عبد اللطيف، الحناشي، المرجع نفسه، ص 41.

(3) نفس المرجع، ص 41.

-أما النشاط النقابي استمر إخضاعه بدوره للحزب الحاكم، ويحتل أمينه العام موقعا في الديوانالسياسي للحزب (المكتب السياسي)، وهو الأمر الذي أكدته بورقيبة نفسه "...ما دامت الحكومة دستورية ضمن فائدة النقابة ونجاعة أعمالها ان يكون على رأسها دستوريون منسجمون مع النظام والدولة"⁽¹⁾

إما إذا لم ينسجم هؤلاء مع الحكومة، فتقوم قيادة الحزب بعزلهم من الاتحاد، ومن الحزب، وكان ذلك حال أحمد بن صالح وأحمد التلي، والحبيب عاشور، وهم من القيادات التاريخية للاتحاد العام التونسي للشغل.

حيث يدعو بورقيبة أحيانا، الشعب لتجاوز الحق والمركبات وعض النظر على المطالب الديمقراطي لصالح نظام دكتاتوري، وذلك كمقدمة لبناء النظام الديمقراطي الموعود، إذ قد تصير الديكتاتورية ضرورية أحيانا، وبالأخص حين تكون الغاية منها تهيئة أسباب الديمقراطية الحق.

و يستخدم أسلوب التخويف والترويع، وذلك بهدف حكم تعميم فكرة مخاطر إرساء النظام الديمقراطي في مجتمع يتميز أفراداه بالتأخر وجهل جوهر الديمقراطية، وتتردد هذه الفكرة في أغلب خطبه عن الديمقراطية "...إذا تسرعنا في الأخذ بالديمقراطية على أوسع معانيها قبل توفر شروطها، نكون قد ألقينا بأنفسنا إلى التهلكة ويعود مثلنا كمثل من يعهد إليه بإقامة دار وهو لا يحسن البناء..."⁽²⁾

(1) الحبيب، بورقيبة، خطب، ج18 (تونس نشرات كتابة الدولة للاعلام، 1964، ج18، ص52 بنزرت (1964/10/20).

(2) الحبيب، بورقيبة، خطب، ج21 (تونس: نشرات كتابة الدولة والاعلام 1964، ج21، ص237 (قرطاج 1966/04/26).

و نتيجة لجميع كل ذلك، بحث بورقيبة الشعب التونسي على الإقلاع عن المطالبة بالديمقراطية، فبريقها زائف، ونتيجتها مدمرة، قد تؤدي بالبلاد إلى الوقوع في الاستعمار من جديد

ومن أجل تحقيق التقدم والرقي والانسجام والامتثال التلقائي "...ومن يبلغ الشعب درجة ملحوظة من الرقي والتقدم والتفهم الصحيح لمصالحة البعيدة، سيتاح ان يحقق لنفسه ديمقراطية وفقا رغائه بما يكون قد أوفيه من انسجام وامتثال تلقائي"⁽¹⁾

يتم ذلك بشرط أن يضحى الشعب بحريته وامن الحكومة تستطيع أن تضمن الاطمئنان والحرية معا.

و باعتبار أن التجربة الديمقراطية تتطلب زمنا طويلا ليتدرب الناس عليها بحسب بورقيبة، فإن العملية تلك تتطوي على العديد من المخاطر، وبالنتيجة فإن تفكير بورقيبة يستبعد جدوى الممارسة الديمقراطية، لأن شروطها غير متوفرة عن الشعب التونسي، ويضيف المجاهد الأكبر معطى تاريخي آخر مهم، وهو أن الديمقراطية لم تكن هدفا سعت إلى تحقيقه الحركة الوطنية، بل إن هدفها كان تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبي، وبناء الدولة الوطنية وتوحيد الأمة⁽²⁾.

(¹) الحبيب، بورقيبة خطب ج 21، قرطاج (1966/04/26)

(²) حسن، الشامي، تقرير التحول الديمقراطي في تونس عام 2011، الحوار المتمدن العدد 3720: 07/05/2012.

المبحث الثالث: الإصلاح التونسي والبناء الديمقراطي (مرحلة زين العابدين بن علي)

المطلب الأول: دستور 1988 والعوامل المؤثرة فيه

نص الدستور التونسي (1959) على أن الوزير الأول هو الذي يخلف رئيس الجمهورية في صورة حدوث شغور وذلك ن البقية الباقية من مدة النيابة للمجلس التشريعي، وقد منح هذا البند بورقيبة حق تعيين خليفته والتراجع عن ذلك متى أراد، وهو ما أدى إلى احتدام معركة خلافته بين اللذين كانوا يأنسون في أنفسهم ذلك، وقد رفض بورقيبة أن يخلفه شخص حي يرزق مثلما فعل ذلك على سبيل المثال الرئيس السنغالي سنغور، وكان الوزراء الأولون الذين عينهم بورقيبة بمثابة الوزراء " المؤقتين الدائمين" الذين يوظفهم حسب ما تليه عليه كل مرحلة، فدور الباهي لأدغم منذ خريف 1955 كان إضعاف المعارضة السويقية وكبح جماح الوزير المنجي سليم، ثم استرضاء الشعب عقب

فشلت سياسة "التعاضد" أما الهادي نويرة، فتمثل دوره في العودة بالبلاد إلى اقتصاد السوق الرأسمالية، في حين كان دور محمد مازالي امتصاص التملل الشعبي غداة الإضراب العام لعام 1978 وعملية قفصة أما رشيد صفر فكانت مهمته إرساء "سياسة التعديل الهيكلي" الاقتصادية بالتفاوض مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وحين عين بورقيبة زين العابدين بن علي وزيرا أول يوم 2 أكتوبر 1987، فإنه كان يرمي إلى استئصال حركة الإسلام السياسيين لكنه ارتدى في الواقع في أحضان شخص طموح، وكان الرأي عند بن علي بصفته رجل مخابرات أن قضية الإسلاميين السياسيين لا يمكن أن تحل بالقوة آنذاك وإنما يجب تأجيل استعمال القوة ضدهم من باب "الحرب خدعة"⁽¹⁾

و سارع "بن علي" بإزاحة "بورقيبة" حتى لا يزيحه وهو تحت تأثير مناورات الطامحين الذين كان يعج بهم القصر آنذاك، وذلك يوم 17 نوفمبر 1987 عن طريق انقلاب أبيض والذي، أزاحه بدعوى غير قادر على تسيير شؤون الدولة لتقدم سنه ومرضه، ويعتبره البعض أنه انقلاب دستوري طبي، باعتبار المانع الذي حدث لرئيس بورقيبة هو المرض، ولقد لقي ترحيبا من طرف الشعب التونسي وبعض الدول.

أولا- الإطار القانوني والدستوري

حيث يقصد بهذا الإطار مجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية في تونس بشكل عام من خلال ما تضمنه بيان السابع نوفمبر، حيث أن أحد الشروط لتأسيس نظام ديمقراطي هو إقرار الحقوق ذات الصلة دستوريا ومنها حريات التعبير والتنظيم والتشريح والانتخاب والاجتماع.. الخ

(1) الهادي، التيمومي، خدعة الاستبداد في تونس 23 سنة من حكم بن علي، ط1، (تونس: دار محمد علي، 2012)، ص22.

و لقد تمثلت الإجراءات " الإيجابية " التي اتخذتها بن علي فيما يلي: (1)

أولا-1التعديل الدستوري 1988/07/25

-إلغاء الرئاسة مدى الحياة وتعويضها بدورتين رئاسيتين كل دورة مدتها خمس سنوات(2)

-إلغاء الخلافة الآلية التي يتمتع لها الوزير الأول

-بعث مجلس دستوري يوم 16 ديسمبر 1987 بمراقبة دستورية القوانين

-إلغاء محكمة أمن الدولة وإلغاء خطة الوكيل العام للجمهورية

-التقليص من مدة الإيقاف التحفظي

-العفو على الوزير السابق ومهندس سياسة التعاضد في ستينات القرن 20 أحمد بن

صالح

-موافق تونس يوم 05 جويلية 1988 على قرار منظمة الأمم المتحدة المناهض

للتعذيب

-إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة يوم 27 فيفري 1989

-السماح الرابطة الدفاع عن حقوق الإنسانوالإتحاد العام لطلبة تونسوالإتحاد العام

للشغل بالعمل بحرية (عقد المؤتمر الثامن عشر للمنظمة الطلابية يوم 04 ماي 1988 بعد

تعطيل دام منذ 1972 وعودة الحبيب عاشور على رأس المنظمة التشغيلية في مؤتمر

سوسة عام 1989).

(1) الهادي، التيمومي، المرجع نفسه، ص41-42.

(2) لمزيد من التفاصيل، راجع الملحق الخاص ببيان 07 نوفمبر 1987.

-إصدار قانون حول التعددية السياسية يوم 19 أفريل 1988، بحيث أصبحت توجد ستة أحزاب معترف بها علاوة عن الحزب الحاكم وهي، الحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، إلا أنه لم يقع الاعتراف لا بحركة لاتجاهها الإسلامي ولا بحزب العمل الشيوعي التونسي لكن، وقع السماح للحركة الإسلامية السياسية بإصدار جريدة أسماها " الفجر" والحزب العمال بإصدار جريدة " البديل"

-يوم 07 نوفمبر 1988 توقيع سبعة أحزاب ومن بينها حركة الاتجاه الإسلامي وخمس عشرة منظمة مهنية واجتماعية على " ميثاق" وطني اتفقت بموجبه هذه الأطراف على جملة من المبادئ التي يجب أن تحكم العملية السياسية في تونس: الالتزام بالهوية العربية الإسلامية للبلاد، التمسك بمجلة الأحوال الشخصية (1956) وبحقوق المرأة، احترام حقوق الإنسان، الفصل بين الدين والسلطة والتداول السلمي على السلطة السياسية.

-تعديل 06 نوفمبر 1995 المتعلق بإدراج المجلس الدستوري في الدستور⁽¹⁾

اولا-تعديل 27 أكتوبر 1997

و قد جاء هذا التعديل لما أعلنه بن علي في خطابه 28 ديسمبر 1996 في جلسة المجلس النواب لدفاع المسار الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية وتكريس دور الأحزاب ومزيد ترسيخ مكانة المرأة والشباب في السميرة الإصلاحية للعهد الجديد.

أ-توسع مجال الاستفتاء من خلال الفصول 47، 76 و 77 و 78 من الدستور بما مكن الرئيس الجمهورية من استيفاء الشعب في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية في المسائل التي تتصل بالمصلحة العليا للبلاد، شريطة ألا يكون ذلك مخالفا للدستور، مع

(1) المرجع السابق.

وجوب الرجوع إلى مجلس النواب، في حالة الاستفتاء، ضرورة مصادقات المجلس بالأغلبية المطلقة على التعديل المزمع إدخاله في قراءة واحدة قبل عرضه على الاستفتاء.

ب- تحديد مجال القانون ومجال الترتيب بإدماج الفصلين 34 و35 من الدستور في فصل واحد هو الفصل 34 (جديد)

ت) تكريس دور الأحزاب السياسية في نص الدستور، وقد أضاف التعديل الجديد فقرة للفصل 8 من الدستور تؤكد دور الأحزاب في تنظيم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتلزمها بنبذ كل الأشكال العنيفة والتطرف والعنصرية وتمنعها من الاستناد إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة أو تبعية لمصالح أجنبية.

ث) - تخفيض سن الترشيح لعضوية مجلس النواب، فبعد أن خفض تنقيح الدستور بتاريخ 25 جويلية 1988 من الترشح لعضوية مجلس النواب من 28 سنة إلى 25 سنة، فإن التعديل الجديد زاد في تخفيض السن إلى حد 23 سنة بمقتضى الفصل 21.

كما تضمن هذا الفصل أيضا، منح حق الترشح لعضوية مجلس النواب إلى ناخب ولد لأب تونسي أو لأم تونسية، تكريسا للمساواة بين الأب والأم، علما بان هذا الحق كان يقتصر على الناخب الذي ولد لأب تونسي.

ثانيا-3 تعديل 2 نوفمبر 1998

المتعلق بإضفاء الصبغة الإلزامية على آراء المجلس الدستوري لجميع السلطات التنفيذية التشريعية القضائية، ضمانا لعلوية الدستور دون المساس بصلاحيات مجلس النواب ودون تعارض مع مبدأ تعرفي السلطات ودون تشكيل سلطة رابعة تعاون السلطات الثلاث في البلاد⁽¹⁾

(1) الصادق، شعبان، النظام السياسي التونسي، "نظرة متجددة"، (تونس: الدار العربية للكتاب 2005)، ص73

-تعديل الدستوري 1 جوان 2002 الذي يعتبر أهم تعديل عرفه الدستور التونسي منذ صدوره في 1959 حيث تضمن تعديل 39 فصل من جملة 78 فصل بمعنى نصف فصول الدستور، وقد عرض تعديل الدستوري 2002 للاستفتاء نظرا لأهميته واعتمد ب 99.52% من الأصوات وبلغت مشاركة 95.59% أي خطي بموافقة 3.483.991 مقترعا، كاد يؤسس الجمهورية ثانية، لكن الرئيس بن علي أراد أن يحافظ على الاستمرارية وسماها جمهورية الغد⁽¹⁾

-قام بتعديل 1997 بحيث أصبح بموجبه العهدة الرئاسية غير محدودة حيث ترشح الانتخابات 1999، 2004 .

اولا-4تعديل 2002

ومن أهم ما تضمنه بخصوص الجمهورية، إقامتها على مبادئ دولة القانون، وعلى التعددية، وعلى إعلاء كرامة الإنسان، أدرج في الفصل الخامس ما يلي: " تقوم الجمهورية التونسية على مبادئ دولة والقانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته"

-احترام سلطات الدولة للقوانين التي أصدرتها ويوجد الدستور في أعلى هرم هذه القوانين

-احترام سلطات الدولة الحقوق الأفراد وحررياتهم، مثلما ضبطها الدستور والقانون وتضمنتها التعهدات الدولية.

-احترام سلطات الدولة الحقوق الأفراد وحررياتهم، مثلما ضبطتها الدستور والقانون، وتضمنتها التعهدات الدولية.

(¹) Kamal, jendoudi " on régime a contre à courante de l'évolution du pays ,op,p141.

-ممارسة القضاء وظائفه بصورة مستقلة، بما يتضمن التطبيق السليم للقانون،
وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم.

الفصل بين السلطات: حيث يلاحظ أن الدستور أخذ بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات، حيث ضبط صلاحية كل سلطة على حدى وقد جاء لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون⁽¹⁾ وقد تنص على إقامة نظام رئاسي متجدد قائم على تفعيل علاقة الحكومة بمجلس النواب من خلال الحوار البرلماني وتعزيز رقابة مجلس النواب على الحكومة، إذ فقط تم التخصيص على تخصيص جلسات دورية للأسئلة الشفاهية، إضافة إلى تطوير نظام التمثيل بإحداث مجلس المستشارين حيث نص الفصل 18 من الدستور على أن الشعب يمارس سلطته التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء وبذلك يكرس الدستور التونسي لأول مرة ثنائية السلطة التشريعية⁽²⁾

أما فيما يتعلق بمبدأ التعددية، فإن إدراجه في الدستور يعد ثورة في البناء الديمقراطي التونسي التعددية تسير الممارسة الفعلية للحكم الجمهوري، هذا يعني انه ليس ثمة حزب سياسي واحد، وإنما عدة أحزاب وليس ثمة رأي واحد، بل عدة آراء، وقد ينطبق على النقابات وغيرها، إن السادة شعبية بتنوع المصالح والأفكار وتشعبها وإن التنظيم السياسي والمدني تعددي في كل المؤسسات⁽³⁾

فبالنسبة للانتخابات الرئاسية تم العدول على شرط حصول المرشح في الانتخابات الرئاسية على موافقه 30 نائبا على الأقل داخل البرلمان، وهو الأمر الذي كان من العصب تحقيقه نظرا لضعف المعارضة السياسية داخل البرلمان، حيث لم يتجاوز 19 عضو، وقد

(1) وائل، أنور، بندق، موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية، المجلد الثاني (مصر: دار الفكر الجامعي، 2004)، ص15.

(2) التعديل الدستوري 1 جوان 2002 اصلاح دستوري جوهري بأسس لجمهورية الغد

(3) صادق، شعبان، المرجع نفسه، ص76.

سمح هذا التعديل أي حزب أو أمنيته بالترشيح للرئاسة شرط أن يكون حزبه ممثل في البرلمان بنائب واحد على الأقل، ويكون قد أمضى أمين الحزب خمس أعوام على الأقل في رئاسة الحزب، إلا أن الشروط السابقة لم تطبق على الأمين العام لحزب لائحة الشعبية (محمد بلحاج عمر) والأمين العام للاتحاد الديمقراطي الوحدوي (عبد الرحمن التليلي) وبذلك تعدد المترشحون لأول مرة في انتخابات لرئاسة عام 1999، بعدما كانت مقتصرة على مرشح واحد⁽¹⁾

- أما على مستوى الانتخابات البرلمانية تم استخدام هيئة مستقلة على الانتخابات المتمثلة في المرصد الوطني للانتخابات لعامة وقد ضمت أربعة وأربعين من الشخصيات المستقلة بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 182 مقعد بدلا من 163 في انتخابات 1994 وتم الجمع بين نظامي الانتخابات القائمة المطلقة والتوزيع النسبي على مستوى الدوائر الانتخابية يكون الانتخاب وفق نظام القائمة المطلقة أما على مستوى القومي فيكون وفق التوزيع النسبي حسب الأصوات التي تحصل عليها المعارضة⁽²⁾ وقد جاء الخامس من الدستور المعدل على أن التعددية خيارا جوهريا من خيارات التغيير وأنها خيار ضما لترسيخ الديمقراطية ومن مظاهرها وجود 9 أحزاب معارضة أو أكثر 85000 جمعية⁽³⁾

فيما يتعلق بالعمل من أجل كرامة الإنسان ومبدأ احترام حقوقه وحياته، فهذه الوظيفة دقيقة أو كلها التعديل الجديد للجمهورية، هذه العبارات لم تكن مألوفة في الكتابات الدستورية السابقة، لأنها وليدة حركة حقوق الإنسان الحديثة التي نشأت في إطار الأمم

(1) أماني، مسعود، المرجع نفسه، ص49.

(2) محمد، فايز فرحات، المرجع نفسه، ص183.

(3) عباش، عائشة، المرجع نفسه، ص131.

المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشرت كثافة جديدة وتركزت على ميكانزمات متنوعة ومكثفة، خاصة في العقدين الأخيرين⁽¹⁾

و أن حقوق وحرريات الأفراد في تونس مضبوطة ومحظورة في المواد 05 إلى غاية المادة 17 من الدستور وهي بمجموعة من الحريات المدنية السياسية وحرريات التعبير والترشح والانتخابات وحرصا على ضمان الحريات العامة وإن إعلاء الإنسان وحفظ كرامته من ثوابت الجمهوري فالإنسان هو المنطلق، وهو الهدف فالجمهورية تضمن " حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها" (الفصل 5)

و لقد انضمت تونس إلى كل اتفاقيات حقوق الإنسان تقريبا.

كما اتخذت تونس عديد القوانين الداخلية لضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية⁽²⁾

المطلب الثاني: طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني

أولا- المجتمع المدني وحرية التنظيم:

تضل الحياة السياسية في تونس مكبلة تماما في ظل انتشار الحزب الحاكم " التجمع الدستوري الديمقراطي، بكل المؤسسات الدولة والرئاسية، والحكومة والبرلمان والقضاء والإعلام والجيش

⁽¹⁾ وائل، انور، المرجع نفسه، ص ص 144-146.

⁽²⁾ صادق، شعبان، المرجع نفسه، ص 86.

و طبقا لنظام توزيع المقاعد البرلمانية فان 20% من المقاعد على الأقل تتوزع على أحزاب المعارضة الرسمية، وبتحديد ذلك بحسب انسحابها مع الخط الرسمي للدولة، ونيل رضا الحزب الحاكم وفي المقابل فان الحزب الديمقراطي التقدمي، وكذلك التكفل الديمقراطي من أجل الحريات المعترف بهما قانونا والمستقلين فعلا عن السلطة، يتعرضان للإقصاء والمضايقات والتكيل، وقد عمدت السلطات في مستهل عام 2008، لتلاعب الدستور وإعادة تنقيحه على وجه يقصي رموز هذين الحزبين عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام 2009.

وفي الوقت ذاته يتواصل النهج التونسي في الاقتصاد الكلي للإسلاميين المتعدلين وخاصة من حركة النهضة، فضلا عن رفض الترخيص للحزب القومي الليبرالي، وأحزاب أخرى يسارية وحتى الحزب البيئي وفي جميع الأحوال، فان فرص اجراء انتخابات تنافسية نزيهة رئاسية حقيقية تصطدم بالقيود الدستوري الذي يشترط تزيكة مرشح من طرف 30 نائبا من البرلمان او ما يعادلهم من رؤساء المجالس البلدية.

اولا-1 مصادرة الحق في التنظيم وترويج نشاط حقوق الانسان:

تواصلت السياسات المنهجية للسلطات التونسية في حجب المشروعة القانونية عن الجمعيات المستقلة وحتى بين هذه الجمعيات المجلس الدولي للحريات في تونس المرصد من أجل الدفاع عن حرية الصحافة والنشر والإبداع ومركز تونس من أجل استقلال والمحاماة وجمعية، مناهضة التعذيب وجمعية حرية وإنصاف وجمعية الدفاع عن الثقافة الاثنية والجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، والأخيرة ترفض السلطات تسجيلها، بدعوى ان اسمها يوحي بوجود سجناء سياسيين في تونس، وهو ما تحرص الحكومة عن نفيه دوما

و لا تزال الرابطة التونسية لدفاع عن حقوق الانسان تعيش حصارا خانقا، فرضته عليها السلطات من سنوات ويخضع مقرها الرئيسي للمراقبة ليلا نهارا من طرف البوليس السياسي وتعرض كل من أنور القوصري عضو المجلس الرابطة التونسية وسمير ديك عضو المجلس الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين لمضايقات وضغوط تعسفية من الشرطة⁽¹⁾

كم فرضت أجهزة الأمن حصار فحو شهرين على مسكن مسعود الرمضاني رئيس فرع الرابطة التونسية، ومنسق اللجنة الوطنية لمساندة أهالي الحوض المنجمي، كما تم تشديد الحصار على منزل الأمين لمنظمة حرية وإنصاف وعلى منازل عدد من القيادات المنظمة⁽²⁾

و تعرض عدد من اعضاء الرابطة التونسية لحقوق الانسان للتوقيف عدة مرات قبل اخلاء سبيلهم⁽³⁾

و في أغسطس 2008 منعت سهام بن سدين الناطقة الرسمية باسم مجلس الشعبي الوطني والصحفيين من السفر إلى عاصمة النمساوية كما خضعت تنقلاتها إلى مراقبة صارمة، وفرضت الرقابة على موقع صحيفتها الالكترونية " كلمة" وسبق أو تعرضت بن سديرن وزوجها المعارض عمر مستيري للتوقيف في مارس 2008 لعدة ساعات واقتيادا إلى مركز الشرطة، حيث خضعا للتعنيف، وترك الاعتداء عليها آثار خدمات على جسدها

(1) طبقا لبيان صادر من الجمعية الدولية لمساندة المساجين في 5 سبتمبر 2008 فقد أحيل بن سعيد للمحاكمة وقضى بسجنه مدة شهرين، بتهمة عدم الامتثال لإشارة مرورية، فيما اكد بن سعيد ان محاكمته كانت على أساس مشاركته في التظاهرة السلمية في بنزرت 25 يوليو 2008.

(2) منظمة حرية وإنصاف بيان صادر في 17 يونيو 2008/31 راجع بيانا صادرا عن مؤسسة الخط الأمامي المؤسسة العالمية للدفاع عن مدافعي فوق الإنسان 6 أغسطس 2008، وتقرير صادر عن المرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والابداع في تونس

(3) نفس المرجع ص110

كما تعرضت الناشطتان في حقوق الانسان سامية عبوو فاطمة قسيلا لاعتداءات بمدينة
سوسة 18 فبراير 2008.

منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين تمكن نظام الحكم من تحقيق انتصاره الكامل
على الحركة السياسية الإسلامية التونسية بقيادة حركة النهضة واستعادت سلطة زين
العابدين بن علي المبادرة ونجحت في احتواء القطاع الأوسع منظمات المجتمع المدني
التونسية، بما في ذلك أحزاب المعارضة وفرض النظام الحاكم قيودا صارمة على
الحريات الأساسية وبصفة خاصة على حرية الصحافة وتكوين الأحزاب
والجمعيات...وفي هذه المرحلة الجديدة اصطدمت السلطة بالجمعيات الطابع السياسي
وفي مقدمتها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي أصبحت في السنوات
الأخيرة عاجزة عن القيام بدورها، والتي بسببها أدخلت تعديلات على قانون الجمعيات
خلال عام 1992 أدت إلى المزيد من التضييق على نشاط الجمعيات والمنظمات خاصة
ذات الطابع الحقوقي⁽¹⁾.

و على الرغم من هذا الاشتباك المتواصل بين السلطات ومنظمات المجتمع المدني
المستقلة، فإن الخطاب الرسمي يقر بأهمية المجتمع المدني، ويدعو إلى شراكة واحترام
دوره ودعم جهوده، إلا أن السلطة تعتقد بأن دور المجتمع المدني يجب أن يكون تحت
رعايتها ولدعم سياستها، ولهذا السبب فإن الجمعيات والمنظمات المستقلة الفعلية لا تزال
قليلة العدد مقارنة بالتسعة آلاف جمعية، ومنظمة المرقص بها لها بالعمل،و التي يدور
معظمها في تلك الحزب الحاكم المندمج كلية في أجهزة الدولة، وهو ما يجعل الحركة

⁽¹⁾ مصطفى، النبراوي، وآخرون، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي، (القاهرة: مركز ابن
خلدون للدراسات الانمائية) 2009، ص73.

الناشئة في تونسو المطالبة بالديمقراطية ترتبط بشكل وثيق بدعوة موازية لها إلى تفعيل دور المجتمع المدني وتقويته وحماية استقلاله⁽¹⁾

-و على الرغم من أن الدستور التونسي يضمن حرية التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات والانضمام إليها إلا أن الحكومة قيدت وبشدة هذا الحق في الممارسة الفعلية حيث يشترط القانون على الجماعات التي ترغب في تنظيم اجتماع عام أو مظاهره أو مسيرة الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية في فترة لا تقل عن ثلاثة أيام قبل الموعد المقترح للحدث وتقديم قائمة بأسماء المشاركين للوزارة، وقد قامت الحكومة بشكل اعتيادي بالموافقة على التراخيص للجماعات المؤيدة للحكومة، كما رفضت بشكل عان منح التراخيص للجماعات المعارضة على غرار الأعوام السابقة أفاد زعماء المنظمات غير الحكومية بمواجهة مصاعب في استئثار الأماكن لعقد اجتماعات كبيرة مشدد بن علي أن الشرطة ضغطت على مديري المقار للحيلولة دون استئجار تلك المقار.

و ينفي مديرو الفنادق ورجال الأعمال وجود أي خطر محدد لتأجير العقار للجماعات غير أنهمأقروا بالتعاون مع وزارة الداخلية والاستجابة لمطالبها عندما يكون ذلك ممكن.

-حيث أن السلطات التونسية تواصل رفض الاعتراف بعدد منظمات المجتمع المدني مثل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وأن منظمات المجتمع المدني المستقلة تتعرض بشكل دوري لتفتيش الشرطة والمضايقات وبالنسبة للمدافعين عن حقوق تشير التقارير ان السلطات بمنحها الترخيص لهم بمغادرة البلاد إنما ترغب من حسد الدعم، كما أن أفراد عائلاتهم تتعرض باستمرار المضايقات، ويخص بالذكر العياشي الهمامي،

⁽¹⁾ تقرير حول حالة الحرية والديمقراطية في البلدان العربية، منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل الخامس الإمارات 2008، ص5.

الأمين العام لفرع تونس للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وعبد الرؤوف الحيايدي القانوني والعضو السابق في نقابة المحامين والأمين العام للمجلس الوطني للحريات في تونس⁽¹⁾

-كما قامت السلطات التونسية بمنع عبد الحميد أمين" نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنسق التنسيقية المغربية لمنظمات حقوق الإنسان في 23 يناير الدخول إلى تونس ذلك بسبب أن الزيارة كانت تهدف إلى مقابلة السلطات من جهة وإلى التواصل القوى الحقوقية والديمقراطية بتونس، ومن ناحية قامت قوات كبيرة من أعوان الأمن بالزى المجني بمحاصرة مقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان 24 يناير ومنعت كل من الوافدين عليه من المرور، باستثناء أعضاء هيئة المدبرة للرابطة كما قامت السلطات التونسية في 11 مارس بمنع فعاليات ندوة كانت ستقوم بها منظمة العفو الدولية وبتنسيق مع لجنة الصحفيين لعرض تقرير منظمة العفو الدولية بشأن حقوق الإنسان بإفريقيا

و تعرض وفد بمكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي في 06 يوليو للاعتداء العنيف من قبل مجموعة الأشخاص على مرأى ومسمع من رجال الأمن الذين لم يتدخلوا، كما قامت السلطات التونسية في 5 يونيو بمحاصرة مقر الحزب الديمقراطي التقدمي في أثناء قيامه بتظاهرة ثقافية للتذكير بمساجين الحوض المنجمي* وتم منع عدد من المناضلين السياسيين والناشطين الحقوقيين والإعلاميين من الاقتراب من مقر الحزب⁽²⁾

(1) تقرير حول حالة والديمقراطية في البلدان العربية، المرجع السابق، ص06.

(*) هي احتجاجات انطلقت شرارتها في الرديف مع المظاهرة التي نظمها المعطلون بالتنسيق مع اللجان المحلية لأصحاب الشهادات المعطلين على العمل يوم 06 جانفي 2008 تنديدا بالمحسوبة " بالأكتاف " وبكل أساليب التجاوزات التي اعتمدت اثر إعلان شركة فسفاط (قفصة) عن نتائج المناظرة التي نظمتها ورفع المتظاهرون وهم بجوبون أرجاء البلدة عدة شعارات منددة بالتجاوزات التي حصلت ومطالبة بالحق واثر المظاهرة وفي نفس اليوم أعلن 19 عاملا عن العمل دخولهم في اصراب عن لطعام في مقر الاتحاد المحلي للشغل.

(2) مصطفى، النبراوي، المرجع نفسه، ص75.

كما قامت السلطات التونسية في 8 مايو بمنع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان حتى القيام باحتفال بالذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس الرابطة، وقامت قوات مكافحة الشغب التونسية في 22 أكتوبر باقتحام الحرم الجامعي بكلية الآداب بجامعة منوبة على مدى يومين، واعتقلت عددا من الطلبة الذين تظاهروا احتجاجا عن حرمان مجموعة من زملائهم من السكن الجامعي.

حيث أدى اللافت للنظر في الحالة التونسية هذا هو أن الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وجدت نفسها مضطرة لأن ترفع صوتها للمطالبة باحترام الحريات الديمقراطية، وذلك نظرا لحالة الضعف الشديد التي تعترى احزاب المعارضة التونسية، وهو ما عرض هذه الجمعيات والمراكز الحقوقية اتهامها من قبل السلطات التونسية بأنها مسيسة مخترقة من قبل تنظيمات حزبية راديكالية وحدث هذا بالفعل مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و" الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات كما إتهمت نقابة الصحفيين، وجمعية القضاة التونسيين وهيئات المحامين بالتسييس في أكثر من مناسبة، وتعرض العديد هذه الهيئات لمحاولة العزل من قبل أنصار الحزب الحاكم⁽¹⁾ وقد نتج هذا الوضع اعتماد سياسة تصادر مختلف الحريات العامة من حق في التنظيم والإجتماع والتظاهر، ومن حرية ابداء الرأي، وحرية صحافة وإعلام مما شل حركتها ومنعها من التواصل داخل مجتمعها.

-و يعزز هذه المعوقات مجموعة ضخمة من القيود على الحريات الخاصة والتي تطال أساسا مختلف منخريطها وكل من يجرؤ على الانخراط فيها او مجرد الاهتمام بالشأن العام خارج أطر النظام إلى حد تبليغ تجريم العمل السياسي والجمعياتي المستقل، وتحويله بحكم القانون إلى جرائم حق عام مهينة من قبيل الانخراط في عصابة مفسدين

(1) مصطفى، النبراوي، المرجع نفسه، ص77.

بالنسبة للتنظيمات وترويج أخبار زائفة بالنسبة لحق التعبير والاخلال بالأمن العام بالنسبة للتظاهر يسهر على تصريفها قضاء أعمى متواطئ كتمت أنفاس الحياة فيه منذ أمد بعيد⁽¹⁾ و حكمت هذه الأوضاع على مختلف الجمعيات والنقابات المستقلة التي أتاحت لها فرصة التواجد القانوني لأسباب تاريخية أو ظرفية سابقة بالبقاء في حالة الكموت والتهميش القصري حفاظا على ذات وجودها مما أضر بمصادقيتها وأفقدت المواطنين الثقة في فعاليتها مما زاد في تعميق عزلتها وسهل من اختراقها لتصفية مختلف الرموز التي حاولت الصمود داخل أطرها كما حصل للإتحاد العام التونسي للشغل وجمعية القضاة الشبان، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والاتحاد العام التونسي للطلبة وبدرجة أقل مختلف التنظيمات الأخرى دون استثناء⁽²⁾

إن ما طال هذه الشريعة من تنظيمات المجتمع المدني لا يقارن لا من بعيد أو قريب مع سياسية الاضطهاد المنظم والإقصاء الذي توجهه كل مكونات المجتمع المدني المحرومة من الاعتراف الرسمي بتواجدها سواء كانت سياسية أو حقوقية أو مجرد تنشطا أو تحاول النشاط المستقل في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي

ثانيا-2- هيمنة مطلقة على حرية التعبير ووسائل الاعلام

تقرض السلطات التونسية سيطرة وسائل الاعلام المختلفة، سواء من خلال استمرار العقوبات السالبة للحرية في جرائم الصحافة والنشر، أو من خلال التحكم في الترخيص للصحف، أو من خلال حذف الوسائل الاعلامية التي لا ترض عنها، بحكم هيمنتها على

(1) المختار، اليحيوي، مشروع لأزمة الدستورية في تونس " متحصل عليه من موقع

<http://kralimathak.wordpress.com/2002/04/28/revision-Costitution> لالوحت يوم 2012/05/12

(2) المرجع نفسه، ص 145.

توزيع الاعلانات ومؤسسات الطباعة، ويمكن القول أنه مدى أكثر من عشرين من حكم الرئيس بن علي لم يسمح بالترخيص لأي وسيلة إعلام مستقلة⁽¹⁾

و رفضت وزارة الداخلية للمرة خامسة على مدار 9 سنوات، استلام ملف إصدار مجلة ((كلمة)) وتعاني صحافة المعارضة من الخنق المالي، ومثال ذلك: صحيفتا الموقف ومواطنون اللتان لا تتمتعان بالتمويل العمومي، كما يتم عرقلة توزيعها أحيانا أو سحبها الأكتشاك، وأضرب صحافيو الموقف رشيد خشانة ومنجي اللوزي عن الطعام في أفريل 2008 احتجاجا عن الضغوط التي تتم لها الصحيفة، والتي وصلت حد مصادرة أربعة أعداد منها ورفع دعوى تشهير ضدها⁽²⁾.

ثانيا-الدولة وأحزاب المعارضة في تونس :

بعد أن حطمت الشيوخة السياسية والبيولوجية الرحال بالرئيس بورقيبة، وتولي زين العابدين (الرئيس) مقاليد السلطة ومع ظهور النخبة السياسية الجديدة، او هي قدمت نفسها بهذه الصفة سنت تشريعات وقوانين جديدة، وذلك ضمن اعادة تنظيم الحياة السياسية، من أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه مختلف تكوينات المجتمع المدني، من أحزاب ونقابات وجمعيات وطنية عام 1988، وقانون الأحزاب الذي أقرته السلطة التشريعية المجسدة في مجلس النواب في العام نفسه، واهم إضافة اتسمت بها تلك التشريعات هي الإقرار بهوية تونس العربية والإسلامية، وتضمين ذلك قانون الأحزاب شرطا في نشاطات وانبعاتها⁽³⁾

بدأت تلك المرحلة بتكمين الكثير الأحزاب التقليدية او الناشئة حديثا من التأشيرة القانونية والعمل العلني، من تلك الأحزاب الحزب الاشتراكي التقدمي، الذي سمي لاحقا

(1) اللجنة الدولية لحماية الصحفيين، إطلاق سراح كاتب تونسي الأنترنت، 21 يوليو 2008.

(2) المرجع السابق.

(3) سالم، لبيض، المرجع نفسه، ص18.

الحزب الديمقراطي التقدمي (يساري) والإتحاد الديمقراطي الوحدوي (عروبي) والحزب الاجتماعي (ليبرالي)، كما عرفت المرحلة الجديدة تمكين أحزاب أخرى من القانونية، ونشير في هذت الصدد إلى حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي أسسه مصطفى بن جعفر، القيادي السابق في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين عام 1994 ونال التأشير القانونية في تشرين الأول أكتوبر 2002 ثم حضر للتقدم، الذي أسسه المنجمي، الخامس، القيادي السابق في الحزب الاجتماعي التحرري في 14 تشرين الثاني نوفمبر 2005

و تم الاعتراف به قانونا في 03 آذار /مارس 2006 وقد أجهض بذلك تجربة تونس الخضراء او الذي لم تعترف به السلطة فبقي خارج الشرعية القانونية، ولكن هذا المسار، الذي انتهجته مؤسسة الحكم في تونس مع كثير من التنظيمات السياسية، لم يفلح في التعامل مع الحركة الاسلامية بفصيلتها الرئيس، أي الاتجاه الإسلامي الذي غير اسمه عام 1989 على حركة النهضة لقد كانت مشاركة تلك الحركة في انتخابات 1989 وهي الأولى بعد تعبير هموم الحكم في توسني عام 1987، عن طريق قوائم مستقلة سرعان ما كشفت للسلطة والحرب الحاكم الحجم الحقيقي لتلك الحركة ومدى تأثيرها في الشارع السياسي التونسي، مما ولد بين الطرفين صراعا داميا⁽¹⁾.

خروج حركة النهضة الحزب السياسي الأكثر تأثيرا او خورة على مؤسسة الحكم والنخبة السياسية التي تقف وراءها من حلبة الفعل السياسي منذ عام 1991، تاريخ بداية ذلك الصراع، ولم يفلح في بعض حزب ديني معتدل عن الطريقة التركية او الجزائرية تحت مسمى حزب الزيتونة وغيرها من المسميات، رغم محاولات بذلت وبعكس لنا بعض

(1) سالم، بيض، المرجع نفسه، ص19.

الأرقام مدى حجم المشاركة السياسية للأحزاب المعارضة القانونية مقارنة بالحزب التجمع الدستوري الحاكم في أربع مناسبات انتخابية كما يبينه الجدول:

حجم المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة القانونية، بحزب التجمع الدستوري الحاكم في أربع مناسبات⁽¹⁾.

| انتخابات 24 تشرين الأول/أكتوبر 2004 | انتخابات 24 تشرين الأول/أكتوبر 1999 | انتخاب 20 آذار /مارس 1994 | انتخاب 2 نيسان /أفريل 1989 | |
|-------------------------------------|-------------------------------------|---------------------------|----------------------------|--|
| 80 | 81.32 | 88.34 | 100 | نسبة التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في مجلس النواب |
| 152 | 148 | 144 | 141 | التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم حسب عدد مقاعد في مجلس النواب |
| 37 | 34 | 19 | صفر | أحزاب المعارضة مجلس النواب حسب عدد المقاعد |
| – | 91.59 | 97.73 | 88.48 | نسبة المصوتين للتجمع الدستوري الحاكم |
| – | 8.41 | 2.27 | 19.52 | نسبة المصوتين للأحزاب المعارضة |

جدول رقم (01): حجم المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة القانونية، بحزب التجمع

الدستوري

(1)–Albehbourgi, « une certaine de la justice » jeune Afrique (2 novembre 1999) p p 31-32 and mohamed Ali ben mahdi, « le multipartisme d'état en tunise : la débàche » Horizons maghrébins, no, 46(2002) p 21.

إن تلك الأرقام والنسب تبين الحجم الحقيقي لأحزاب المعارضة القانونية في الانتخابات التشريعية المتتالية، بعد مجيء الرئيس زين العابدين بن علي إلى هموم السلطة، وما حصلت عليه من مقاعد في مجلس النواب، وقد اتسم غياب المعارضة عن السلطة التشريعية، وهو غياب يعود إلى تشكيل المجلس القومي التأسيسي 1956، والذي وضع الدستور التونسي عام 1959، ولم يتوقف ذلك الغياب الإعلام 1994 عندما حصلت المعارضة على 19 مقعد ليتطور العدد إلى 24 مقعد عام 1999 ثم 37 مقعد عام 2004، والأرقام هذه لا تعكس فعلا حقيقيا مؤثرا في الخيارات السياسية القائمة على سيطرة الحزب الواحد، الذي تحول إلى حرب الأغلبية، على حد تعبير بعض منظرية⁽¹⁾

لقد أشار نائب حركة التجديد السياسة المعارضة، بعد دخول المعارضة القانونية مجلس النواب أول مرة عام 1994 بقول " إن التعددية البرلمانية الجديدة هي في الواقع النتيجة المباشرة للإدارة السياسية لرئيس الدولة وليست ثمرة تعدد سياسي وأيديولوجي راسخ في المجتمع وفي القضاء العمومي"⁽²⁾ وهذه الحقيقة تفسر ضآلة حجم أحزاب المعارضة داخل المجلس التشريعيين فهي لا يمكن ان تتجاوز العدد المحدد لها وفق قانون النسبية المنصوص عليه في المجلة الانتخابية، وهذا الواقع سيؤدي حتما إلى ضعف تأثير تلك الأحزاب في وظيفة المجالس التشريعية في وضع القوانين او تعديلها أو إلغائها باعتبارها أقلية غير فاعلة في ظل اغلبية مطلقة للنواب المنتمين إلى التجمع الدستوري الحاكم.

(1) سالم، لبيض المرجع نفسه، ص20.

(2)- Mohamed Abdelhap et Jean-Bermadhemmann, « opposition et élection en tunisie » monde arbemaghreb-Marcherk, no,168 (avril, juin 2000)pp29-40.

و يوجد مثال ثاني يعكس هذا التمشي السياسي، وهو الانتخاب الرئاسية فالبرغم من تعديل دستور عام 1988 لإلغاء " الرئاسة مدى الحياة" التي أقرها الرئيس بورقيبة منذ عام 1974، فإن الانتخابات التي شهدتها تونس عام 1989 و 1994 لم تعرف إلا ما شحا واحدا وهو الرئيس بن علي، أما في عامي 1999 و 2004، حين كانت الفرصة سانحة لمنافسين له الترشح للانتخابات الرئاسية، فكانت إقامة مجال المنافسة بقرار الرئيس نفسه، نظرا إلى أن المرشحين لا يمكنهم أن يستجيبوا للشروط القانونية التي تضمن لهم الحق في ذلك، وهي التزكية من قبل 30 نائبا في البرلمان او من قبل 30 رئيس مجلس بلدي فالمعارضة تمثل أغلبية في كلا المستويين، ولما فاق عددها الرقم المطلوب، برزت صعوبة إجتماعها على مرشح واحد يمثلها، ولم يتمكن مرشحو المعارضة من الحصول على نسب محترمة إذ لم تتجاوز 0.6% في عام 1999 و 5.52% في عام 2004 ناهيك عن الوصول غلى هرم الحكم

-ومن الأمراض التي انتشرت في أحزاب المعارضة منذ أن باتت ممثلة، ولو جزئيا في المجلس التشريعي هو ما يمكننا ان نسميه لعبة المصالح والنفوذ، على محدوديتها، وهو مرض مرتبط ببعض الامتياز الممنوح لرؤساء القوائم الانتخابية لتمكينهم من الفوز بعضوية مجلس النواب او من يقع اختيارهم لعضوية مجلس المستشارين المعروف بالغرفة الثانية، وكذلك للتفريغ للقيام بالمهام الادارية في الأحزاب وصحافتها، مع الحفاظ على المرتب الممنوح من جهة القمل الأصلية، وهي عادة ما تكون مؤسسة من مؤسسات الدولة⁽¹⁾.

-و تتميز أحزاب المعارضة بقدرة تمثيلية متهالكة، فالبعض منها لا يكاد يمثل نفسه بسبب صغر حجمها، ناهيك عن الجماهير التي تدعي تمثيلها، وهو ما يضعها في موقع

(1) سالم، لبيض، المرجع نفسه، ص 22.

الغربة الفكرية والسياسية، غربة مردها إلى تغير لذهنيات ومنظومة القيم ولعبة المصالح، خاصة بالنسبة إلى تلك الشريحة الشبابية الواسعة التي شكلت لديها ثقافة مزدوجة تستبطن في جانب كبير منها البرلمانية الغربية⁽¹⁾.

-تمكنت الدولة، وبسبب طول معاشرتها الحياة السياسية، من ان تتحول إلى جهاز تصنع به الأحزاب والتنظيمات السياسية او تكيفهاوتقولبها وفق خياراتها، وهو ما يفسر ضعف الأحزاب السياسية، بل ضعف مشاركتها في الواقع السياسي، وأن العارفين بالتاريخ السياسي المعاصر لتونس يعلمون ان تلك الأحزاب لم تشكل جزءاً من السلطة التنفيذية طوال الأعوام الخمسين التي تلت الاستقلال، إذا ما استثنينا بعض المشاركات المحدودة في بعض المجالس العليا، ذات الطبيعة الاستشارية، مثل المجلس الأعلى للتنمية أو للاتصالات... الخ، والسفراء الثلاثة الذين تم الحافهم بسفارات تونس في بعض الدول الإفريقية بعد انتخابات 2004، وهو أمر ناتج من أن الأحزاب السياسية المعارضة لا يمكنها لها أن تشتغل إلا في المساحة التي تمنحها لها الدولة⁽²⁾.

-لذا يمكن اعتبار النظام الحزبي في تونس هو من النظم التعددية المقيدة والتي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب الحاكم حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء اولوية لدور الحزب الحاكم وإحاطة ممارسات الأحزاب بالمعارضة بكثير من القيود القانونية والاجرائية التي تسلبها فعاليتها⁽³⁾.

و كخلاصة لطبيعة الأحزاب المعارضة بكل توجهاتها والتي تعاني الضعف في عددة

جوانب نذكر منها

(1) عبد الإله، بلقريز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2001، ص 27-36.

(2) سالم، لبيص، المرجع نفسه،

(3) علي الدين، هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 70

1-سيطرة الطابع النخبوي على الأحزاب السياسية، وخصوصا منها ذات التوجه

العلماني

2-الأحزاب السياسية التونسية تيارات مرجحة في المعادلة السياسية الداخلية بمعنى

أن دورها الأساسي لا يتمثل في صياغة المعادلة السياسية الداخلية بقدرها يقتصر على
ترجيح ميزان التحالفات الداخلية بين القطبين الرئيسيين في الحياة السياسية

3-مختلف الأحزاب السياسية تعاني من ضعف الموارد المالية

4-عدم قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على تعبئة المجتمع وتوجيهه نتيجة

التذبذب الحاصل في الخطاب السياسي من جهة وانشغالها بالتجمعات والانقسامات الهيكلية
فيها من جهة ثانية.

5-حادثة التجربة السياسية للمعارضة مقابل تجربة القائد في تونس.

ثالثا-تونس في رأي منظمات المجتمع المدني العالمي الحقوقية وتقارير الدولية

أ-منظمات المجتمع المدني العالمية:

تجلى حور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، وإصدار تقارير ونشرات
ضد النظام،

1-منظمة المراسلون بلا حدود التي اتهمت السلطات التونسية بمنع الصحفيين

والمراسلين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات : التعددية في الأخبار واقعا بعد في
تونس"

2-الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، التي أوردت في تقرير أصدرته

تحت عنوان تونس " تضارب السياسات الأوروبية تجاه إنتهاكات حقوق الانسان في

تونس" ان السلطات التونسية تنتهك بصورة منهجية ومنظمة معظم الحقوق والحريات التي التزمت لها وأرقتها اتفاقيات الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

3- منظمة العفو الدولية، التي نالت في بيان لها إن استطلاعا أجرته في تونس يظهر أن سلطات هذا البلد لم تف بوعدها تحسين سجل حقوق الإنسان، ف" وراة الواجهة، هناك جو من القمع المستحكم"

4- منظمة " هيومان رايتس وتس" التي شككت في حرية الانتخابات ونزاهتها، قالت في بيان لها صدر في 25 تشرين الأول /أكتوبر 2009 إن الأعمال القمعية والضوابط الصارمة التي تفرضها الحكومة التونسية أدت إلى إجراء انتخابات تفتقر إلى الحرية والنزاهة⁽¹⁾.

ب-التقارير الدولية:

1- حيث جاءت أيضا تونس في تقرير مدركات الفساد لعام 2009 الصادر عن منظمة الشفافة الدولية في المركز 65 بين 180 دولة في العالم، وقد تقدمت تونس على شمال افريقيا وفقا لما جاء في التقرير، وهو ما يعين اعتبار تونس كأول الدول من حيث شفافية القطاع العام في شمال افريقيا

2- جاءت تونس في المركز 98 من بين 182 دولة في تقرير التنمية البشرية عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، وفي تعليقه على الحالة التونسية يشير التقرير إلى أن اجراءات الأمن الوطني مثل " إعلان حالة الطوارئ غالبا تستخدم كذريعة لتعليق لحقوق الأساسية للإنسان وتخليص الحاكم من القيود الدستورية ومنع الأجهزة الأمنية صلاحية مطلقة.

(1) ناجي، عبد النور، المرجع نفسه، ص145.

3- و احتلت تونس المركز الثقافي في تقرير البنك الدولي حول مؤشر للنهوض للاستثمار وذلك بالنسبة للمجموعة المتوسطة التي تشمل شمال افريقيا والشرق الأوسط، ويبحث التقرير أوضاع 181 دولة حول العالم

4- وفي التقرير الإقليمي الصادر عن جامعة الدول العربية بعنوان الهجرة الكفاءات، نزييف آخر فرص " جاءت فيه أن دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) تظل الدول الأكثر ارسالا بنحو 50% من إجمالي المقيمين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي⁽¹⁾.

(1) مصطفى، النبراوي، المرجع نفسه، ص79.

خاتمة الفصل: خلاصة واستنتاجات

ومما سبق نلخص إلى انالنظام الحكم في تونس ما زال متحفظا بطابعه السلطوي الشمولي إلى حد كبير بحزبه السياسي الوحيد المسيطر على مساحات محدودة من الحرية السياسية في مقابل تضيق الخناق وحصار ومنع كبير على مكونات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وهو يؤمن المجتمع المدن التونسي بأن النظام السياسي وفي ظل المتغيرات العالمية الدافعة في اتجاه التحول الديمقراطي قد استنفذ كل إمكانيات وجوده وهو نظام فاشل وأن السلطة الحاكمة لا تسمح بأي مشاركة حقيقية وفعلية في السلطة، ولن تسمح بإدخال أي إصلاحات سياسية حقيقية وفعلية تعطي أملا في إمكانية حدوث انفتاح سياسي ويكون من شأنها العمل على تقوية واتساع مساحة والمجتمع المدني والعارضة إلى الحد الذي تمثل فيه تحديا حقيقيا لمثل هذا النظام .

و في ظل هذه الأوضاع بمضي واقع حقوق الإنسان إلى مزيد من التدهور في سياق الدولة البوليسية تحكم إسارها على جنبات المجتمع في تونس ويدعم سطوة مطلقة لأجهزة الأمن، وسيطرة تامة للحكومة على مقاليد السلطتين التشريعية والقضائية، وتقوم بفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام بكل تنوعاتها وتحاصر المراكز والجمعيات الحقوقية، وكان من الطبيعي أن تقضي هذه الإجراءات القمعية إلى تفجر حركات الاحتجاج الاجتماعي للمطالبة بالإصلاح والتحول الديمقراطي.

الفصل الثالث: المجتمع المدني والحراك الشعبي بتونس في ظل أحداث جانفي 2011.

سنتناول في هذا الفصل، المجتمع المدني والحراك الشعبي بتونس في ظل أحداثجانفي 2011 حيث اشرنا في بداية الفصل حول مفهوم الثورة، حيث يقول أرسطو في كتابه " السياسية" إن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمط الحكم الأساسيان هما: الأوليغارشية والديمقراطية كذلك ما يسميه الحكم المتوازن، او الدستوريين او الأرستقراطي، والمصطلحات الثلاثة تكاد تكون عنده مترادفات ورأى أرسطو ان في الأوليغارشية والديمقراطية عناصر من العدالة، ولكن كلا منهما يصبح متعرضا لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب من لحكم مع تصورهم المسبق عنه، ولا بد من أن نضيف إلى استخدام أرسطو مفهوم " التصور المسبق" هذا أننا أصبحنا نعرف أيضا انه التصور الذي أدى إليه النظام القائم نفسه⁽¹⁾

ويقسم "أرسطو" الثورة إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فينتقل من نظام حكم إلى نظام آخر، ونوع يغير الحكام في إطار النظام القائم⁽²⁾.

ويعتبر الانتقال من نظام إلى آخر عملية دائرية، او متكررات شبه حتمية، وهي بهذا المعنى لا تؤدي إلى جديد، أي ليست جزء من عملية تطور وتقدم

وتبدو الديمقراطية لدى أرسطو أقل تعرضا للثورات من الأوليغارشية، لأن الصراعات أو النزاعات في الحكم الأوليغارشية بين الشعب والطبقة الحاكمة، او داخل

⁽¹⁾عزمي بشارة في الثورة والقابلية للثورة الدوحة، أن/أغسطس 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نقلا عن موقع www.dohanstitute.org. لوحظ يوم 2012/02/16.

⁽²⁾Aristotle Politics, Translated by Benjamin joruet with introduction, Anlysis, and Index H,w,cDavis cd over publication imemieola, ny 2000, p188.

الطبقة الحاكمة نفسها، أما في الديمقراطية فإن النزاع الممكن هو مع الطبقة الحاكمة فحسب، ولا يوجد صراع يذكر داخل لشعب نفسه⁽¹⁾

و هو تصرف غريب لواقع مختلف فأرسطو يسلم طبعا بالتجانس على مستوى هوية الشعب في حالة الديمقراطية، ما يذكرنا بأن ديمقراطية " بولس " اليونانية لم تكن سوى ديمقراطية أهلية ولكنه يعود فيجعل الفروق على ما يسميه بالعرق (Race) أحد أسباب الصراع عندما تتعدد الأعراق في الدولة الواحدة، ويذكر أمثلة عدة من تاريخ المدن والمستوطنات اليونانية على شواطئ شرق المتوسط.

-تقوم الجماهير بالثورات في ظل الأوليغاركية عندما تمتلكها فكرة أنها لا تتعامل بشكل عادي وتمتلكها الفكرة لن لديها شعورا مسبقا بأنها متساوية، ويفترض بالتالي ان يعامل أفرادها كأفراد متساوين. بينما ينتفض الوجهاء او النبلاء في الديمقراطيات لأن لديهم شعور بأنهم متميزون في حين أنهم يحوزون. حصة مساوية لم ينتفقون عليهم بالفضيلة والأهلية ويبرز في الحالتين شرط هو افتراض أن التساوي بين البشر في إطار جماعة محددة يبرز المساواة، وأن عدم التساوي يدحضها، ويحرك افتراض التساوي السعي لإقامة نظام ديمقراطي أو يدفع للقبول نظام قائم، ومن هذا يفسر العلاقة بين الجماعة والانتساب إليها والعضوية المتساوية فيها، وبين فكرة الديمقراطية كم انتقلت إلى العصور الحديثة مع الوطنية، فقد انتقل معها ذلك الأساس المعنوي القائم على التساوي عبر العضوية في الجماعة كهوية في إطار الجماعة المتخيلة، أي الهوية الوطنية او القومية⁽²⁾

⁽¹⁾عزمي، بشارة المرجع نفسه

⁽²⁾عزمي، بشارة، المرجع نفسه، ص04.

و يعرف " أيرك هوبزباوم" (Eric hobsbawn) الثورة هي تحول كبير في بنية المجتمع، ويركز على فكرة التحول (transformation) ولكن مكانية التحول الذي يحدث فيه الكتاب هي أوروبا ما بين عام (1789-1848)⁽¹⁾ ويشير إلى أربعة عناصر تستدعي الاهتمام عنه الحديث عن الثورة وهي:

الخصوصية: وهنا يركز هو بزباوم على أن كل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان وليس هناك تشابه او تطابق بين ثورتين

و في السياق العربي فإن لكل بلد خصوصيته من التكوين الديمغرافي والطبيعة الجغرافية وحتى الطبائع البشرية، فتونس تختلف بتركيبها الديمغرافية وطبيعتها عن الشعوب المجاورة.

النصر: ويعني انتصار منظومة جديدة عن منظومة قديمة، ويشير هوبزهايم هنا إلى انتصار الفكر الرأسمالي الليبرالي عن الفكر الاقتصادي الإقطاعي، وبيت القصيد في الحالة التونسية حدوث حالة قطعية بين منظومتين مختلفتان عن بعضهما البعض بصورة كاملة

البعد الجغرافي للثورة: حيث يشير هوبزهايم إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار وفي صيرورة التحول (في إشارة منه إلى تأثير أوروبا في أمريكا الشمالية) وفي السياق العربي يبرز هذا البعد بصورة جلية في انتقال الثورة من دولة إلى أخرى، وذلك نظرا إلى التقارب الجغرافي ووحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك وإلى تقارب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأغلب الدول العربية، ثورة تونس يجب ان تفهم ضمن هذا السياق، حيث امتدت موجات الثورة إلى مناطق جغرافية مجاورة في اتجاه

(1) Eric Hobsbawm, the Age of revolution : 1789-1848 (london : vintage books 1996) p p 02-17.

الشرق والغرب، وهو ما عبر عنه المفكر العربي عزمي بشارة في إطار قراءته للثورة التونسية⁽¹⁾.

التراكمية: وهنا يرجع هو يزهايم تفجر الثورة آلة عوامل تراكمية عبر عدد من المسنين أحدثت ضغطا على القاعدة فولدت الانفجار الذي يجسد حالة الثورة وفي الحالة التونسية يمكن القول هي نتاج تراكم عوامل ضغط اجتماعي وسياسي على القاعدة الشعبية مما أدى إلى تفجير الثورة التونسية، وهذا ينسحب كذلك على العديد من الدول العربية التي شهدت وستشهد ثورات مشابهة.

حيث يرى "العربي صديقي" أن الثورة تبدأ على شكل احتجاجات وهذه الاحتجاجات تأخذ بعدا شعبيا تكسر حاجز الخوف أو ينس الناس الخوف، ومن ثم تتحول إلى غضب شعبي عارم تطلق عليه صفة ثورة، ويمكن إسقاط ذلك بشكل واقعي على الثورة التونسية⁽²⁾. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح الثورة سوف يتم استخدامه بحسب توصيف هوبزهايم للثورة بكونها قطيعة بين منظومة قديمة ومنظومة جديدة، وهذا ما حدث في تونس، ويمكن استخدام مصطلح الانتفاضة عند الإشارة إلى الأحداث في تونس عند بدايتها.

ثم قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا المبحث الأول في مطلبين من أسباب وخلفيات هذا الحراك الاجتماعي ثم عنواننا المبحث الثاني تحت المجتمع المدني التونسي كطرف فعال في التغيير وبناء الدولة الوطنية الجديدة من خلال دوره أثناء وبعد الثورة.

⁽¹⁾ عزمي، بشارة، زمن الثورات وسرعة الضوء وتونس العرب" الجزيرة، نت 2011/01/24. نقلا عن الموقع http://www.glijazeera.net/NR/exars/099_FDDDB5_D3.A9_43_E7-Ac9g-3E.htm -الوحوظ يوم 2011/10/10.

⁽²⁾ Iarbisadiki "Popular oprisings and Artgbdemocratization I international journal of middle East Studies, 32,1,2000. Pp 71,95"

آما في المبحث الثالث حاولنا إلقاء الضوء بدراسة إستشرافية بعنوان مستقبل المجتمع المدني ودوره في تعزيز التحول الديمقراطي من خلال التحديات التي تواجه تونس في بناء الدولة الوطنية (الجديدة) ومقومات بناء مجتمع مدني وتحول ديمقراطي وذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: أسباب وخلفيات الحراك الشعبي

المبحث الثاني: مجتمع المدني التونسي كطرف فعال في التغيير وبناء الدولة الوطنية (الجديدة)

المبحث الثالث: مستقبل المجتمع المدني ودوره في تعزيز التحول الديمقراطي.

المبحث الأول : أسباب وخلفيات الحراك الشعبي

المطلب الأول: أسباب الحراك

اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس إثر قيام عاطل جامعي (محمد البوعزيزي) بإحراق نفسه في سيدي بوزيد، وذلك في 17 كانون الأول /ديسمبر 2010م ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها لتصل إلى المدن الساحلية والسياحية، مثل سوسة، لتستقر في وسط العاصمة، المركز الثقافي السياسي والاقتصادي في البلاد واتخذت الإضرابات أشكال جديدة مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات، وشاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة (فئات الطلبة والعمال والموظفين والمحامين والأطباء)، وتجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوروبية، كباريس ولندن، حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية، حيث أنخرط في هذه التجمعات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت لتشغل المطالبة بالانتقال السياسي والحريات الإعلامية، وحتى المواطنين في الإعلام والوصول إلى المعلومة، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية إلى المطالبة ببتحية الرئيس من الحكم.

يركز هذا التحليل على تناول الأسباب والخلفيات التي تفسر حالة الحراك الشعبي التونسي.

أولاً- الواقع السياسي: يتحقق الاستقرار السياسي أي مجتمع نتيجة عدة عوامل من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية يقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد

الأول: هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية

الثاني: هو أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

الثالث: هو أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار

الرابع: هو تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها⁽¹⁾.

حيث تمثلت الحياة السياسية في تونس بسيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهيمنته على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتهما وزادت وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة على الحياة السياسية مع وصول رئيس الحزب المخلوع للحكم عام 1987، على إثر انقلاب أبيض تعاده بن علي، على الرئيس الحبيب بورقيبة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى سقوط بن علي في الثورة الشعبية التي أطاحت به يوم 2011/01/14 سيطر الحزب على أغلبية المقاعد في مجالس النواب (أكثر من 80% من المقاعد) في كل الدورات الانتخابية التي أجريت منذ عام 1989 وهكذا سيطر الحزب على مجمل في مصلحة الحزب الحاكم، وظهر ذلك جليا من خلال التعديلات الدستورية التي قام بها مجلس النواب من أجل ضمان استمرار الرئيس بن علي في السلطة⁽²⁾

عندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمية، خاصة المؤسسات المحلية الأقرب من المواطن المحلي والمسؤولية عن تنفيذ السياسات العامة وغير الرسمية (ضعف الأحزاب السياسية، احتكار وسائل الإعلام)، عن استقبال التطورات الاجتماعية وتبني المطالب الاجتماعية واحتوائها، أصبح ذلك مبعثا لوضع الأزمة، نمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات والاحتجاجات وخروجها عن الأطر المؤسسية والحزبية.

(1) علي الدين، هلال، الأزمة النظام السياسي اللبناني (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص330، 348.

(2) العربي، صديقي، إعادة التفكير الديمقراطية العربية ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

و يمكن تلخيص هذه العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي بالنقاط التالية:

1- تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الإضرابات، فالخطابات والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، ضده التصريحات غدت عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام 2009 في جو المقاطعة الواسعة، إن وجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة الغضب.

2- انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.

3- الحضور المكثف للحزب الحاكم إداريا، وعلى مختلف المستويات، وطنيا وجوهريا ومحليا، ممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى، وهو من مخالفت عهد النظام السابق، لم يبق أمام الشباب إلا التظاهر لإخراج المكبوت من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمة من التعبير عن سخطها⁽¹⁾ على هذه الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية

(1) عبد الرحيم، حافظ، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006)، ص 326.

4- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن المطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس العابدين بن علي لولاية سادسة عام 2014 ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزي للحزب الحاكم لتبني هذه المطالبة رسميان وفي المقابل، شنت المعارضة حملة مضادة، ومخدرة من مغبة ما تراه تعديلا جديدا للدستور على المقاس، بما يرسى عمليا رئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، ومبدأ تداول السلطة في تونس.

5- ضعف القوى الحزبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فعال ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل مصالح ونقل انشغالات الشعب إلى أجندة السياسة العام للحكومة فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي⁽¹⁾، وأصبحت تعيش أمراضا داخلية، كغياب الديمقراطية والجري وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان⁽²⁾.

6- غياب دور المعارضة والمجتمع المدني في طرح مبادرة الشراكة حقيقية من أجل إيجاد حلول المشكلات وصوغ مستقبل البلاد، هذا ليس ناجما عن القمع فحسب، بل هو ناجم أيضا عن تشتتها وعدم اهتدائها إلى الأرضية المشتركة التي تقوم بها وتقوى الحركة الاجتماعية والشعبية، ومع ذلك، لا يمكن تجاهل حقيقة النضالات التونسية في مجال حقوق الإنسان، والعمل النقابي وسلك القضاء التي تتلث رصيذا مدنيا قطف ثماره في

(1) Brieg Powel, larbiSadiki, Europe and Tunisia, Democratization via Association (routedge: Studies in middhEstern Politics,2010.

(2) -تاجي، عبد النور، المرجع السابق، ص135.

الثورة التي أدت إلى إسقاط نظام من أعلى الأنظمة السلطوية والأحادية في الوطن العربي.

7- تغيب النزاهة في الانتخابات: بعد ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمرا مثيرا للدهشة في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطا مربكا لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد، أما نتائج الانتخابات التشريعية، فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون (انتخابات 1989)، بالرغم ما عرفته هذه الانتخابات من إقرار نظام القوائم الموسعة في دورة واحدة، وبالأغلبية، وكذلك انتخابات 1994، على الرغم من إلحاح المعارضة على نظام النسبية الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان⁽¹⁾، وتكورت العملية في انتخابات 25 تشرين الأول/أكتوبر 2009 البرلمانية والرئاسية الخامسة، التي أسفرت عن فوز الرئيس بن علي بولاية رئاسية خامسة، كما فاز بالأغلبية الساحقة في الانتخابات النيابية، وقد وصفت المعارضة الانتخابات الأخيرة بالمهزلة، كما شككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها، على أساس أن نتائجها محسومة ومعروفة ونسبة المفاجأة فيها معدومة⁽²⁾.

أما السلطة القضائية: فقد استعمل الرئيس بن علي كذلك لفرض استبداده المجلس الأعلى للقضاء الذي كان كل أعضائه يخضعون للتعيين، وكان كل عضو لا يتمثل للتوجيهات، ينقل إلى مدينة نائية أو يحرم من الترقية، وقد يتعرض لمضايقات، وفي سنة

(1) ناجي، عبد النور، المرجع نفسه، ص 140.

(2) سالم، لبيض، المرجع السابق، ص 21.

2001 وقع إنشاء دائرة قانونية بالرئاسة أصبحت بمثابة وزارة العدل الحقيقية هي الأمره وهي الناهية⁽¹⁾.

أما من الناحية الإدارية: على الرغم من جميع الجهود المبذولة والإمكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الإصلاح الإداري في تونس، إن التعثر أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهد الإداري والسياسي، بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على الهياكل والأنظمة الرسمية، وهو ما زاد من اللوائح واللجان فالإدارات عملية الإصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي يتوقف حلها عمل خلق كيانات تنظيمية جديدة لعلاج القصور في الأداء أو تطوير اللوائح، هذا إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الإصلاح والتطوير، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداء الأجهزة الحكومية من داخلها أو من خارجها⁽²⁾، حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية، بدون رقابة فعلية وحكومية إدارية.

أما واقع حقوق الإنسان: يشهد واقع حقوق الإنسان في تونس ما قبل الثورة، سجلا حافلا من الانتقادات التي وجهها العديد من مؤسسات الحقوقية سواء أكانت دولية إقليمية أو محلية إلى تونس، لسجلها في مجال حقوق الإنسان على مدار عقود من الزمن، غير أن تونس لم تشهد على المستوى الرسمي الدولي انتقادات كبيرة من حكومات ورؤساء العديد من الدول، بدعوى أن تونس شريك رئيس للغرب في مواجهة ما يطلق عليه أحداث 11 من أيلول سبتمبر 2001 ب " الحرب على الإرهاب"⁽³⁾

ثانيا- الواقع الثقافي:

(1) الهادي، التيمومي، المرجع نفسه، ص 69-70.

(2) عبد الرحمن، تيشوري" التجربة المصرية والتونسية في الإصلاح الإداري الموقع الوسري للاستشارات والدراسات القانونية http://www.batas.com/form/show_thread_php=5582 لوحظ يوم 2012/07/19

(3) العربي، صديقي، المرجع نفسه، ص 16.

تتميز تونس بتاريخ زاخر بالعلماء والمفكرين والأدباء ورجال السياسة والحكم إلى جانب تراثها الكبير المستمد من حاضرة بلاد المغرب العربي " مدينة القيروان " وجامعتها العريقة كجامعة الزيتونة" فالعديد من أعلام العالم العربي والإسلامي من أدباء ومفكرين ينتمون لهذا البلد أوعا شوفيه من أمثال المفكر عبد الرحمن بن خلدون والمصلح خير الدين باشا والشاعر الملهم أبي القاسم الشابي بالإضافة على عدد من رجال الفكر السياسة الذين واجهوا الاستعمار بفكرهم وأدبياتهم السياسية ولا تزال الاستعمار بفكرهم وأدبياتهم ولا تزال هذه الأدبيات حاضرة في فكر الشعب التونسي ووجدانه، وكان لا يزال بالغ الأثر في إحداث حالة الحراك السياسي في تونس، والتي توجت بهذه الثورة الشعبية

ومن القضايا التي تستوقف الباحث أيضا قدرة الشعب على استحضار الأدب والشعر، وحتى ذلك شعر أبي القاسم الشابي وتوظيفه في الثورة ضد الرئيس المخاوع بن علي، وهو ما حدث عندما كان المتظاهرون يرددون " إذا الشعب يوما أراد فلا بد أن يستجيب القدر " وظهرت أيضا أدبيات القائد التونسي " فرحات حشاد" شعارات رئيسية رفعتها الثورة من قبيل " حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية"⁽¹⁾

ومن أهم الكتب التاريخ التي تعد مجمعا لما شهدته تونس، كتاب إتحاف اهل الزمان للمؤرخ التونسي أحمد بن ابي الضياف⁽²⁾ و يكشف هذا الكتاب عن قضية مهمة وهي أن الإصلاح لم يكن فكرة غربية مستوردة في ذلك الزمن كما يرون، كثيرون، فالمؤلف في

⁽¹⁾العربي، صديقي نفس المرجع، ص8.

⁽²⁾أنهى أبي ضياف تألفي هذا الكتاب عام 1892 بعد عقد العمل عليه وعنوانه الكامل إتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" ويتحدث فيه عن تاريخ تونس منذ أن دحاها الإسلام مفردا مساحة واسعة للتاريخ للحكم العثماني في تونس وفترة حكم البيات الحسينيين والكتاب الذي كان المؤلف سيسميهِ عقود الجمان موجودة منه غلا أن مجموعة نسخ مخطوطة في عدد من المكتبات العالمية المهمة، وشكل مرجعا ذا قيمة لعدد من المؤرخين الكبار من أمثال الفرنسي أندري ريمون الذي قام بتحقيق اربع مخطوطات لنفس الكتاب، وأهمها الموجودة في المكتبة الصادقية التابعة لجامع الزيتونة، لم يطبع الكتاب المهم من القرن 20 وظهر في 8 مجلدات وأعدت طباعته كاملا أيضا عام 1990 بجهود مشتركة لعلماء تونس وجزائريين.

مقدمته الطويلة ينظر للإصلاح بشكل يرفض الحكم المطلق ويدعوا على تقييده بالشرع ويورد حججا لا حصر لها مدافعا عن دعوته إلى الإصلاح وضرورة وضع حد للضمانيات وتجاوزاتهم (كان الحكام الإقليميون في المغرب العربي خلال الفترة العثمانية يحلون لقب "بأي وجمعة" "بآيات" وقف ابن أبي الضياف وهو العالم بالشرعية ضد الاستبداد والحكم المطلق مهما كان نوعه ورأى أن الاستبداد ضد حكم الشرع، ولذلك فهو باطل، فعندما يتقل الحاكم المستبد كاهل مواطنين بالضرائب والغلاء يصبح استمرار حكمه خطأ تاما، وفي هذا الكتاب دعوة العلماء المسلمين ليدركوا ما سماه المؤرخ " حال الوقت" ويقصد به التطور الذي لا بد ان يصيب الجماعة داخل إطار الأمة الكبير والمهم ان يتوصل أهل العلم وأهم الحكم على المعادلة التي توازن ذلك كله شرط ان تأتي الحكومة بالعدالة

و في المحصلة لا يمكن اسقاط الزخم الذي اتسمت به تونس كونها أحد أقطاب عصر النهضة العربية وأول دولة شرعت دستورا في العالم الاسلامي على جانب انها اول دولة عربية اسلامية أنهت الرق والعبودية وهو ما اعتقد أنه منح شحنة معرفية إليه ذات امتداد تاريخي على مدار 150 عاما وأسهم في تعزيز شرعية مطلب هذه الثورة أو امدها بمخزون فكري واصلاحي نهضوي⁽¹⁾.

1- المستوى التعليمي:

تحل تونس موقع متقدم بين جارتها من دول المغرب العربي من حيث مستوى التعليم، ومع ذلك تعتبر بنسبة الأمية والتي تبلغ 19% نسبة مرتفعة، وتشير الاحصائيات الصادرة عن المعهد الوطن للاحصاء ان نسبة الأمية لا تتجاوز 2.1% لدى الفئة العمرية

⁽¹⁾خير الدين، التونسي، اقوم المسالك في معرفة أحوال المسالك، (تونس: المجتمع التونسي للعلوم والأدب والفنون، بيت المحكمة، 2000)

(10-14 سنة) و 2% لدى الفئة العمرية 15-19) سنة و 7.4 لدى الفئة العمرية (20-29) سنة، بينما تتاهز هذه النسبة 60% لدى الفئة العمرية (60-69 سنة) ومن حيث التوزيع الجغرافي تصل نسبة الأمية في المناطق المصنفة " غير بلدي" الخارجة من التنظيم إلى 30.6% بالمقارنة 13.2% بالمناطق البلدية المنظمة وهذا دليل آخر على سياسة التي مورست بحق هذه المناطق من ناحية أخرى، تشير الاحصائيات الخاصة بتوزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي إلى أن المشتغلين من حملة المؤهلات العليا (تحت تصنيف مستوى تعليم اعلى) يشكلون 16.2% في حين تصل هذه النسبة إلى 37.2% المشتغلين تحت نصنيف ثانوي وعلى 35.6% للمشتغلين تحت تصنيف ابتدائي، وهذا مؤشر علم ضعيف الطاقة الاستيعابية لسوق التونس لمن هم من حملة الشهادات العليا وعلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط هذه الشريحة من القوى العاملة التونسية، وهذا ما تظهره الاحصائيات الواردة في أوساط المتعلمين⁽¹⁾ فقد بلغت نسبة البطالة 39.4% بين المصنفين تعليم الثانوي و 32% بين المصنفين تعليم عالي وبلغت مستوى متدنيا جدا بين الفئة المصنفة " لا شيء تعليمي حيث قدرت ب 4.5%

ثالثا-الواقع الاجتماعي:

حيث انه يمثل الواقع الاجتماعي الذي تعيشه تونس أحد العوامل التي أسهمت في تفجير الثورة وتشير إلا الاحصائيات السكانية إلى ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع التونسي بحسب ووفقا للبيانات المعهد الوطني للإحصاء فقد بلغت نسبة من هم في الفئة العمرية 15-39 نحو 28.4% وتصل إلى نسبة 43.7% للعمرية 15-39 وهذا مؤشر على غلبة العنصر الشبابي في المجتمع التونسي

(1)العربي، صديقي المرجع نفسه، ص13.

اما من حيث الحالة الاجتماعية، فوصلت نسبة غير المتزوجين في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق إلى 40.5%⁽¹⁾ وهذا يشير إلى ضعف القدرة المادية لدى فئة الشباب الراغب في الزواج وعجزهم على تأسيس حياة أسرية مستقرة حيث يضع حسين الديماسي⁽²⁾، أستاذ الاقتصاد بكلية حقوق بجامعة سوسة ثردي الحالة الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة، كسبب رئيسي يعيق الشباب التونسي عن تكوين حياة أسرية جديدة

و تشير الاحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء عام 2010 فيما يتعلق بالأحوال المعيشية إلى أن 33.9% من مجموع السكان، أي يزيد عن ثلث السكان يعيش في وسط غير بلدي منظم، هذا يعني تدني في مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة، إلى غير ذلك من الخدمات التي تقدمها المجالس البلدية، وتشير الإحصائيات نفسها إلى أن هذه النسبة كانت 35.1% في عام 2014 وانخفضت هذه النسبة بمقدار 1.2% على مدار ست سنوات، مما يفتح باب النقاس واسعا في شان سياسات حكومة بن علي خلال السنوات السابقة وتتركز هذه النسبة في مناطق الوسط والجنوب الذي يمثل قاطنون ما نسبته 51.2% من مجمل عدد السكان في تونس، وتعود معاناة هذه المناطق وتهميشها من قبل النظام الحاكم إلى فترة حكم الحبيب بورقيبة⁽³⁾. لكن هذه المعاناة تعاظمت واخذت ابعاد اجتماعية خطيرة في عهد بن علي وتعاني الأسر التونسية من نقص في مياه الشرب، وتشير الاحصائيات ان هناك ما يقارب 13.8% من الأسر لا تصلها مياه صالحة للشرب من شركة توزيع المياه.

من حيثالبطالة:

(1)العربي، صديقي المرجع نفسه، ص13.

(2)العربي، صديقي، تونس ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية تموز/يوليو، 2011، ص11.

(3)المرجع السابق

حتى اليوم لا يزال من المستحيل الحصول على تقييم حقيقي للبطالة والشغل الناقص، وفي الأعقاب المباشرة لسقوط بن علي كشف الصحيفة الحكومية لا بريس عن الأعداد الحقيقية للشباب العاطلين التي منحها المدير العام للمرصد الوطني للشباب ابراهيم وصلاكي، وحسب هذه الصحيفة فان نتائج تحقيق قامت به هذه المؤسسة قد تم خنقها في المهدي وذلك للحفاظ على الصورة الجيدة لتونس بالخارج⁽¹⁾

و بذلك نعلم أن معدل البطالة لدى الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة كان قد اقترب من 30% عام 2009، حيث بلغ 45% بالنسبة لخريجي التعليم العالي، في حين ان الأرقام التي أعلنت حينها كانت تشير إلى 22.5% بالنسبة لمجموع الخرجين العاطلين، تبدو هذه الأرقام ذات مصداقية على اعتبار أنها قريبة من تلك التي منحتها دراسة تم نشرها اواخر سنة 2005 من طرف البنك العالمي والتي تشير إلى أن معدل بطالة كبار التقنيين وحاملي شهادات الماجستير يقارب 50%⁽²⁾ وحسب بيانات منحتها بريتونوودز BRETTON WOODS بالنسبة 24-29 سنة، و 22% بالنسبة 20-29 سنة، بينما تصل هذه المعادلات إلى 40% للخرجين⁽³⁾ من 20-24 ونظرا لتدهور الوضعية منذ سنوات 2000 وابتداء من سنة 2008 على وجه الخصوص، فإن هذه الأرقام التي نشرت في الصحافة عقب الثورة تبدو ذات مصداقية ويقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل كل سنة 140.000 مقابل خلق 80.000 إلى 85.000 منصب شغل في تونس الكبرى والساحل إلا أن مخطط 11(2007-2011) كان يتوقع سنويا خلق 83.000 منصب شغل

⁽¹⁾ (www.Lapresse,tn/0602201/21973/ces-chiffre-s-qu-on-ne-nous-j-jamais-reveles-html)

⁽²⁾ مقارنة وارقام وردت فس ليم دالي "نفس النار، عواقب مختلفة لمحة التفاوتات الإقليمية في تونس" المواطن، 1 مارس 2011 متاحة على 61.

www.clmouwater.com/modules.phpname=news=articlesid لوحظ يوم: 2012/03/10

⁽³⁾ باتريس ايبو وآخرون، تونس بعد 14 يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي، ترجمة آيت جرين الهام الشبكة الأوروبية لمتوسطية لحقوق الانسان ط1، يونيو 2011، ص32.

انطلاقاً من توقعات نمو ب6% لهذه الفترة إلا أنه من الواضح أن النمو كان دون هذه التغيرات بمتوسط 4% شيء الذي يحدد عدد خلق المناصب الشغل ما بين 60.000 و85.000 منصب ومن بين 140.000 طالب شغل الجدد 70.000 منخريجي الجامعات و40.000 من خريجي التكوين المهني و30.000 دون تكوين وتشير هذه البيانات إلى أهمية مشكل الشغل الشباب الحاصلين على الحد الأدنى من التكوين حيث نعلم أن مناصب الشغل المعروضة لا تتطلب إلا تأهيلاً قليلاً.

رابعاً- الواقع الاقتصادي

حظي الواقع الاقتصادي لتونس لكثير من الدعم المؤسسات الدولية، ومن الدول الاقتصادية الكبرى، فقد أشاد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بمعدلات التنمية الاقتصادية كما حظي الرئيس المخلوع بن علي، بالإعجاب والإشادة بهذه التنمية من الرئيس الفرنسي الأسبق، جاك شريك في زيارته إلى تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2011، لكن هذه التغيرات لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي لواقع الدولة التونسية ككل، فمناطق الشمال التونسي حظيت، على مدار السنوات حكم الرئيس المخلوع بن علي، بالأفضلية والدعم المتواصل والخسي، وفي حين عانت مناطق الوسط والجنوب من التهميش والتجاهل لفترات طويلة، ويشير المعهد الوطني للإحصاء التونسي إلى أن معدل البطالة العام 2010 لم يتجاوز 13% في حين تشير مصادر غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني ومن ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى نسبة أكبر تقدر ب50% وبخاصة في مناطق الوسط والجنوب⁽¹⁾

(1) العربي، صديقي، نفس المرجع، ص

أما على صعيد توزيع الثروة فشهدت تونس تباينات متفاوتة حيث تتمركز الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنظام الحكم في تونس و تخصص المساعدة الأوروبية وذلك بما أن أكثر من 10 ملايين مبلغ 17 مليون وأروض أداة الاستقرار يتم تخصيصها لمشاريع القروض الصغرى لفائدة المشاريع الداخلية، ولكن هذا القدر المالي الذي يعتبر " مثير للسطرية" في تونس⁽¹⁾ يعد هزيلا بالمقارنة مع احتياجات ورهانات الاقلاع ومن جهة أخرى، يعد بنك الاستثمار الأوروبي الأكثر حيوية بين كل الهيئات الأوروبية والأقل اعتمادا عن منطق البيروقراطيات وكيفية تعريف الاصلاحات من طرف السلطات التونسية، إذ يوظف مبالغ أكثر أهمية، فقد أعلف بنك الاستثمار الأوروبي لغلاف مالي قدره 1.87 مليار أورو لتمويل المشاريع الاقتصادية التركزة حول النمو والشغل وقد سبق وأن صادق مجلس غدارة البنك على اثنين من المشاريع الكبرى التي تمت برحبتها ولم يتم تحقيقها بعد، وخاصة مشروع بناء مصنع المضلية للمجمع الكيميائي التونسي، وهو عبارة عن وحدة عصرية حسب أحسن المعايير البيئية (140 مليون) أورو⁽²⁾، وانجاز موسع لتحديث الطرق في مختلف ربوع البلد (163 مليون أورو) بيد أن هذه الزيادة المعبر عنها في مدى الالتزام مجرد حبر على ورق .

| القطاع الاقتصادي | الناتج المحلي الخام | النسبة من الناتج المحلي الخام الإجمالي | حجم اليد العاملة | النسبة من اليد العاملة الإجمالية |
|-----------------------|---------------------|--|------------------|----------------------------------|
| الزراعة والصيد البحري | 4489,2 | %12,3 | 461,3 | %16,3 |
| الصناعات الاستخراجية | 5021,8 | %13,7 | 414,6 | %14,7 |
| الصناعات التحويلية | 6894,6 | %18,9 | 554,6 | %19,6 |
| الخدمات | 15587,6 | %42,7 | 1394,7 | %48,9 |

⁽¹⁾ خطاب الوزير الأول حين تقديمه للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي في 8 أفريل 2011 التلغزة الوطنية التونسية

⁽²⁾ تصريح وزير الصناعة عفيف شلبي في 17 فبراير 2011.

جدول رقم (02): اقتصاد تونس

بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس في 1 مارس 1998 وكان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط، وطبقا للاتفاق ستقوم تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد الأوروبي على مدى العقد التالي. وقد أصبحت تونس شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي في عام 2008 (كما هي حالة النرويجوايسلاندا). من المفترض أن تستمر عملية الخصخصة وتحرير الاقتصاد التونسي وتحسين أداء الحكومة التونسية وسياساتها حتى ذلك الوقت.

و في هذا السياق كشف كتاب لمؤلفيه الفرنسيين نيكولابو وكاترين غراسييه (nicolas beau et catherinegraciet) بعنوان (larégente de carthage)

(حاكمة قرطاج) عن مدى تغلغل نفوذ ليلي الطرابلسي زوجة الرئيس المخلوع بن علي وعائلتها، في الهيمنة والسيطرة على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، إما عبر امتلاك الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، او عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الاجراءات الادارية أو المالية⁽¹⁾ وقد أوردت صحيفة " لوفيغار الفرنسية بهذا الخصوص أن أسرة الرئيس المخلوع وأسرة زوجة ليلي طرابلسي، سيطرتا على 40% من مجمل النشاط الاقتصادي التونسي⁽²⁾

و تشير مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2010، فيما يتعلق بمستوى الفساد في تونس أن تونس تحتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير، يحث تفشي ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وفي نفس الاطار تشير الباحثة بياتريساييو من مركز البحوث والدراسات الدولية، إلى ان زوجة الرئيس المخلوع الطرابلسي وأفراد عائلته نجحوا في الوصول إلى جميع الشركات الكبرى عبر أداء دور

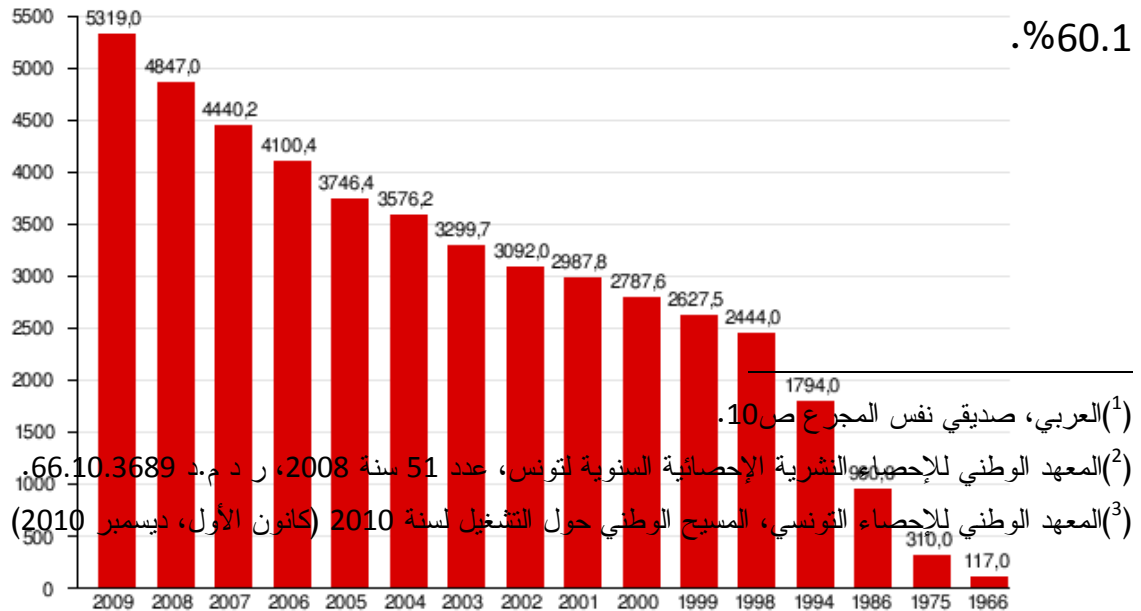
(1) المرجع نفسه.

(2) توثيق بالرجوع إلى صحيفة لوفيغارو يوم 2011/01/23.

الوسيط في جميع العمليات الخصخصة وطلبات الشراء الكبرى والحصول على عمولات من هذه الشركات⁽¹⁾

و على صعيد معدلات التنمية الاقتصادية يشير المعهد الوطني للإحصاء التونسي في نشرته الإحصائية المهام 2008 إلى أن مجموع ما أنفقنا على التنمية من خلال وزارة التنمية والتعاون الدولي خلال الأعوام الثلاثة 2006-2008 بلغ 311.6 مليون دينار تونسي في حين يورد نفس التقرير أن لم أنفق من ميزانية الدولة تحت بن البيئة التنمية المستدامة خلال نفس الفترة بلغ ما قيمته 306.5 مليون دينار تونسي⁽²⁾

من شأن هذه الحقيقة ان تفتح مجال النقاش واسعا في شأن أليات وكيفية انفاق هذه الأموال وتوزيعها، ولماذا بقيت مناطق الجنوب والوسط تعاني من حالة التهميش وز ضعف فرص التنمية يتميز المجتمع التونسي بخاصية الفترة (مجتمع فتى) حيث بلغ نسبة الشباب من سن 15-39 سنة نحو 43.7% من مجموع السكان ويتمتع سوق العمل التونسي بارتفاع نسبة القادرين على العمل، حيث تبلغ هذه النسبة في الفئة العمرية من سن 15-19 سنة ما يقارب 66.4%⁽³⁾ ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المعهد للإحصاء للعام 2010 بنحو 491 ألف عاطل عن العمل، بنسبة قدرها 13% بحسب العاطلين عن العمل في الفئة العمرية 20-29 سنة تبلغ



شكل رقم (02): تطور الدخل الفردي السنوي للمواطن في تونس

(بالدينار التونسي)

و بلغ الدخل الفردي السنوي للمواطن في تونس في نهاية عام 2009 5319 ديناراً مقابل 2788 ديناراً عام 2000. كما حدّد منوال التنمية للعشرية 2007-2016 هدف مضاعفة الدخل الفردي للمواطن ليصل إلى حدود 8000 دينار عام 2016.

بلغت القوة الشرائية في تونس 63 مليار دولار في عام 2005 قبلها 4,600 دولار كمتوسط للدخل القومي للفرد في تلك السنة وهو رقم متوسط نسبياً إذا ما قورن بمعدل الدخل في الدول الخليجية وعال إذا قورن بمعدلات الدخل في باقي الدول العربية. إذ يعتبر دخل التونسي الأعلى بين الدول غير النفطية في الوطن العربي وأفريقيا. أرقام تلخص الاقتصاد التونسي:

- 12% نسبة البطالة حسب إحصاء قامت به مكاتب التشغيل.
- 6.5% نسبة نمو الاقتصاد التونسي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول الخليج العربي.
- 2.8% نسبة السكان تحت خط الفقر (أقل من 400 دولار سنوياً)
- 40% من العاملين في تونس يعملون في قطاع الخدمات و 34% في قطاع الصناعة و 26 بالمئة في قطاع الفلاحة حسب المخطط ال 11 للتنمية المصادق عليه من الرئيس نسبة البطالة ستخفّض إلى 10% وسيتم توسيع الطبقة الوسطى لتشمل 82 بالمئة من السكان.

كذلك رغم أن تونس في حالة عجز في الميزان التجاري رغم أنها تغطيه بالكامل وتساهم السياحة بتغطية 50 بالمائة من هذا العجز وتستأثر البلدان الأوروبية بالنصيب الأكبر من المبادلات التجارية وهي تتعامل كذلك كثيرا مع بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا فهي تستورد من عندها النفط والغاز وتصدر لها منتوجات كثيرة ولكامل بلدان الغرب العربي تقريبا. انتهجت تونس منذ سنة 1987 استراتيجية تنموية تميزت بالشمولية والتدرج، حيث شهدت البلاد تطورا اقتصاديا، ففي العام 2007 حقق الاقتصاد التونسي نسبة نمو بلغت 6.3% مقابل 5.5% سنة 2006. كما تراجع مؤشر المديونية حيث تراجعت مؤشراتها إلى مستويات معقولة من ذلك انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى حدود 44% من الدخل القومي الإجمالي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: خلفيات الحراك الشعبي

حقق الحراك الشعبي أهدافه الأولية وهي:

- 1- نجحت بمطالبها الاجتماعية والسياسية في الضغط على النظام وإسقاط الرئيس من سدة الحكم، واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي
- 2- بعثت الروح في جسم المعارضة السياسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية، فالأول مرة تتجج حركات المعارضة الرئيسية، بمختلف أطيافها الفكرية، في إصدار بيان مشترك يساند الاحتجاجات ويتبين مطالبها، ولم تغب عن ذلك حركة النهضة المحظورة، وإتحاد النقابات الذي ساند الحركات الاحتجاجية
- 3- أفشلت مشروع توريث الحكم، الذي كانت تداوله قد بدأ في المشهد السياسي
- 4- عبرت بقوة عن إفلاس الأحزاب السياسية والمجتمعات المدنية، وفقرها السياسي والمجتمعي وعمق أزمتها مع الجماهير.

⁽¹⁾ المعهد الوطني للإحصاء التونسي، المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2010 (كانون الأول، ديسمبر 2010)

5- كشفت عن أزمات التحول السياسي التي تختبئ فيها النظام السياسي التونسي، من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية، إلى أزمة النظام البيروقراطية، وتقييد التعددية السياسية⁽¹⁾

6- دلت على عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة عن استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة (فئات المعطلين من أصحاب الشهادات العليا)

7- أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، فالفساد السياسي مناخ مرات لخدمة طبقة واحدة هي طبقة السياسيين، بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء متفرجين، وربما كانت هذه الهبة الشعبية هي مدخل الشعب التونسي للتحرر السياسي

8- أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسات العامة وقمع الحريات العامة والفردية

9- بينت عجز الأنظمة وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة في زمن ثورة المعلوماتية والإعلام الجديد.

10- أثبتت فشل الاستراتيجيات التي اتبعت الدول الغربية في موقفها من حكومات شمال إفريقيا عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والقائمة على تشجيع تلك الحكومات على إحراز نمو اقتصادي مقابل تغيب الديمقراطية، لمحاصرة التنظيمات الإسلامية المتشددة على اعتبار أن سؤال الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى يأس الشباب وبالتالي يمكن استقطابهم⁽²⁾

(1) ناجي، عبد النور، المرجع نفسه، ص 145، 196.

(2) المرجع نفسه.

المبحث الثاني: المجتمع المدني كطرف فعال في التغيير وبناء الدولة الوطنية
(الجديدة)

المطلب الأول: دور المجتمع المدني (أثناء الثورة)

يمكن تقسيم الثورة التونسية إلى مرحلتين :

-في مرحلتها الأولى نتطرق إلى إبراز دور مقومات جعلت بدايات الثورة التونسية تبدو إلى حد ما ثورة بلارأس، وعفوية

أولاً-الشباب وفتوة المجتمع

يتميز المجتمع التونسي بأنه مجتمع فتي تبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية 15-39 سنة ما يقارب 43.7% وهذا العنفوان والقوة الفتية كان المحرك الرئيسي للتغيير، فالثورة التونسية عبرت على مرحلة تغيير جديدة في حياة الشعب التونسي، وهذا التغيير لا يمكن أن يتحقق بدون وجود هذه العناصر الفتية المحركة لطاقت المجتمع، وكانت النسبة الأكبر من شهداء الثورة من هذه الفئة، كما شكلت هذه العناصر غالبية الفئة التي خرجت إلى الشوارع والتي تصدت لقوات البوليس، والتي زحفت إلى العاصمة وحاصرت قصر قرطاج يوم الجمعة 2011/01/14 واستمرت بالتظاهر وأسقطت محاولات الالتفاف وسرقة الثورة.

مثلت هذه الخاصية في المجتمع التونسي دينامو التغيير في المجتمع ككل، وجعلت من هذه الثورة ثورة الشباب بلا منازع وما يميز هذه الفئة هو وعيها السياسي وإن كانت غير مؤطرة سياسياً، إن البيئة السياسية لحكم الرئيس بن علي وأبدت تصحراً سياسياً، ولذلك يمكن القول إن الفئة الشبابية كانت متعطشة للمشاركة السياسية التي حرمت منها أجيال سبقتهم⁽¹⁾

و لعل هذه الرغبة الجامحة، تفسر انخراط الشباب في هذه الثورة بصورة عفوية، في هذا السياق، تبرز فجوة كبيرة بين جيلين: الأول احتكر العمل السياسي لسنوات وأصبح في منزله على كل شيء، والذي يمتلك الحقيقة والحق في الحكم، وشباب ينظر إلى حالة ما يعتريه من علل اقتصادية واجتماعية ويف نفس الوقت يمتلك الكثير من الطاقات الكامنة التي تحتاج إلى الحكمة في توظيفها في عملية تنمية سياسية واقتصادية حقيقية

و الجدير بالذكر أن الشباب التونسي يمتلك الإدارة أكثر من احتكامه فالقيادات السياسية عجزت على أن ترقى التعبير عن آماله وطموحاته، لقد دفع الشباب القيادات السياسية إلى اللحاق بهم إلى ميدان الثورة.

و إدارة التغيير هذه، أوجدت حالة من التحدي والصمود أمام آلة القمع الرهيبة والتي مارسها نظام بن علي حاول خلال الأيام الأولى من الثورة، اللجوء إلى إستراتيجية " كي الوعي" من أجل تفتيت عضد هذا الشباب الثائر وإجباره على الاستسلام ورفع الراية البيضاء لكن جبروت هذا النظام قوبل بتحد وإصرار، كلما زاد النظام من بطشه وجبروته وقمعه الوحشي للمتظاهرين في الشوارع، ازداد إصرار هذا الشباب الثائر على مواجهة الإرهاب الذي يمارسه الرئيس بن علي ونظامه، وهو ما قاد شيئاً فشيئاً إلى رفع سقف،

(1) العربي، صديقي، المرجع نفسه، ص 24-25.

مطالب الثورة، لقد شكلت حالة من التحدي المعلن بين شباب الثورة والنظام وعبر عنه النظام بتنازلات متتالية، لم تأب مطالب المتظاهرين التي ارتفع سقفها شيئاً فشيئاً إلى أن رحل رأس النظام⁽¹⁾.

ثانياً- تأطير الثورة وتوجيهها:

حيث بدأت الثورة في مرحلتها الثانية أكثر تأطيراً وتوجيهاً من مرحلتها السابقة، وهذا ما اضطرت به القيادات الوسطى والدنيا الناشطة في المؤسسات المدنية، من حقوقيين ونقابيين ومعلمين وسياسيين غيرهم، فقد التحقت هذه الفئات بالثورة واستطاعت مجريات الأحداث ضمن إطار سياسي واجتماعي موجه إلى رأس النظام، وبرز ذلك من خلال:

ثانياً- 1- التحاق قوى المجتمع المدني والأحزاب بالثورة.

يعد الإتحاد التونسي للشغل من أقدم وأعرق مؤسسات المجتمع المدني في تونس، وقد مثل الاتحاد على مدار تاريخه، الحاضنة الشعبية للعمل الوطني، وقد أغلب قادة الاتحاد من أمثال فرحات حشاد، الحبيب عاشور، حركة التحرر ضد الاستعمار فالحركة النقابية التونسية ذات تاريخ عريق ومؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تونس، لكن الحركة النقابية التحقت بالثورة وتفاعلت معها بقوة خلال مراحلها الأخيرة، بدأت

(1) العربي، صديقي، تونس ما بعد سيدي، بوزيد، بداية مرحلة جديدة نقلا عن موقع <http://internationaldorahayat.com/international/article/222657?utm-sour> لوحظ يوم: 2013/01/01

أحداث الثورة يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 من سيدي بوزيد، ومن ثم انتقلت إلى بلدات ومدن مجاورة كمكناسي، الرقاب، سيدي علي، وبن عون، مدنية منزل بوزيان

كان أول تحرك نقابي للتفاعل مع الثورة في يوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2010، أي بعد ثمانية أيام على بداية الأحداث⁽¹⁾، وقام المئات من النقابيين والحقوقيين بالتجمع في ساحة محمد علي في تونس العاصمة، للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد، واحتجاجا على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات واستعمال الرصاص الحي ضد المحتجين العزل.

أما الاتحاد العام التونسي للشغل فكان أول تفاعل له مع الأحداث يوم 27 كانون الأول/ديسمبر 2010، حيث أرسل عضوين من المكتب التنفيذي إلى ولاية سيدي بوزيد، حيث استقبل السيد محمد الغنوشي مساء، يوم الجمعة 07 جانفي 2011 عبد السلام جواد الأمين العام وخصر هذا اللقاء عدد من أعضاء الحكومة، محمد الثوري الجويين وزير التنمية، والناصر غربي وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن التونسيين بالخارج، ومحمد العقربي وزير التكوين والمهني والتشغيل، وزهير المظفر وزير الوظيفة العمومية، وحكيم بوروي الكاتب العام للحكومة في محاولة القضاء على الأسباب التي تخص التوازنات التنموية للجهات الداخلية بالبلاد وقضايا الشغل، والإسراع بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها وتعزيز الحوار بين كل الأطراف، كما أكد ضرورة بعث صندوق للبطالة، وضرورة تعزيز حرية الإعلام واضطلاحه بدوره كاملا بكل مسؤولية وشفافية كي لا يترك مجالات لقنوات أخرى ومصادر كلا هذا الفراغ الذي يتركه الإعلام الوطني⁽²⁾

(1) العربي، صديقي، المجرع نفسه، ص26.

(2) أنظر إلى الملحق رقم 2 المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل لدى الوزير الأول.

و أيضا في محاولة لتجنب الحال الأمني في التعامل مع الأحداث وإطلاق سراح
الموقوفين⁽¹⁾

و دخلت النقابات بقوة على خط الأحداث، عندما أعلنت نقابة المحامين عن إضراب
يوم الخميس 9 كانون /الثاني/جانفي 2011 ليوم واحد، ونجح هذا الإضراب في إقحام
الحركة النقابية في أحداث الثورة، وصدر البيان الأول للاتحاد العام التونسي للشغل يوم
2011/01/11 والذي يقر فيه بمشروعية المطالب المرفوعة، ويطالب السلطات الرسمية
باستجابة لهذه المطالب.

وفي ظل هذه الأحداث حاول النظام في تونس خلق حالة من الفوضى في المدن
والأحياء الثائرة، عبر سحب قوات الأمن من هذه الأحياء، وإطلاق مجموعة العناصر
المتعلقة اجتماعيا، من اللصوص وقطاع الطرق وأصحاب السوابق لكي تعبت الفساد
وترهب الناس، وتعمل على تبديل الأولويات بحيث يصبح الأمن الشخصي والحفاظ على
الممتلكات العامة والخاصة، هو الهدف الأول، وكان ذلك من أجل صرف الناس عن
ثورتهم وإعادتهم إلى بيوتهم، لكن الشباب التونسي استخدم الحرية بدرجة عالية من
المسؤولية، ولم تتجح سنوات الكبت والقمع في توليد ردة فعل عنيفة ضد المجتمع، بل تم
توجيه ردة الفعل باتجاه موز النظام وليس لها الممتلكات العامة⁽²⁾

حيث دأب النظام على إصاق صفة الإجرام والإرهاب والعبث بالصالح العام،
بالمتظاهرين، وبرز ذلك في الخطاب الأول والثاني للرئيس المخلوع بن علي، خلال
أحداث الثورة لكن علو الحسن الوطن.

⁽¹⁾ جريدة الشعب التونسية 2010/12/28.

⁽²⁾ العربي، صديقي، المرجع نفسه.

يعود إلى المجتمع المدني وذلك بقيام القادة الميدانيين للثورة بإنشاء اللجان الأمنية في المناطق كافة، لحفظ الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، بشكل مستقل كلياً عن مؤسسات الدولة الرسمية حيث تميز بجماهيريته المطلقة، تقسيم الأدوار على مستوى الأهالي كل حسب قدرته العطاءية بين من يحرس ومن ينسق ومن يوفر الإعدادات اللوجستية وأهمها الأكل، ذاتية التنظيم في أغلب الأحوال، في بعضها قادتة مجموعة من النقابيين والناشطين، غياب الانكال وظهور روح من الوطنية والانتمائية العالية⁽¹⁾.

و هنا برز نوعان من القيادة:

أ-قيادة عليا للتوجيه السياسي،

ب-قيادة ميدانية للحفاظ على ممتلكات الشعب، بمعنى آخر يمكن القول: إن الشعب يقود نفسه بنفسه، وهذا ما يطلق عليه المفكرون وفلاسفة السياسة بـ "روح الديمقراطية" -فإن هذه الاحتجاجات كانت تعبر في حقيقتها، عن وعي سياسي بضرورة النضال من أجل العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثورة⁽²⁾

و إلى الرجوع إلى دور المجتمع المدني التونسي أثناء بداية الثورة لم يساهم فيها خاصة في مرحلتها الأولى وذلك نتيجة المفاجئة والعفوية التي انطلق بها الشباب التونسي، وأيضاً نتيجة القمع والحصار المطبق على مكونات المجتمع المدني التونسي، لكن في مرحلتها الثانية كان للمجتمع المدني في تونس دور كبير ومهم من خلال تأطير الثورة

⁽¹⁾ محمد نجيب، وهبي، المجتمع المدني التونسي خصائصه وآفاق تطوره نقلا عن موقع الاثنين 2012/06/18.

www.arabsytr.com/index.php?&ption=com لوحظ يوم 2013/02/01

(3) العربي، صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)ص283.

وتوجيهها، وبرزت القيادة الميدانية والقيادة الذاتية الداخلية برهن على إن الشعب جدير بالسيادة، وأن الثورة هي لحظة ميلاد السيادة لتعيد إنتاج نفسها في حدث أكبر وأعظم وهو " الثورة التونسية" من أجل إعادة صوغ عقد اجتماعي جديد يقوم على أسس العدالة الاجتماعية وحق المواطنة.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التغيير (بعد الثورة)

فرار "الرئيس زين العابدين بن علي" يوم الجمعة 14 جانفي 2011 وبداية تشكل المشهد السياسي وبناء الدولة الوطنية الجديدة

فبعد مغادرته -الفرار التي قام به عشية الجمعة 14 جانفي 2011 إلى المملكة العربية السعودية، تولى وزيره الأول محمد الغنوشي الرئاسة وفق الفصل 56 من الدستور الذي ينص على أن يتولى الوزير الأول الرئاسة في حالة حصول " شغور مؤقت" لرئاسة وفي يوم 15 جانفي 2011 يدعو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل في بيانه تشكيل حكومة ائتلاف وطني لاتشمل وجوها قديمة، حيث دعا إلى ضرورة الالتزام

بتطبيق الدستور واحترام فصوله المتعلقة بآليات الخروج من الأزمة⁽¹⁾ والإطلاع على أحكام الفصل 57 من الدستور فيما يخص شغور منصب رئاسة الجمهورية.

حيث اتضح أن الرئيس "بن علي" غادر البلاد التونسية دون أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول وفقا للأحكام الفصل 56 من الدستور، حيث لم يقدم استقالته من مهامه على رأس الدولة، وأن مغادرته في الظروف القائمة بالبلاد، وبعد إعلان حالة الطوارئ، وحيث غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه، وهو ما يمثل حالة عجز تام من ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من الدستور، يعلن

أولاً: الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية

ثانياً: إن الشروط الدستورية توفت لتولي رئيس مجلس النواب فوراً مهام رئاسة الدولة في صفة مؤقتة⁽²⁾ بصفة رئيس المجلس النواب عين فؤاد المبرغ الرئيس المؤقت الجديد، حيث كلف محمد الغنوشي، بتشكيل حكومة لإدارة البلاد، على أن يقع تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في طرف سنتين يوماً كما ينص على ذلك الدستور.⁽³⁾

كما باشرت ثلاث لجان العمل موهي لجنة الإصلاح السياسي برئاسة عياض بن عاشور، ولجنة تقصي الحقائق حول الرشوة برئاسة عبد الفتاح عمر، ولجنة ضبط الانتهاكات التي وقعت إبان الانتفاضة برئاسة توفيق بودر بالة.

(1) الملحق رقم 03: المجلس الدستوري قرار بالإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 18 جانفي 2011، ص 2.

(2) الهادي، تيمومي، المرجع نفسه، ص 226.

(3) جريدة الشعب، العدد 1158، السبت 24 ديسمبر 2011.

و بدءا من 20 جانفي 2011 وعلى امتداد عدة أيام اعتصم بالقصبة(*) واحد مئات من المتظاهرين من النقابيين والأحزاب اليسار بين والعروببيين وبعض أنصار حزب النهضة، للمطالبة بإقصاء كل المنتمين لحزب الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي وحل هذا الحزب.

ورضخ محمد الغنوشي جزئيا وشكل حكومة ثانية تضم تكنوكراطيين، كما عين بعض كبار الإداريين في مناصب حسب معينة(1)

و قد أدى الصراع بين المعارضة وبقايا التجمع الدستوري في الحكم، وبين أحزاب المعارضة في حد ذاتها من اجل اكتساب مواقع أفضل في صنع وإدارة أحداث الثورة إلى إسقاط الحكومة التي شاركت فيها بعض أحزاب المعارضة مثل "الحزب الديمقراطي التقدم" وحزب التجديد" عن طريق ما عرف "بالقصبة" مما اضطر هذين الحزبين إلى مغادرة تلك الحكومة التي انهارت باستقالة وزيرها الأول محمد الغنوشي آخر ترأس حكومة بن علي.

ووقع يوم 6 فيفري 2011 حل الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي قضائيا، كما تحولت يوم 18 فيفري لجنة الإصلاح السياسي إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

(*)القصبة 1: بعد هروب الرئيس الأسبق بن علي من البلاد تولى رئيس وزرائه محمد الغنوشي الرئاسة المؤقتة، ثم تركها لرئيس مجلس النواب وعاد إلى منصبه كرئيس وزراء، لكن المعارضيين للحكومة والنظام سرعان ما احتلوا مبنى الحكومة، القصبة في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/يناير) احتجاجا على استمرار حكومة الرئيس الهارب في السلطة مما فرض هذا الأخير القيام بنتازلات انضم بموجبها بعض الوزراء من ساحة الحكومة (قصبة 2) متهمين إيها بمواصلة سياسة النظام القديم والمحافظة على رموزه، ومهتمين من انضم إليها من المعارضة بالتواطؤ معها، وهو ما أدى انهيار حكومة الغنوشي وخروج المعارضة منها، وعودة الباجي قياد السياسي الوزير القديم لبورقيبة إلى ساحة السياسية وزيرا أول (1)الهادي تيمومي، المرجع نفسه.

والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وذلك باقتراح من الوزير الأول وبعد الإطلاع على الفصلين 28 و 57 من الدستور.

و على القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004 المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتها ببعضها كم تم إتمامه بالقانون الأساسي عدد 31 لسنة 2006 لمؤرخ في 22 ماي 2006 وخاصة الفصل 32 يصدر المرسوم في فصليه الأول والثالث حيث في الأول تحدث هيئة عمومية مستقلة تدعي " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" وفصلها الثالث تتكون الهيئة من المجلس متكون من شخصيات سياسية وطنية وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة والجهات ممن شاركوا في الثورة وساندوهم يتم تعيينهم من الوزير الأول وباقتراح من الهياكل المعنية، وتتولى ضبط التوجيهات الكفيلة بملائمة المشاريع المتصلة بالحياة السياسية بما يتوافق مع متطلبات تحقيق الانتقال الديمقراطي ولها اتخاذ ما تراه من اقتراحات لضمان استمرار المرفق العمومي وتجسيم أهداف الثورة ومطالبها(*)

و قد أوكلت لها مهمة مراقبة عمل الحكومة واقتراح التشريعات في انتظار ضبط أجندة المستقبل السياسي للبلاد.

(*) ملحق 03 مرسوم إحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي الرائد الرسمية للجمهورية التونسية 1 مارس 2001، ص 200، 201.

وفي يوم 27 فيفري 2011 توجه السيد فؤاد المبرغ الرئيس الجمهورية المؤقتة للشعب التونسي، اعلن فيها انه قرر في أعقاب استقالة السيد محمد الغنوشي من منصبه كوزير اول وتعيين السيد الباجي قائد السبسي وزير أول⁽¹⁾

و سارع بالإعلان عن تنظيم انتخابات يوم 24 جويلية لاختيار أعضاء مجلس تأسيسي يتمثل دوره في صياغة دستور جديد البلاد على ان تتكفل لجنة مستقلة، لا وزارة بتنظيم تلك الانتخابات، وقد تم بعث هذه اللجن يوم 18 أفريل وعين على رأسها احد كبار معارضي بن علي في فرنسا وهو كمال الجندوبي، ثم وقع تأجيل هذه الانتخابات نظرا لضيق الوقت، إلى 23 اكتوبر 2011⁽²⁾

أولا- الانفجار الحزبي:

بعد حل " التجمع الدستوري الديمقراطي " وسقوط حكومة الغنوشي عاشت تونس ظاهرة انفجار حزبي هائلة يعرف لها التونسيون مثيلا من قبل، فخلال أشهر قليلة فقط انتقل عدد الأحزاب في تونس من تسعة أحزاب إلى أكثر من مئة حزب⁽³⁾، وإن هذه الظاهرة عقدت إلى حد كبير من وضع أحزاب المعارضة ذات الحضور التقليدي في البلاد، وخاصة منها أحزاب اليسار او تلك المنظومة تحت راية التقدم والحداثة، ويرجع سبب ذلك إلى ان الذين شكلوا تاريخيا المعارضة التونسية الياسرية والتقدمية كانوا دائما في معظمهم من المثقفين من الطلبة والمعلمين والأساتذة والمحامين والقضاة وغيرهم من الفئات الوسطى التي تعمل في الإدارة وغيرها.

(1) مجموعة مؤلفين، الثورة في تونس من خلال الوثائق، (تونس: المطبعة المغاربية لطباعة واشهار الكتب 2012)، ص220.

(2) الهادي، تيمومي، المرجع نفسه.

(3) المولدي، الأحمر، الانتخابات التونسية، خفايا القوى الحداثية ومشكال نجاح حزب النهضة الاسلامي الدوحة كانون الأول /ديسمبر 2011 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نقلا عن موقع www.dohooinstitute.org لوحظ يوم 2012/06/12)

أما الجماهير الشعبية، فقد كانت إما تحت مراقبة الحزب الحاكم في البلاد منذ الاستقلال، أو منوبة في اطر الاتحاد العام التونسي للشغل، ومهمشة ومنكفئة على ذاتها، وبما أن هذه المعارضة كانت ملاحقه ومضيفا عليها إلى أقصى الحدود، فإنها ظلت إلى حد كبير مقطوعة على تلك على تلك الجماهير، مختزلة نشاطها في الدفاع الفكري المبدئي عن الحرية والديمقراطية، ومن ثم، فانه انقشعت غمامة الاستبداد تحولت كل حلقة نقاش فكري وكل شبكة صغيرة من العلاقات النضالية إلى نواة سياسية شبه مستقلة، غير مستعدة للذوبان في الأطر الحزبية الجاهزة، وتبحث لها عن موطئ قدم في الخريطة السياسية الجديدة من خلال تأسيس أحزاب مستقلة، وهكذا فان ما واجهته احزاب المعارضة التقليدية في السياق السياسي الجديد، ليس فقط كيفية بناء الجسور مع الجماهير التي كانت مقطوعة عنها، إنما أيضا كيفية التجذر في الأرضية الفكرية التي كانت تعتقد أنها تمثلها، بعد أن انفجرت إلى حلقات يقودها مثقفون هرماوا لكنهم بقوهم تشبثين بحقهم في الحصول على منافع اعتبارية من الثورة التي جاءت جزئيا كثرمة لعملهم الطويل في مقاومة الاستبداد⁽¹⁾

في مقابل ذلك التيارات الاسلامية لم تعان كثيرا من هذه الظاهرة وذلك أن المرجعية العقائدية العامة للإسلاميين ساعدتهم إلى حد ما تفادي التوجه الإيديولوجي، وهذا لا يعني أنه لا يوجد تعدد داخل التيار الإسلامي، لكن ذلك لم يؤثر كثيرا في اداء حزب النهضة الذي ضم في أغلب صفوفه. القيادات التاريخية البارزة في التيار الإسلامي.

و أيضا ساعد الاسلاميين المحافظة على أدنى درجات الوحدة هو إضافة إلى خبرتهم التنظيمية انهم كانوا غير معنيين في خطاباتهم بالبنية الأفقية للمجتمع التونسي، أي بتكوينه الطبقي، عمال فلاحون برجوازيون.. الخ كما أنهم لم يتوجهوا إلى التونسيين بصفتهم

⁽¹⁾ نفس المرجع

مواطنين من حقهم الاختلاف ففي عقائدهم وأفكارهم وأساليب عيشهم، بل توجهوا إليهم بصفتهم مؤمنين ينتمون إلى رابطة واحدة وهي الإسلام، دون اعتبار للطبقة الاجتماعية أو للاختلافات الثقافية التي تشنهم

الإسلاميون نجحوا في البروز خلال الحملة الانتخابية كقوة سياسية تقترح على الشعب مرجعية ثقافية مختلفة عن مرجعية النظام المنهار⁽¹⁾

ثانيا- السابق الانتقالي نحو المجلس التأسيسي:

دارت انتخابات المجلس التأسيسي وفق نمط الاختراع النسبي مع احتساب أكبر الباقيان وهو ما يتحتمثيلا لأكثر ما يمكن من الحساسيات السياسية، وقد ترشح لهذه الانتخابات 109 حزبا سياسيا و 80 قائمة مستقلة، وشارك فيها 3.702.627 مواطنا، أي 54% من اللذين لهم حق الانتخاب، بحث لم يشارك في التصويت قرابة الأربعة ملايين ناخب⁽²⁾

(1) المولدي، الأحمر، المصدر نفسه.

(2) الهادي تيمومي، المرجع نفسه، ص 239.

الفصل الثالث: المجتمع المدني والحراك الشعبي بتونس في ظل أحداث جانفي 2011

| الرقم | الإنتماء الحزبي | عدد النواب | النسبة المئوية |
|-------|---|------------|--|
| .١ | حزب حركة النهضة | ٨٩ | ٤١ % |
| .٢ | المؤتمر من أجل الجمهورية | ٢٩ | ١٣ % |
| .٣ | العريضة الشعبية | ٢٦ | ١٢ % |
| .٤ | حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات | ٢٠ | ٩ % |
| .٥ | الحزب الديمقراطي التقدمي | ١٦ | ٨ % |
| .٦ | حزب المبادرة | ٥ | ٢ % |
| .٧ | القطب الديمقراطي الحداثي | ٥ | ٢ % |
| .٨ | آفاق تونس | ٤ | ٢ % |
| .٩ | حزب العمال الشيوعي التونسي-البديل الثوري- | ٣ | ٢ % |
| .١٠ | حركة الشعب | ٢ | ١ % |
| .١١ | حركة الديمقراطيين الاشتراكيين | ٢ | ١ % |
| .١٢ | الحزب الليبرالي المغاربي | ١ | الأحزاب والقوائم المتحصلة على مقعد واحد ١٦ حزبياً وتشكل ٧٪ |
| .١٣ | حزب العدالة والمساواة | ١ | |
| .١٤ | حزب النضال التقدمي | ١ | |
| .١٥ | الحزب الدستوري الجديد | ١ | |
| .١٦ | حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي | ١ | |
| .١٧ | حزب الأمة النقابي الوحدوي | ١ | |
| .١٨ | الاتحاد الوطني الحر | ١ | |
| .١٩ | حركة الوطنيون الديمقراطيون | ١ | |
| .٢٠ | القائمة المستقلة للنضال الاجتماعي | ١ | |
| .٢١ | القائمة المستقلة الأمل | ١ | |
| .٢٢ | القائمة المستقلة صوت المستقل | ١ | |
| .٢٣ | القائمة المستقلة الوفاء | ١ | |
| .٢٤ | القائمة المستقلة المستقل | ١ | |
| .٢٥ | القائمة المستقلة من أجل جبهة وطنية تونسية | ١ | |
| .٢٦ | القائمة المستقلة العدالة | ١ | |
| .٢٧ | القائمة المستقلة الوفاء للشهداء | ١ | |
| | المجموع | ٢١٧ نائب | ١٠٠ % |

جدول رقم (03): نتائج انتخابات المجلس التأسيسي

وكانت الأحزاب المشاركة لها نظرتها الخاصة، فاليساريون كانوا يرون ان الهدف من الثورة هو القضاء على نظام سياسي اقتصادي طبقي مستبد سرق عرق الناس وأفقدتهم كرامتهم، وممثلو هذا النظام بالنسبة إليهم التجمعيون الدستوريون الذي ينبغي ابعادهم عن السلطة وعدم السماح لهم بالعودة إليها، وبالنسبة إلى النهضويون كان التجمعيون يمثلون عموما توجهها ثقافيا نخبويا مناقضا لتوجههم، لكن هذا التوجه لا ينسحب في رأيهم على كل القاعدة التجمعية التي ممن الممكن لهم استقطاب جزء مهم منها، ومن ناحية أخرى، يبدو أن التداخل الكبير الذي كان بين التجمعيين والمؤسسات الأمنية، جعل النهضويين حذرين من اختراقهم من طرف بقايا التجمع، وهذا انهم لم يعلنوا صراحة أنهم يخلقون الباب أمام منتسبيه القدم.

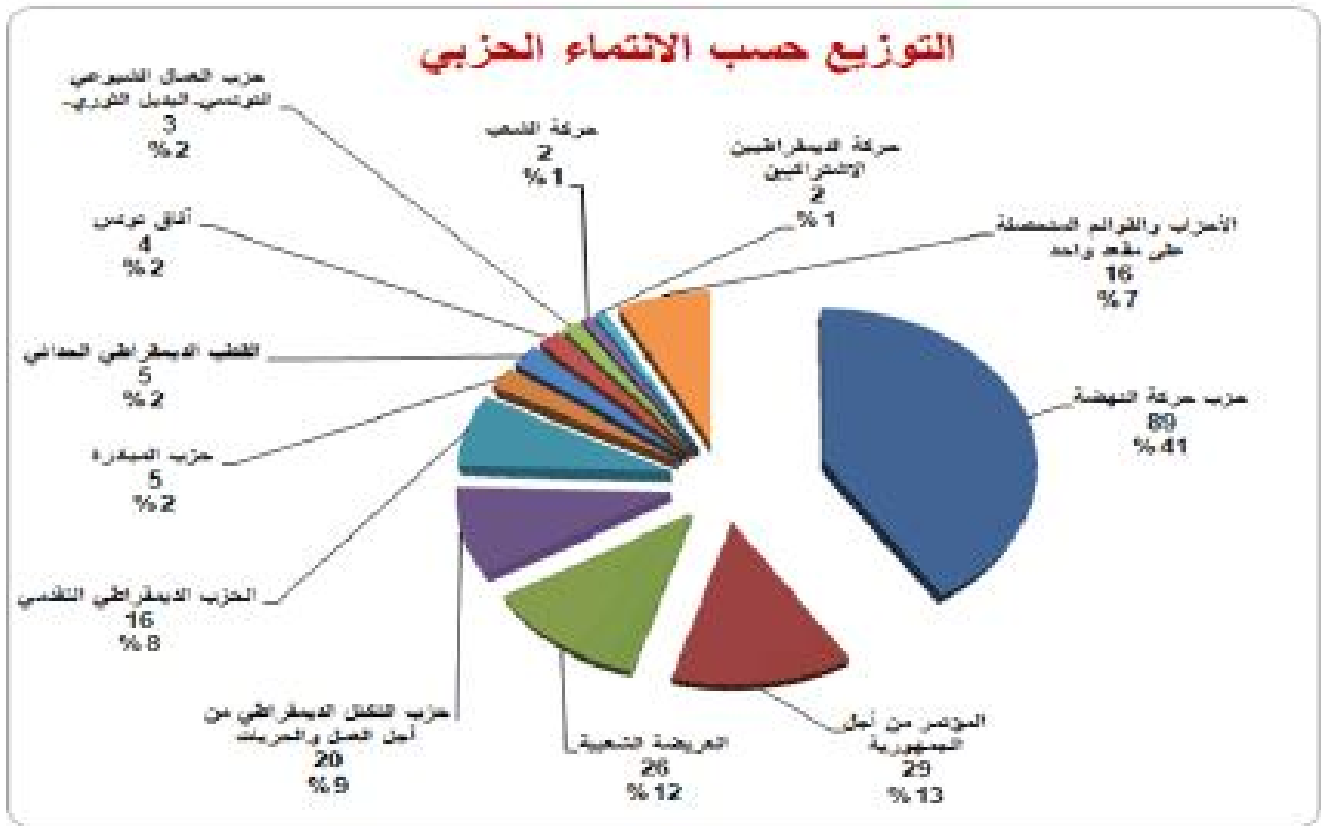
و السبب وراء ذلك هو أنهم أصبحوا مهتمين بهذه القواعد الفقيرة المغلوبة على أمرها والتي أفقدت أملها في التجمع، أما بالنسبة إلى حزب المؤتمر من اجل الجمهورية فان موقفه من بقايا التجمع الدستوري الديمقراطي" وهو يلتقي معه في عدد من النقاط أملاه طكتيك" انتخابي أثبت نجاحته، وقد تمثل هذا التكتيك في رفع شعارات تمزح بشكل فضفاض بين العروبة والاسلام والعدالة والحق في الحرية والكرامة، مقابل اتخاذ موقف حازم ضد بقايا التجمع الدستوري الديمقراطي" بعد أن حمل هو وزعيمه التاريخي كل مساوئ العهد السابق⁽¹⁾

-وقد فاز حزب النهضة بقرابة 11% من الأصوات 89 مقعدا من بين 217 مقعد وهو العدد الاجمالي لثواب المجلس التأسيسي وب 1.498.905 صوتا من التونسيين من بين قرابة الأحد عشر مليون ساكن ومني اليساريون بهزيمة ثقيلة، فساهم أنصار حزب النهضة بأحزاب الصفر فاصل، كما ان الأحزاب الوسطية (اللبيراليونوالبرورقييون)

(1) المولودي الأحمر، المرجع نفسه.

حققت نتائج ضعيفة لكنها أعلى ما حققه اليسار، ومني العربيون بهزيمة كأسلحة، كما أن قرابة المليون وثلاثمائة ألف صوت ذهبت أدراج الرياح، لأنها أصوات تشتتت بين عشرات القوائم المستقلة ولم تستفد منها أي قائمة

حيث أكد وزير الداخلية التونسي الحبيب الصيد أن الانتخابات التي شهدتها تونس، لم تسجل فيها أي اضطرابات أو تجاوزات يمكن لها ان تؤثر في السير العام للانتخابات⁽¹⁾ و طالب أيضا عياض بن عاشور رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، الأحزاب السياسية التونسية بتحمل مسؤوليتها التاريخية، وعلى الجميع الفاعلين في الساحة التونسية الخضوع لإدارة الشعب التونسي موضحا انه يريد الحريات والديمقراطيات ولا يحق لأي كان الاخلال بأهداف الثورة.



(1) الهادي تيمومي، المرجع نفسه، ص 240.

شكل رقم (03): نتائج التوزيع حسب الانتماء الحزبي

إن انتخابات المجلس التأسيسي صنعت خريطة جديدة تتألف من ثلاث مجموعات بحسب الحجم هي: الأحزاب الخمسة الكبرى (من 91 إلى 17 مقعداً)، وأحزاب الحجم الوسط (من 3 إلى 5 مقاعد) وهي أربعة بالإضافة إلى عشرة أحزاب صغيرة الحجم (تتعدى حصتها مقعدين) أما على لتصنيف السياسي، فمقاعد المجلس التأسيسي تتوزع على أربعة قوى هي: التيار أصولي (النهضة) والتيار الوصفي الاشتراكي الديمقراطي (التكتل والتقدمي ولمؤتمر والتجديد) والتيار الدستوري أو التجمعي (تمثله " العريفة" والأحزاب لصغيرة وعن كان كثير من الدستوريين اتخذوا من الرئيس بورقيبة مرجعية لهم، ودانو بن علي وحزبه) واخيرا المستقلون الذين سيشكلون قوة استناد لهذا التيار او ذلك

-و لم تسمح انتخابات المجلس التأسيسي الخريطة القديمة تماما، فالأحزاب الستة الأولى كانت موجودة قبل الثورة، اما أحزاب الديكور فتخربت عدا " التجديد" وعن جاء في ثوب جديد (القطب الحداثي)

غير ان هذه الخريطة ليست نهائية⁽¹⁾

ثالثا-المجلس التأسيسي التونسي (المقاعد-المهام) 23 أكتوبر 2011

تتمثل المهمة الرئيسية لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي 217 في صياغة الدستور جديد هو الثاني في تاريخ الانتقالية التي تستمد حتى تنظيم انتخابات عامة وفق الدستور الجديد.

⁽¹⁾ رشيد، خشانة، خريطة سياسة جديدة في تونس تمهدا لأخرى في غضون سنة الدوحة، تشرين الثاني /نوفمبر 2011، مركز الأبحاث ودراسة سياسية.

وآثارت فترة عمل المجلس التأسيسي 217 في صياغة الدستور الجديد هو الثاني في تاريخ تونس المستقلة (1956) وإقامة سلطات تنفيذية جديدة والاضطلاع بمهام التشريع خلال الفترة الانتقالية التي تستمد حتى تنظيم انتخابات عامة وفقا للدستور الجديد و آثارت فترة عمل المجلس التأسيس الكثير من الجدل في تونس، وعبر بعض الأطراف عن القلق من احتمال استمرار سيطرة المجلس المنتخب المطلق السيادة لسنوات على البلاد

-وفي منتصف أيلول وقع 11 حزبا سياسيا وثيقة تنص بالخصوص على أن ولاية المجلس التأسيس " لا يجب أن يزيد على عام على أقصى تقدير "

* غير إن فقهاء التعاون الدستوري يؤكد أنه لا يمكن تقييد مجلس تأسيسي منتخب بأي نص، بأنهم يقرره بموجب تجسيد سلطة شعب⁽¹⁾

و اضطر حزب النهضة لكي يستطيع ان يحكم إلى التحالف مع الفائز الثاني في الانتخابات وهو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (13.36% أي 29 مقعد) والفائز الرابع وهو حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (9.22% أي 20 مقعد)، وتقلد منصب رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي (رئيس حزب المؤتمر) وتقلد منصب رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر (رئيس حزب التكتل) وتقلد منصب رئيس الوزراء حمادي الجبالي من قادة حزب النهضة⁽²⁾

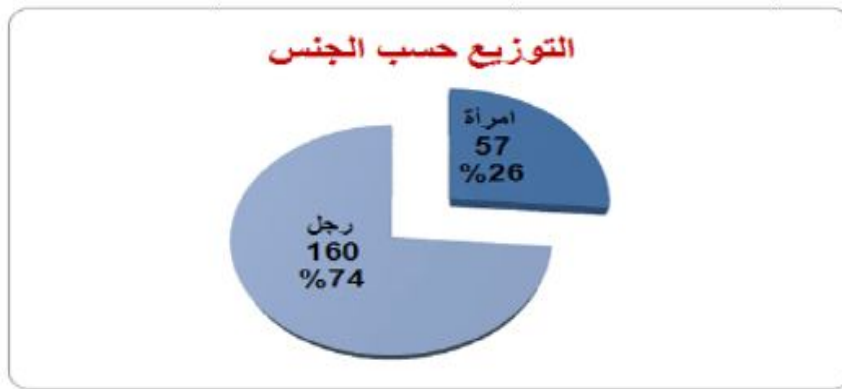
⁽¹⁾ أنظر الملحق الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التونسي نقلا عن الموقع: <http://WWW.CHAMBRE->

DEP.TN/SITE/MAIN/AR/DOCS PARTIS JSP لودحظ يوم 2012/11/16

⁽²⁾ الهادي تيمومي، المرجع نفسه، ص247.

| الرقم | الجنس | عدد النواب | النسبة المئوية |
|-------|-------|------------|----------------|
| 1 | رجل | 120 | %74 |
| 2 | امرأة | 57 | %26 |

جدول رقم (04): نتائج التوزيع حسب الجنس



شكل رقم (04): نتائج التوزيع حسب الجنس

المبحث الثالث: مستقبل المجتمع المدني دوره في تعزيز التحول الديمقراطي

تمر تونس اليوم بما مر به الكثير من الدول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في تسعينات القرن الماضي، من حيث الانهيار المفاجئ لنظام تسلطي قائم على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطة السرية ممثلة في الحالة التونسية بوزارة الداخلية، وبالتالي فتفكك هذا النظام عبر ثورة شعبية سيعقبه انهيار لكل مؤسسات النظام ولو بدرجات متفاوتة تبعا لمدة اعتمادها على شخص الرئيس، ومجددا، في الحالة التونسية، انهارت الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بحكم كونها العمود الفقري للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

و كما لهطبيعية الأحزاب الحاكمة في الدول التسلطية، فان الحزب غالبا ما يكون أداة للتشديد الشعبي، ومظهرا للشرعية الحزبية، ووسيلة لاختراق المؤسسات الجامعية، والمهنية والطلابية، أكثر من كونه حزبا سياسيا يعتمد على القواعد شعبية تقود وتحدد توجهاته السياسية والايديولوجية، بسبب غياب الممارسة الديمقراطية داخل مؤسساته، واعتماد قيادته على التعينات من أعلى، وليس انتخاب الآتي من القواعد الشعبية لكن اسقاط الرئيس لا يعني بالضرورة بناء نظام ديمقراطي، وهنا تأتي أهمية الناخبات التونسية، وأن تمتلك رؤية استراتيجية مستقبلية لآليات بناء المؤسسات الديمقراطية والحفاظ عليها

وما سأحاول دراسته هنا هو ما هي التحديات التي توجه الدولة الوطنية (الجديدة) التونسية؟ وما هو دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي؟

المطلب الأول: التحديات التي توجه تونس في بناء الدولة الوطنية (الجديدة)

أولا/ عبور تونس باتجاه تحول الديمقراطي بشكل نموذجي يتحدى به في الوطن العربي.

في البداية يجب أن ننوه هنا إلى نجاح تونس دون غيرها من البلدان العربية في تحقيق الثورة الديمقراطية يعود بكل تأكيد إلى عدد من الخصائص التي يتمتع بها المجتمع التونسي، وعلى رأسها نمو أو اتساع الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي، وازدياد نسبة التعليم الثانوي، كما تعد تونس في مقدمة البلدان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين يملكون منازل خاصة بهم، غدت تفوق هذه النسبة 75%، وهذه السياسة تعود بالتأكيد إلى سنوات الرئيس السابق "بورقيبة"، وهناك أيضا دورا فاعلا للمرأة التونسية التي تشارك في الحياة السياسية بشكل فعال كما ترتفع نسبة المتحدثين باللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي، وهي هنا اللغة الفرنسية، وفق ذلك تتميز تونس بقرب النخبة التونسية فيها من فرنسا، واستفادتها بشكل كبير في جامعاتها و مؤسساتها التعليمية، كل ذلك وغيره من المعطيات يدفعنا إلى التأكيد التحول الديمقراطي في تونس سيكون مستقرا بنسب اعلى ومضمونا أكثر مما سيحدث في بلدان أخرى⁽¹⁾.

يعد المجتمع التونسي متجانسا تقريبا، طائفا واثنيا، غلا أنه يشهد تفاوت اجتماعيا بحكم اتساع الهوة بين النخبة المتسلطة الحاكمة والأغلبية التي لم تحقق أي منافع عن عائدات النمو، لكن يبقى معدل دخل الفرد التونسي هو الأعلى تقريبا على مستوى البلدان العربية في شمال إفريقيا وهو ما تتميز به تونس من بقية البلدان العربية، والتي لديها نسب

(1) رضوان، زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30 ربيع /09/2011 ص148.

امية وفقر عالية جدا، لذلك لن تكون أي حكومة ديمقراطية مستقبلية في أي بلدة قادرة، مثل تونس، على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالسرعة التي يرغب فيها المتظاهرون والطامحون إلى تكرار الثورة في بلدانهم.

إن ثورة تونس تشكل دليلا اضافيا على صوابية نظرية المفكر ليبيست التي تربط التحول الديمقراطي بنمو او صعود الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية، فقد درس ليبيست التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية كدليل على ذلك، وكانت قد عبرت عنه مظاهرات الطلاب عام 1988، التي قادت في النهاية إلى تحول ديمقراطي مستقر في كوريا الجنوبية بعد سلسلة من الانقلابات، العسكرية والحكم العسكري الذي امتد لفترة طويلة من الخمسينات عقب حرب الكورية ومن نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وتكاد تكون مؤشرات التعليم والتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية في عام 1988 متشابهة تماما مع ما هي عليه تونس اليوم في عام 2011.

اولا-التحديات التي توجه تونس:

اولا-1-التحدي الاقتصادي: وهو أن أهم محتويات " التركة الثقيلة" وهي السلبيات التي خلفتها الحكومات السابقة مدة أكثر من نصف قرن خلال عهدي " بورقيبة" و" بن علي" ولعل الفساد أبرز مفردات المشكلة، وما نجم عنه من تره لمؤمن في إدارة شؤون المجتمع والدولة، اختلال برامج التنمية بين المدن الكبرى، المناطق الريفية، والجهات الداخلية مثل: سيدي بوزيد، وجفصه، القصيرين.. الخ⁽¹⁾ ويعود أيضا تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد بسبب إحراق عديد البنوك والمتاجر والمصانع وإفلاق الكثير من المصانع من جراء انعدام الأمن، وغادرت أكثر من 140 شركة ومؤسسة اقتصادية أجنبية

(1)-مركز انماء البحوث والدراسات النموذج الثوري التونسي (المشار، التحديات، الرهانات، الانتقال) 2012/09/25.

البلاد وانتقلت إلى بلدان أخرى مثل، المغرب الأقصى، كما أدى تهريب المحروقات الرخيصة الثمن إلى تبين الجزائر وليبيا إلى غلق عدد م محطات بيع العقود⁽¹⁾

ومما زاد في تشجيع العمل والموظفين على تصعيد مطالبهم المتمثلة في زيادة الأجور أو الترسيم النهائي بالوظيفة العمومية، وتحول التعددية النقابية لواقع، حيث ظهرت إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل منظمات أخرى: الجامعة العامة التونسية للشغل وامنيته العام الحبيب قبزة، تشكلت عام 2006، لكن الرئيس بن علي لم يعترف بها، واتحاد عمال تونس وامنية العام اسماعيل السحباني، وهو أمين سابق للاتحاد العام التونسي للشغل في عهد بن علي، وقد جنحت المنظمات الجديدتان إلى المزايدة على الإتحاد العام التونسي للشغل بهدف اكتساب جماهيرية مفقودتين العمال والموظفين

و أخذت البطالة في الارتفاع من يوم إلى آخر، ووصلت نسبة البطالة حسب بعض التقديرات 18%، أي قيم قرابة المليون عاطل عن العمل، من بينهم قرابة 250.000 من حملة الشهادات العليا

و أخذت أيضا الأسعار في الارتفاع بسبب المضاربات وبسبب تهريب السلع إلى ليبيا (أحذية، ملابس، اسمنت) كما بلغت نسبة النمو الاقتصادي في أواخر 2011 رقما مفرعا وهو اثنان تحت الصفر، ووصل عجز الميزانية الدولة قرابة 7% من الناتج الخام، وازدادت نفقات الدولة كثيرا رغم الوضع الاقتصادي الصعب اضطرت تونس لمزيد التداين لدى الخارج نظرا لصعوبة الوضع الاقتصادي فأبواب ميزانية الدولة التونسية عام 2012 كانت كالتالي: 23 مليار تونسي، من بينها 39% أجور الموظفين و13%

⁽¹⁾رضوان، زيادة كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية (العدالة الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل) المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30 ربيع /09/2011 ص 148.

الصندوق دعم المواد الغذائية وغيرها و20 لخدمة الدين العمومي، بحيث لا يبقى الاستثمار وللإستجابة الجماهير إلا ربع الميزانية وهو مبلغ محدود⁽¹⁾

-ومن ثم يعتبر بناء اقتصاديا وطني قوي يستند إلى دورة انتاج متكاملة، من أبرز التحديات التي تواجه تونس في المرحلة المقبلة، على اعتبار العامل التونسي لعب دورا مهما في الثورة التونسية ومن ثم فان معالجة المشكلات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية، والتحول عن التنمية غير المتكافئة وعن نظام نيولبرالي حصر الثورة في أيدي طبقة قليلة، سوف تشكل المرتكز الاجتماعي وصمام الأمان لعملية التحول الديمقراطي⁽²⁾

اولا-2-التحدي الاجتماعي: ابرز ظاهرة انفجار المطلبي المصحوب بالإضرابات الكثيرة للعمال والموظفين وبالاعتصامات وبالمسيرات وبقطع الطرق ومن يقطع ماء الشرب.

و ظاهرة أخرى استرعت انتباه الملاحظين عي استغلال الناس ضعف الدولة للبناء الفوضوي (بناء أكشاك على الأرصفة، توسيع المنازل خاصة...)

كما تكاثرت الأعمال الاجرامية بسبب هوية هروب آلاف المساجين، ونشير أيضا إلى التحركات الكثيفة لعائلات شهداء الانتفاضة وجرحاها للاقتصاص من الذين أذنبوا في حق أبنائهم، وللحصول على تعويضات مالية وعلى امتيازات اخرى مثل تشغيل الجرحى البطالين بعد تعافيتهم.

اولا-3التحدي السياسي: ونقصد به تلك العلاقة المأزومة بين الحاكم والمحكوم، بين المواطن والدولة هذا التحدي لعل (ارث)كبير من الاستبداد الذي تراكم عبر أزمة طويلة مضت، فمنذ عهد الدولة السلطانية القديمة ما قبل الاستعمار، تركزت نظرة السلطة

(1) الهادي، تيمومي، المرجع نفسه، ص232.

(2) مركز انماءات البحوث والدراسات، المرجع نفسه،

للمواطن على أساس انه هو قاصر سياسيا، وانه بحاجة دوما إلى (وصف) يقوم بتدبير شؤونه، هذا التآزم ألقى المواطن خارج المجال العام، وجعل هذا المجال حكرا فقط على الحاكم الفرد، وبعد نجا (الثورة) عاد المواطن إلى قلب المجال العام، وبدأ يسبح بمجهوده الذاتي في بحر السياسية، ويتعرف بطريقة الخاصة على فعاليات المجتمع المدني يشارك فيها، ومن ثم بات هناك انتصار جماهيري وإيداع النطاق من اجل اعتناق من تلك " الوصاية السلطوية" عليه ومن أجل الخروج نهائيا، وهناك بالضبط يكمن التحدي الذي يواجهه الدولة الوطنية (الجديدة) في الحكومة المقبلة، كيف يمكن الانتقال من ثقافة التسلط والوصاية والاستبعاد وممارساته المتجذرة في الثقافة السياسية والممارسة الاجتماعية إلى ثقافة الحرية والولاية على الذات والاستيعاب والانفتاح على مختلف الآراء⁽¹⁾

اولا-4- تحدي العلاقة والمختلفة بين الدولة والمجتمع الدولي: هذا الاختلال قديم وضحيته الأولى هو "المواطن/ الفرد" ولم تغلح الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي في بناء "مجال مشترك بين المجتمع المدني والدولة" على أساس تعاوني غير صراعي—بل إن تونس كانت هي الوحيدة بين الدول العالمين العربي والإسلامي التي بادر حاكمها الفرد في سنة 1956 "الحبوس - الأوقاف" الخيري والأهلي معا" وبذلك *** المجتمع ص من أهم مصادر قوته الذاتية، وتفوضت أي إمكانية لقيام أي قرض التوازنين المجتمع المدني والدولة، كما أن فقدان المجال المشترك بين المجتمع المدني والدولة التونسية كان أحد أسباب العميقة التي قادت إلى الثورة وإنهاء استبداد الفرد الناطق وحده باسم الدولة، والآن فإن إعادة بناء هذا المجال المشترك يتجلى باعتباره أحد أهم التحديات التي يتعين على الدولة الوطنية (الجديدة) أن تواجهها، أن تقترح لها حولا ناجعة. إن أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في تونس، هي القدرة على

(1) مركز إنماءات البحوث والدراسات المصدر نفسه.

تكريس التوافق بين مختلف التيارات السياسية لبناء دولة وطنية، فالتناحر الإيديولوجي بين التيار الحداث والإسلامي عمق من أزمة الهوية في تونس خلال العقود السابقة، وبالتالي إنتاج اختلاف يضم قوى ديمقراطية من مشارب مختلفة سيشكل رافقة أساسية لعملية التحول الديمقراطي، وتونس لها مزايا عديدة ترشحها لإنتاج التحول الديمقراطي أكثر من غيرها من الدول العربية، توجد مؤسسات دولة حديثة، وطبقة وسطى فاعلة وتجانس ثقافي وديني وإثني يساهم في إنتاج هوية وطنية متماسكة وثقافية سياسة غنية، وإطار مؤسسي نقابي بإمكانه تأطير المواطن، وهي عوامل تعزز قيم المواطنة وممارستها.

ولا يقل التحدي السياسي والاقتصادي أهمية عن التحدي التنموي، فالمعادلة بين الحرية المطلوبة وبين عدم الانزلاق إلى الفوضى تمثل تحديا ضاغطا، ومع أن تونس تمكن من استعادة قدر كبير من استقرارها السياسي والأمني إلا أن الخشية من غياب الحد الفاصل بين ممارسة الحرية وغياب سلطة القانون وبين الفوضى يظل أمرا واردا (1)

المطلب الثاني: مقومات بناء المجتمع المدني وتحول الديمقراطي.

حيث يمكن أن نطرح السؤال: كيف لنا أن نعبر بتونس باتجاه تحول ديمقراطي حقيقي يشكل نموذجا قابلا للاعتذار في الوطن الغربي ولا سيما تونس مرشحة بشكل كبير كدولة ناجحة في هذا الإطار، فصعود الطبقة الوسطى، وتنوع الاقتصاد، وعدم اعتماده على الموارد الطبيعية التي هي قليلة جدا وتكاد تكون معدومة مقارنة بدول الجوار كالجائر وليبيا، وقوة المجتمع المدني وثقافة المجتمع هذه كلها عوامل تساعد على استقرار الديمقراطية بشكل كبير.

(1) أنظر التقارير والدراسات الخاصة بتونس على موقع مركز كارنجي للشرق الأوسط بمؤسسة كارنجي للسلام

لوحظ يوم 2012/12/27 <http://www.carnegie-mee.org>

- إن هناك صلة عضوية تربط التحول الديمقراطي بنمو فكرة المجتمع المدني كعامل حاسم، بحيث إن قوى المجتمع المدني الصاعدة تلك الحاملة لقيم مختلفة عن تلك التي أشاعها النظام التسلسلي السابق، من شأنها أن تقود أو توجه مرحلة التحول الشعبي والنخبوي باتجاه نمط جديد من القيم قائمة على المواطنة والحرية والمساواة والمسؤولية والتعددية⁽¹⁾ لذلك تعد العلاقة القائمة بين النظام والمجتمع ذات دور حساس ومحوري في توجيه عملية التحول الديمقراطي، فإذا كان المجتمع مخترقا مفككا، أي أن قوى المجتمع المدني ضعيفة غير مقطورة، فإن الضغط المنظم على النظام من جانب المجتمع يكون قليلا أو محدودا نسبيا، ويكون الضغط من أسفل باتجاه الديمقراطي، ضعيفا، وغالبا ما لا يكون آليات حل الخلافات النخبة الحاكمة ذات شأن على مصير النظام، إذ يمكن أن يمكن أن تؤدي تلك الخلافات النخبة الحاكمة ذات شأن على مصير النظام، إذ يمكن أن تؤدي تلك الخلافات إلى تغيير في تركيبة هذه النخبة، وحتى يمكن أن تقود إلى تغيير النظام، لكن ذلك سيكون على الأرجح مجرد استبدال نظام سلطوي بآخر مثله⁽²⁾

و لكن حينما تتمكن قوى المجتمع المدني من التطور، ولاسيما في شكل أحزاب سياسية مدعومة بشبكة واسعة من هذه المنظمات العامة والخاصة، وهي مؤهلة أو قادرة على ممارسة ضغط على النظام، وذلك عبر امتلاكها بنى تنظيمية متطورة فعلا وقاعدة جماهيرية مع وسائل أو آليات واضحة لاستقطاب أراء هذه القاعدة وإطلاقها على المسرح السياسي، فإن مقدرتها على التأثير في مسارات التطورات داخل النظام تكون مرتفعة ومتعززة⁽³⁾

⁽¹⁾ رضوان، زيادة، المرجع نفسه، ص152.

⁽²⁾ غرايم، جيل، ديناميات السيرورة والديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: وزارو الثقافة، 2005)، ص163.

⁽³⁾ أدريان، كارتيسكي، (ثورة أوكرانيا البرتقالية) ترجمة حمدي أو كيلة، الثقافة العمالية، العدد 136 (أيار/مايو وحزيران/يونيو 2006، ص46.

-إن حضور المجتمع مدني في هذا النوع يجعل الخوف من عواقب تجاهلها مدمرا، مما يشجع معظم الإصلاحيين على السعي إلى إحداث تغيير يقود في النهاية إلى تحول ديمقراطي، ويعتبر التحول الديمقراطي في اسبانيا عبر الضغط من قوى المجتمع المدني في حالة نموذجية على النمط من التحول.

و الآن تدخل الناخبات التونسية في مرحلة ما يسمى ((المفاوضات التأسيسية)) لبناء شكل النظام السياسي الجديد، وبحكم ضعف قوى المعارضة السياسية وتفتتها، ولخضوعها لمنطق الإقصاء على مدى 23 عام، هي فترة حكم الرئيس بن علي، بل مع الرئيس بورقيبة، فإن تحديات المفاوضات هنا تكون أصعب، لأنه لا وجود لأوزان تفاوضية، إذ تمر تونس بمرحلة شبيهة ببعض دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الأحزاب الشيوعية، لجهة تفتت الرأي العام، وعدم وجود قوى سياسية أو مدنية رئيسية قادرة على بناء النظام الجديد⁽¹⁾.

-لا بد من أن نتذكر هنا إحدى السمات التي تتطلبها اتفاقيات المرحلة الحالية هي ميزة ((الاعتدال)) لدى قادة القوى السياسية المشاركة في التفاوض، وربما يكون الاعتدال أحيانا ثمنا للمشاركة، أو بحسب تعبيرها نتغنون "مقايضة المشاركة بالاعتدال"⁽²⁾ وهذا ما يضمن توسيع حدود المشاركة في النظام الأجنبي حين وافقت المؤسسة العسكرية على مشاركة البيرونيين في النظام، وفي اسبانيا عام 1977 عندما حصل باعتراف سلطة الحكم بالحزب الشيوعي، ولأوروغواي عندما اعترف في العام 1984. بما يسمى (الجهة العريضة)⁽³⁾

⁽¹⁾رضوان زيادة، المرجع نفسه، ص153.

⁽²⁾ Samorel P, Hunitington, the wave: democracation in the lattewntith century (Norman: university of Oklahoma prass, 1991) p 169.

⁽³⁾مركز إنماء، البحوث والدراسات، المصدر نفسه

اولا-مسارات التحول الديمقراطي في الحالة التونسية:

فكما ذكرنا سابقا عملية التحول الديمقراطي في كافة البلدان العالم تتسم بدرجة عالية من التعقيد من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها من ناحية أخرى، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي وعلى الظروف الإقليمية والدولية والسائدة في اللحظة التاريخية، التي يتحدث فيها التحول⁽¹⁾

و لعل أول هذه السمات والدروس المتعلمة هي أن عمليات التحول تتصف بأنها عمليات طويلة الأمد فقد استغرق إجراء أول انتخابات نيابية في دول شرق وجنوب أوروبا على سبيل المثال فترة تتراوح ما بين 4-7 أشهر في حدها الأدنى، وصلت إلى 18 شهر في البرتغال واسبانيا وبولندا والمجر، واستغرقت عملية التحول التدريجي في المسكيك حوالي 70 عامان والملح الثاني الذي سيم عملية التحول هو أنها تكتسي بوضعية اللايقين بحكم طبيعتها، وأياما كانت الطريقة التي يدخل بها مجتمع ما مرحلة التحول، سواء عن طريق ثورة أو التغيير من داخل بنية النظام التغيير التفاوضي التوافقي، أما الملح الثالث هي أن هذه التحولات نتاج لفعل مركب من النخب والجماهير وتأثيرا القوى الاجتماعية المدنية، فيما أن الملح الأخير هو الالتزام في تعميق الديمقراطية⁽²⁾

تعد المرحلة الانتقالية ومنعا مؤقتا بعد وضع غير مرغوب فيه استمر فترة طويلة من الزمن نسبيا يرجى في سياق استشراف عمليات تغيير وتحول، ومن هنا فالمرحلة الانتقالية لها عدة جوانب:

-**الجانب الزمني:** هو يتسم بالفترة الزمنية المحدودة التي يجب أن يسمح فيها بالفراغ

(1) تقرير موجز حول التجارب والدروس المستفادة منها، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، 5، 6 يونيو 2011.

(2) جيل، المرجع نفسه، ص74-75.

-الوضع الذي دام: وهو يتسم بحالة غير مرغوبة إلا أنها مع دومتها تتمتع بقدر من الأمر الواقع الذي لا يجب القفز عليه كما لا يجب استسلام له، ولكن يجب اعتباره بما يشير إليه من معطيات يجب التعامل معها

-**عملية الحول والمخاض الأيمن:** غن عملية التحول أشبه بالعملية الجراحية الدقيقة التي تحتاج إلى مهارة عالية في غدارة التحول بأدنى الأضرار والخسائر وبأعلى المنافع والمصالح، تامين من أهم المسائل التي يجب التفكير بها.

-الانتقال من التامين إلى التسيير أخذ في الاعتبار عناصر الملائمة والقدرة على ممارسة المرونة في ظل تفاعل بين الأطراف المختلفة وفق أصول يقررها الحدث ذاته بمعطيات وأولوياته وأهدافه القريبة والبعيدة ويحدد عناصر الانطلاق إلى المسار المرغوب.

-الاستشراف وعملية البديل من حال الأمر الواقع إلى وضع التحول المقصود والمنشود تتبع أهمية وخطورة المرحلة الانتقالية، بأنها تشكل مسار الحركة ما بين القديم والجديد، فهي تشهد عملية متزامنة من الهدم والبناء، وعليه إدارتها تتعلق بوضع برامج محددة لتحقيق انجاز في ثلاث ملفات ملحة تشكل البيئة الأساسية والتحتية لعملية الانتقال:

-تعزيز مشروعات تنمية قاطرة ومحركة لعجلة الإنتاج

-عودة الأمن والاستقرار المجتمعي

-إعلان جدول زمني للانتقال السياسي وتسليم السلطة المدنيين⁽¹⁾

ضرورة الدراسة المتأنية لتجارب الانتقال الديمقراطي في الفضائين الأوروبي الشرقي واللاتيني، للاستفادة منها في تسديد مسارات الثورات العربية الحالية، وتكشف لنا

(1) سيف الدين، عبد الفتاح، مرحلة الانتقال بعد الثورة بين حسابات الإدارة والإزالة، نقلا عن موقع الأهرام <http://www.ghrgn.org.eg/lssves/views/News/98565.jsp> لالوحتظ يوم 2012/12/29.

التجربة الأوروبية أن البلدان التي حققت نجاحا حقيقيا في التحول الديمقراطي هي البلدان ذات البنية القومية المنسجمة والمكتملة (كما هو الشأن ببلدان أوروبا الوسطى)، في حين تعثرت النقلة في البلدان التي لم يكتمل فيها البناء القومي ولم تحقق الحد المطلوب من انسجام النسيج الوطني، (كما هو شأن بلدان البقان)، كما كشفت لنا تجربة بلدان أمريكا الجنوبية أن الخطر الأكبر الذي يهدد الديمقراطيات الناشئة: هو الإنفاق في التفسير الاقتصادي وفي السياسات التنموية الذي يفوض الاستقرار السياسيين ويفتح باب وسعا لصعود النزعات الشعبوية والراديكالية الخطيرة في المدى البعيد على الممارسة الديمقراطية⁽¹⁾.

إن ضرورة احكام تحضير المرحلة الانتقالية الجارية في تونس في ملفات ثلاثة أساسية سيكون لها التأثير الحاسم على مستقبل التجربة الديمقراطية

- طبيعة التطور الدستوري للنظام السياسي بالخروج من نموذج " لرئاستها الإمبراطورية"

- تحديد موقع ومنزلة المؤسسة العسكرية، يعني كيف يمكن رسم الحد الفاصل بين خروجها

النهائي من الحقل السياسي والحفاظ عليها ضمانا لكيان الدولة والاستمرارية الممارسة الديمقراطية

- إعطاء حرية في المكونات المجتمع المدني

- تحديد العلاقة بين المرجعية الدينية والعقدية العامة ومقتضيات التعددية الفكرية والسياسية في المنظومة الديمقراطية، مما يعني إشكاليات نظرية وإجرائية مطروحة بحددة

(1) مركز إنماء البحوث والدراسات المرجع نفسه

في الساحة العربية (كمرجعيات التشريعات والقوانين وموقع التنظيمات المدعوة بالإسلامية في حفل الشرعية السياسية⁽¹⁾).

ثانيا-سيناريوهات للانتقال الديمقراطي في تونس

1- سيناريو الخطي: حدوث فوضى تنتعش فيها القوى المضادة للثورة وتعتبر عن حصول انتكاسة ديمقراطية يتم فيها إعادة إنتاج الاستبداد بطرق التفاضلية، أو التحام بالنخبات السابقة وتوحيدها، لإعادة النظام السابق بوجه جديدة أو مع تعديلات ثانوية⁽²⁾.

2-سيناريو هش: هو الانتقال نحو إنجاز ديمقراطية هشة قابلة للانفجار، بدون قواعد واضحة ومؤسسات متجذرة

3-سيناريو تدريجي: هو تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي يرسى قواعد نظام سياسي مفتوح وديمقراطية تداولية وعدالة اجتماعية وقضاء مستقل ونزيه، يقطع من النسق الاستبدادي السابق سابقا سياسيا وثقافيا واقتصاديا، بشكل يحول دون عودة احتكار السلطة والثور.

⁽¹⁾ السيد، ولد أباه، الثورات العربية ومخاطر اللحظة الانتقالية، جريدة الاتحاد الإماراتية الاثنين 14 فبراير 2011.

⁽²⁾ رضوان، زيادة، المرجع نفسه، ص 147.

خاتمة الفصل: خلاصة واستنتاجات

ومما سبق نخلص، إلى أن تونس، لفتت انتباه المفكرين والمحللين السياسيين، حيث ان الثورة التونسية لم تتخذ علامة أو شارة رمزية تحيل إلى انتماء اجتماعي أو ايديولوجي محدد وكما ان أهدافها المعلنة لم تتضمن أي برنامج دقيق يمكن أن يحدث، على الأقل أثناء موجة الاحتجاجات والاعتصام انقسامات داخل المحتجين، مما خلق وبشكل يكاد يكون استثنائيا لحملة بين الجميع تكثلت تحت راية اسم " الشعب " من الناحية السيسبولوجية تعني هذه الظاهرة.

أولا: أغلب الفئات الاجتماعية أصابها الضرر من السياسية العامة المتبعة في البلاد سواء على المستوى الاقتصادي، الثقافي، وكبت الحريات الفكرية، والسياسية

ثانيا: النخبة السياسية الحاكمة تحولت نتيجة بقائها طويلا في إدارة دواليب السلطة خارج كل مراقبة ومنافسة، فقدت قدرتها التنظيمية والأخلاقية على التواصل مع الغالبية الواسعة من أفراد المجتمع.

ثالثا: التجانس الاجتماعي الذي دعمته سياسة بناء الدولة الوطنية الجديدة خلال ستينات القرن الماضي

و قد ساهمت مكونات المجتمع المدني من (نقابات وجمعيات وأحزاب) يتفاوت في الثورة وفي مختلف مساراتها، وبعد انتهائها، وهي الكوادر الناشطة في الاتحاد العام التونسي في الاتحاد التونسي للشغل، وفيغيره من المنظمات، كما جيب التأكيد أن الثورة جاءت نتيجة تراكم نضالات سياسية ونقابية وحقوقية انطلقت بعد خيبات رافقة بناء الدولة الوطنية وركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وغيب حقوق الشعب التونسي الأساسية والسياسية والمدنية، فبعدها أن كانت عفوية وشعبية، غير أن القاعدة المجالية والاجتماعية للثورة اتسعت، فانضم اليها النقابيون والحقوقيون والكوادر الوسطى

والأحزاب السياسية، واتحاد الطلاب في القرى والمدن، وساهمت كل تلك الفئات في انضاج وتطور أشكالها إلى أن حققت أحد أهدافها وهو هروب الرئيس بن علي ودخول البلاد مرحلة سياسة جديدة تختلف كلياً عن المراحل التي عرفتتها أكثر من سنة عقود، كما ساهمت مكونات المجتمع المدني التونسي في اقضاء جميع الأشخاص الموالون لنظام السابق بن علي اخرهم محمد الغنوشي كما تمكنت من حل الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي وساهمت في انشاء حكومة انتقالية يرأسها القائد الباجي السبسي وشاركت الأحزاب أكثر من (106) حزب في انتخابات المجلس التأسيسي يوم 23 اكتوبر 2011 ولذى يمكن القول أن الكثير من مكونات المجتمع التونسي وفئاته، التي تضررت من هذا الحكم الاستبدادي قد ساهمت بتفاوت في الدفع نحو الثورة وتأجيحها، بكل حسب امكانياته ووسائله.

الخاتمة

ومن التحليل السابق نلخص إلى أن "المجتمع المدني" يؤدي دورا رئيسيا في توجيه حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم، فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع وتعدد مجالات نشاط "المجتمع المدني" وعلى أهميتها كآلية قوة ودفع جديد على مستوى العمل السياسي إلى جانب الدولة، فهو يساهم بصورة وواضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية والرفع من مستوى مشاركة الفرد في السياسات العامة، والقرار المتعلق بالشأن العام، وتحقيق ديمقراطية المشاركة، ومراقبة السلطة السياسية والإدارية.

فهو مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن معايير التحول الديمقراطي، بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياته الأساسية وقدرته الوظيفية على التأثير في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، فهو عنصر فاعل .

هذا البعد الذي يكتسبه مفهوم "المجتمع المدني" بالنسبة للحياة السياسية بوجه عام وعملية التحول الديمقراطي بوجه خاص من خلال الوظائف والأدوار التي يؤديها في هذه المجالات.

فقدرته ترتبط بطبيعته وما تتطوي عليه هذه الطبيعة من قيم وتوجهات فكرية واجتماعية وسلوكية، تحدد مسار العملية السياسية كما تتوقف هذه القدرة أيضا على مستوى التكوين المؤسسي ومدى تغلغل تنظيماته في بنية المجتمع، فضلا عن مدى ارتباطه وتفاعله مع الجماهير، وأيضا في معرفة دور المجتمع المدني أثناء وبعد الثورة.

وعلى هذا الأساس فقد سعت الدراسة في إطارها النظري أولا، إلى تتبع مفهوم المجتمع المدني من الناحية التاريخية وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، والتي عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل واحدة إعطاء تعريف مناسب لمفهوم وتحديد دلالاته وخصائصه. ونظرا لأن ظهور المفهوم قد ارتبط بميلاد نشأة في التصور الحديث،

الخاتمة

فإنه إنبنى على مجموعة من الضوابط والأسس والوظائف التي أكسبته المزيد من الأهمية في ضوء التغيرات والتحويلات الجديدة في (المفاهيم والدراسة)، حيث أصبح له دورا بارزا في بناء وترسيخ قيم الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار حقوق الإنسان، وبات يشكل عامل ضغط هام جدا على الحكومات ولأعبا أساسيا في عملية بناء وتكوين المجتمعات.

كما تم ضبط وتحديد المدلولات النظرية لمفهوم التحول الديمقراطي في سياق التطور التاريخي لهذا المفهوم، وصولا إلى تحديد تعريف إجرائي لمفهوم المصطلح السابق، وتحديد أهم المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي، وكذا الأهمية التي تكتسبها في المجتمعات النامية والتي تواجه مشكلات وأزمات ترتبط بالتطور السياسي.

إن الحديث عن "المجتمع المدني" ودوره في تحقيق التحول الديمقراطي بتونس استوجب ضرورة الإشارة إلى الأدوار التي لعبها ومختلف مكوناته أثناء الحركات الاحتجاجية وبعدها .

مع التركيز أيضا على تحديد مؤشرات التطور في البنية الأساسية للمجتمع المدني وهيكلته، وانعكاسات هذا البعد على العلاقة بينه وبين السلطة، مما يساعد على تحديد مستوى الاستقلالية التي تتمتع بها هذه التنظيمات في ظل التحول الديمقراطي وواقع الممارسة السياسية.

إن الإقرار بهذا التحول الديمقراطي الذي حدث في تونس استوجب الإجابة عن تساؤل مهم حول مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي في ظل أحداثنا في 2011 ؟ ومستوى التأثير ودرجته؟

وإن الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية وتسييرها للجماهير مما يحقق الإستقرار السياسي على الصعيد النظري، فإنه

الخاتمة

وبناء على نتائج هذه الدراسة فقد تأكد أن المجتمع المدني لم يكن له دور في بداية أو انطلاق لحظة الاحتجاجات، ويرجع ذلك إلى القيود والأغلال التي كبلته منذ فترة الرئيس "الحبيب بورقيبة" لتزداد هذه الأغلال صعوبة بعد الانقلاب الأبيض الذي قام به الرئيس "زين العابدين بن علي" على مختلف تكوينات المجتمع المدني من (نقابات، أحزاب، اتحادات، جمعيات)، سياسية ومعارضة، كلها جعلت من المجتمع المدني التونسي ذلك الشخص المتفرج على الاحتجاجات ولكن بمرور الأسبوع الأول ونظرا لتصاعد موجة الحركات وغضب وقوة الشباب الجامعي، والاهتمام الإعلام المحلي والعربي والعالمي، وسياسة الاضطهاد وتقييد وتكبير الحريات، كلها عوامل جعلت من قوى المجتمع المدني بتونس تتحرك بقوة رغم تأخرها بأسبوع من بداية الاحتجاجات، حيث كان لها دورا بارزا من خلال تأطير الشباب وتوجيههم، وحماية ممتلكات الشعب وممتلكات الدولة، من المرتزقة الذين دسهم بن علي في صفوف الشعب. ومنه لعب المجتمع المدني دور في هروب الرئيس بن علي في 14 جانفي 2011 من خلال كما قلنا سابقا (التوجيه التأطير والضغط على الدولة).

أما دور المجتمع المدني بعد هروب رئيس الدولة فتتمثل في مساهمته في تحقيق التحول الديمقراطي من خلال طرد جميع رموز النظام السابق وأخرهم "محمد الغنوشي" وحل الحزب الدستوري الحاكم وساهم في المرحلة الانتقالية من خلال المشاركة في أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. وذلك من خلال الانفجار الحزبي والنقابي الذي لم تعرفه تونس منذ حياتها السياسية، فبعد أن كانت تونس لاتزيد عن 09 أحزاب لتصل بعد الثورة أكثر من 106 حزب.

فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في العمل على دفع تشجيع الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية، بشكل إيجابي وفعال، وتمكينهم من التعبير عن مصالحهم ورغباتهم ومعتقداتهم.

الخاتمة

وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها فإننا نصل إلى الإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها "إلى أي مدى يمكن أن يساهم المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي بتونس؟"

من خلال الدور الذي لعبه أثناء وبعد الثورة ومن خلال أيضا الضغط الذي مارسه على الحكومة الانتقالية لانتخاب المجلس التأسيسي.

وقد عرف المجتمع المدني تطورا (هيكليا) وتوسعا في تكويناته الاجتماعية والسياسية، مما أضاف بالدفع بالمهارات السياسية والإدارية إلى الأمام كبديل عن الكثير من عناصر النخبة السياسية للسيطرة على النظام، وبعبارة أخرى فقد أسهم التطور الهيكلي للمجتمع المدني ومنظّماته إلى تنويع مصادر التجنيد للنخب المشبعة بالثقافة الديمقراطية وهذا من شأنه أن يساعد على التغيير.

وأدى النشاط المكثف لمؤسسات المجتمع المدني إلى توطيد الثقافة السياسية الديمقراطية لدى المواطنين، مما دفع الحكومة الانتقالية إلى تبني الإصلاحات، وهذا ما نلمسه خاصة في المراحل الأولى للتحول الديمقراطي أين ظهرت ثقافات معادية للسلطة وازدياد حركيتها السياسية، وفعاليتها الاجتماعية وقدرتها على تعبئة الجماهير.

من خلال نتائج الدراسة وعملا على ضمان مساهمة ناجعة لمؤسسات المجتمع المدني، يمكن إدراج بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها تلمس طريق النهوض إلى جانب ميكانيزمات وتحركات أخرى، لانتقل أهمية قد تسمح بمشاركة أكبر لهذه المؤسسات في البناء الديمقراطي، ودرء المخاطر التي تهدده، وذلك إعتبار اللامكانات والمهارات التي توفرها مثل هذه المنظمات وماتنطوي عليه من قيم ومبادئ، وذلك على النحو التالي:

الخاتمة

-يتطلب تحقيق الديمقراطية جهوداً تضافرية وتعاونية من جميع القطاعات والجماعات في المجتمع. كما يتطلب مشاركة متساوية من الأطراف الرئيسيين (الدولة، الحكومة، المجتمع المدني)

-الديمقراطية في تونس تحتاج إلى إصلاح دستوري وتشريعي يضمن الفصل بين السلطات وتجديد أشكال الحكم مما يضمن تداول السلطة بشكل سلمي.

-إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات مهما كان طابعها سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اجتماعي، وضمان حريتها في التمويل والحركة.

-إطلاق الحريات الأساسية في إطار الدستور والقانون، كحرية الرأي والتعبير، وتحرير الصحافة والإعلام من الهيمنة الرسمية وإقرار الحريات السياسية والمدنية كأساس مجتمع مدني وإعلام حر.

-ضرورة الإقرار وتجسيد مبدأ تداول السلطة، وذلك من خلال تفعيل الآليات الكفيلة والمساعدة على تجسيد ذلك فعلياً.

-العمل على بناء شبكة واسعة من المنظمات الجماهيرية والتوسع في تنظيم الجماهير وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وصياغة إستراتيجية للعمل المشترك فيما بينها، وترسيخ الممارسة الديمقراطية داخلها والاعتماد على الشفافية والنزاهة.

-العمل على التمكين لمؤسسات المجتمع المدني في تونس، عن طريق العمل على تحقيق أكبر مستوى من إستقلاليتها عن السلطة، وتفعيل دورها في رسم السياسات العامة من خلال اعتماد أطر وقنوات قانونية تجسد هذا الدور بما يحقق الاستفادة المتبادلة والتعاون والتبادل والتكامل بين مهام السلطة الحكومية وما يمكن تؤوليه تشكيلات المجتمع المدني.

الخاتمة

- ضرورة نشر الوعي بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير والانخراط في نشاطاتها، مع إعطاء مكانة افضل للمجتمع المدني في الخطاب السياسي والاعلامي، واستعراض نماذج من مؤسسات المجتمع المدني الناجحة.

-فتح المجال امامها لتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها وبين المنظمات والهيئات الدولية

-إن التزام منظمات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية، سواء على الصعيد الداخلي، او على الصعيد إدارة العلاقات فيما بينها، إنما يمثل عنصرا مهما وجوهريا لتفعيل دورها في تدعيم عملية التطور الديمقراطي على المستوى الوطني . كما ان إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على اسس جديدة تركز على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وتقوم على تحقيق العدالة، وتشكل عنصرا اخر في عملية إصلاح الدولة وتدعيم دور المجتمع المدني، حيث تصبح العلاقة بين الطرفين محكومة بإطار قانوني مؤسسي يحقق نوعا من التوازن بينهما.

-العمل ان تعتمد هذه المؤسسات على الرفع من مستوى الثقافة الديمقراطية داخلها وإشاعة روح الحوار والنقاش في صفوفها

-التمتع بقدرات حقيقية وميدانية لتجنيد المواطنين وتأطيرهم للمساهمة بفاعلية، والتعاون مع الاجهزة الحكومية .

-السعي لترسيخ قيم التعدد والتنوع والتنافس ضمن هذه المؤسسات حتى تكون قاعدة لمساحة سياسية تعددية عقلانية.

ملحق رقم (01):

تأسس سنة 1920 تحت اسم الحزب الحر الدستوري أو حزب الدستور، وفي سنة 1934، وعلى اثر انشقاق حدث في صلب هذا الحزب، اتخذ له اسم الحزب الدستوري الجديد، و بقرار من مؤتمر بنزرت المنعقد في أكتوبر 1964 أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري، و بعد تحولا السابع من نوفمبر 1987، و تجسيما لتوجهات العهد الجديد، صادقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري في اجتماعها المنعقد يوم 27 فيفري 1988 على تسمية باسم التجمع الدستوري الديمقراطي:

-للتجمع الدستوري الديمقراطي صحيفتان ناظقتان باسمه.

-صحيفة " الحرية" تصدر باللغة العربية.

-صحيفة " الورونوفو" تصدر باللغة الفرنسية.

2-حركة الديمقراطيين الاشتراكين

تم الاعتراف بها قانونا يوم 19 نوفمبر 1983، صحيفة" المستقبل" هي لسان هذا الحزب

3-حزب الوحدة الشعبية

تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 الصحيفة باسم هذا الحزب هي " الوحدة"

4-الحزب الاجتماعي التحرري

تم الاعتراف به قانونا يوم 12 سبتمبر 1988 وكان يحمل اسم التجمع الاشتراكي التقدمي

يصدر هذا الحزب بمجلة " الموقف"

6-الاتحاد الديمقراطي الوحدوي:

تم اعتراف به قانونا يوم 30 نوفمبر 1988 و صحيفة " الوطن" هي اللسان الناطق باسم

هذا الحزب

7-التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات

تم اعتراف به قانونا يوم 25 أكتوبر 2002.

8-حركة التجديد:

تأسست يوم 23 أبريل 1993 محل الحزب الشيوعي التونسي مجلة " الطريق الجديد" هي

الناطقة بلسان الحركة

9-حزب الخضر للتقدم:

تم الاعتراف به قانونا يوم 03 مارس 2006 و إلى جانب هذه الأحزاب السياسية توجد

ثلاث جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان وهي

-الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان 7 ماي 1977.

-الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات العامة 5 ماي 1987.

-فرغ تونس لمنظمة العفو الدولية 12 أبريل 1988

و تم كذلك إحداث هيئة لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية في 7 جانفي 1991 وهي

مكلفة بتقديم الاقتراحات لرئيس الجمهورية من أجل دعم و تطوير حقوق الإنسان و الحريات

الأساسية و تطويرها

* المنظمات الوطنية للعام التونسي للشغل

*الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية

*الاتحاد الوطني للمرأة التونسية

*الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري

*الاتحاد العام لطلبة تونس

-الحياة الجمعياتية

يوجد حاليا بتونس أكثر من 6700 جمعية، 90% منها تم إحداثها بعد تحول السابع من نوفمبر 1987، و تلعب هذه الجمعيات دورا فاعلا في الميادين الاجتماعية و الثقافية و العلمية و الإنسانية و الرياضية، و تساهم الجمعيات النسائية بدورها في تنشيط المجتمع المدني التونسي للتضامن الاجتماعي

*الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

*الاتحاد الوطني للمكفوفين

*الجمعية العامة للقاصرين عن الحركة العضوية

*منظمة الدفاع عن المستهلك

*المنظمة التونسية للتربية الديمقراطية

*جمعية الصحفيين التونسيين

*الاتحاد التونسي لمنظمات الشباب

*الجمعية التونسية للمحامين الشبان

*جمعية الدفاع عن التونسيين بالخارج

*الجمعية التونسية للدفاع الاجتماعي

*الجمعية التونسية للأمهات

*رابطة النساء الاتصاليات

ملحق رقم 02 : كرونولوجيا الثورة 2010

17 ديسمبر

- محمد البوعزيزي ، بائع الخضر المتجول ، يقدم على إحراق نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد (الوسط الغربي التونسي).

18 ديسمبر

- ردا على هذه الحادثة تندلع مواجهات عنيفة في سيدي بوزيد بين الأهالي و قوات الأمن التي استدعيت من المدن المجاورة .

19 ديسمبر

- مظاهر سلمية في سيدي بوزيد يقع تفريقها بالقوة و إيقاف عدد من المتظاهرين ، أطلق سراح البعض منهم إثر تدخل الطرف النقابي بالجهة

21 ديسمبر

- الإحتجاجات تتوسع من مركز ولاية سيدي بوزيد إلى المدن المجاورة ، المكناسي ، الرقاب ، سيدي علي بن عون، منزل بوزيان

22 ديسمبر

- أحد العاطلين عن العمل بسيدي بوزيد ينتحر بصعقة كهربائية إثر تسلقه لأحد أعمدة الكهرباء .
- مظاهرات عنيفة في المكناسي ، منزل بوزيان ، الرقاب ، بن عون ، جملة تطلب بإطلاق سراح الموقوفين ، إحراق محل المعتمدية .
- في القصرين حوالي 15محاميا يقودون مسيرة نحو مقر اتحاد الشغل تضامنا مع أهالي سيدي بوزيد.

23 ديسمبر

- إثر ليلة من المواجهات في سيدي بوزيد ، سيدي علي بن عون ، منزل بوزيان بين المتظاهرين و قوات الأمن ، سكان المكناسي يخرجون في مظاهرة ، و محاولة إنتحار أحد العاطلين عن العمل في زنوش .

24 ديسمبر

- المتظاهرون في سيدي بوزيد يضرمون النار في سيارات الشرطة ، منزل بوزيان الشرطة تقتل متظاهرين أثناء الليل، و موجة من الإعتقالات واقتحام المنازل في المدن المنتفضة، مقتل شاب عمره 26 سنة في منزل بوزيان من قبل عناصر الحرس الوطني.

25 ديسمبر

- إعلان حضر التجول إبتداءا من السادسة مساءا في مدن منزل بوزيان، المكناسي، المزونة، مظاهرات في الرقاب و بئر الحفي ، تجمع أمام مقر الاتحاد بساحة محمد علي بالعاصمة مساندة للتحركات الاجتماعية بالوسط الغربي، وقفة إحتجاجية للنقابيين في سيدي بوزيد ، المكناسي، مظاهرة تطلب بإطلاق سراح الموقوفين و رفع حالة الحصار المفروضة على المدن المنتفضة.
- وقفة إحتجاجية للعاطلين عن العمل في مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل في سبيطلة، تالة.
- تشكلت في تونس لجنة التنمية و الديمقراطية لمساندة أهالي سيدي بوزيد.

26 ديسمبر

- مواجهات عنيفة بين المتظاهرين و قوات الأمن في قرية "الإعتزاز" (Eliatizaz 5 كم عن سيدي بوزيد) .حيث سقط عدد من القتلى و الجرحى. خروج مسيرة سلمية في جلمة مساندة للمتظاهرين في المزونة، النساء ينظمن مسيرة تطالب بإطلاق سراح الموقوفين في منزل بوزيان و رفع حالة الحصار، تجمع في مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بسبيطلة تضامنا مع المنتفضين بسيدي بوزيد، بنقردان(أقصى الجنوب التونسي)

27 ديسمبر

- التحركات الاحتجاجية و التضامنية مع اهالي سيدي بوزيد تتسع الى عدة مدن من البلاد: مكثر، القصرين، تالة، سوسة ، القيروان ، قابس ، مدنين ، جرجيس ، نفطة ، بنزرت، تونس ، أم العرايس ، الرديف ، القفصة . وقد اتخذت من مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل منطلق لها .
- عبد السلام جراد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يتبرء من التجمع الضخم بساحة محمد علي .

28 ديسمبر

- محاولة انتحار بين عروس ، مظاهرات في السبالة ، جملة (مدن من ولاية سيدي بوزيد)، التحركات التضامنية تمتد الى مدن الكاف ،تطاوين ،قفصة، فوسانة ، باجة ، وفي تونس حوالي 300 محامي يتجمعون أمام مقر المحكمة في اشارة تضامنية مع سكان سيدي بوزيد ، وقوات الأمن تتصدى لهم وتوقف البعض منهم .
- بن علي يلقي خطابا يعتبر فيه المنتفضين "مخربين "ارهابيين" و أقلية بيد الخارج ويهدد بالضرب بقوة ايقاف 40 شابا في سليانة اثر مظاهرة تضامنية .

29 ديسمبر

- بن علي يلتقي العائلات الثلاث للشهداء ومن بينها عائلة البوعزيزي (وقع جلبها بالقوة) في قصر قرطاج
- أحد قياديي حزب العمال الشيوعي التونسي يقع إيقافه في قفصة وباجة .

30 ديسمبر

- تعيين وال جديد على سيدي بوزيد ، وفاة أحد الشبان من مدينة منزل بوزيان في المستشفى متأثرا بجراحه منذ بداية الأحداث .
- الإتحاد المحلي للشغل بسيدي بوزيد يدعو الى الاضراب يوم 12 جانفي 2011 مطالبا بإطلاق سراح الموقوفين .
- الحركة التضامنية تنتسح إلى مدن جبنيانة (ولاية سفاقس) ، المنستير (الساحل) ، جربة ، سوسة ، مكثر، الأمن يتدخل بقوة في السبيحة (ولاية القيروان) والنقابيون ينفذون إضرابا عن العمل في حركة تضامنية .

31 ديسمبر

- استجابة لدعوة الهيئة الوطنية للمحامين، نفذ المحامون في تونس وقفة احتجاجية وتبع ذلك تحركات في مدن أخرى، سيدي بوزيد، المهديّة، سوسة، جندوبة، بنزرت حيث وقع تعنيف بعض المحامين في الحامة (ولاية قابس) قوات الأمن تحاصر مقر الإتحاد المحلي للشغل وتمنع السكان من التظاهر تضامنا مع أهالي سيدي بوزيد .

01 جانفي 2011

- النقابيون في المنستير و زمردين(الساحل) يتضامنون مع ضحايا القمع، احتجاجات في نفطة (الجنوب) الكريب (في الوسط).
- الكنفدرالية النقابية الدولية تطالب الحكومة التونسية بوقف العنف ضد المتظاهرين و المضربين و تنصحها بالحوار مع الاتحاد العام التونسي للشغل .

02 جانفي

- مجموعة من "القراصنة" التونسيين (Hakers) الذين يعرفون بأنونيموس (Anonymes) تمكنوا من تعطيل بعض المواقع الحكومية على الأنترنت وخاصة موقع الحكومة التونسية ووكالة الاتصال الخارجي.

03 جانفي

- مواجهات عنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين بالحنشنة، إضراب تضامني لأساتذة التعليم الثانوي بمنزل عبد الرحمان ومنزل جميل (بنزرت)
- عماد المحامين تقرر يوم 06 جانفي لإدانة القمع الذي أدى إلى سقوط ضحايا.

04جانفي

- استمرار المواجهات بين الشبان وقوات الأمن، إيقاف الدروس، قطع الطريق بين أم العرايس و قفصة من قبل محتجين.
- إضرابات و مظاهرات للتلاميذ و الطلبة في سوسة، وفاة محمد البوعزيزي في المستشفى متأثرا بجراحه.

05 جانفي

- آلاف الأشخاص يشاركون في جنازة محمد البوعزيزي، إيقاف عدد من الشباب في تالة اثر اقتحام منازلهم من قبل قوات الأمن .
- إضراب المؤسسات التعليمية في منزل بوزيان، محاولة إنتحار أحد الشبان في المتلوي (الجنوب) قيادة الإتحاد و على رأسها عبدالسلام جراد تصوت على التضامن مع المحتجين و تطالب بإصلاحات ديمقراطية .

06 جانفي

- أم العرايس المحتجون ينفذون إعتصاما فوق السكة لمنع نقل الفوسفات، المحامون ينفذون إضرابا في كل محاكم البلاد و نسبة نجاحه تصل إلى 95% تلاميذ صفاقس، جبنيانة ، القيروان، أريانة ينفذون إضرابا و يشتبكون مع قوات الأمن .

07 جانفي

- الرقاب : الشرطة تطلق الرصاص الحي على المتظاهرين مما أدى إلى سقوط جرحى نقل البعض منهم إلى مستشفى صفاقس.
- المواجهات تستمر في تالة، أكثر، و تبدأ في في غار الدماء (الشمال الغربي).

08 جانفي

- مسيرة كبرى في سيدي بوزيد و مواجهات عنيفة في فريانة (القصرين) و المكناسي و عدة إيقافات، في تالة مقتل أحد الشبان إثر إصابته بالرصاص و جرح عدد آخر، محاولتي الانتحار في القصرين و سيدي بوزيد و مفتي الجمهورية يصدر فتوى تحرم الانتحار و يدعو التونسيين إلى عدم الصلاة على المتوفيين لإدانة هذه الأعمال التي يجرمها الإسلام .

09 جانفي

- الشرطة تطلق النار على المتظاهرين في القصرين، تالة، الرقاب خلال يومين من المواجهات سقط حوالي 25 ضحية ، 19 في تالة و القصرين و الرقاب و عشرات الجرحى حالتهم خطيرة، نزول الجيش في تالة .

10 جانفي

- سقوط 08 شهداء في القصرين نتيجة إستخدام الرصاص و عدد آخر من الجرحى. إنطلاق مظاهرات و مسيرات تضامنية في عدة مدن: تونس، جندوبية، بنقردان ، القيروان، سوسة، قرمبالية ، الكاف، تاجروين. مقرات التجمع تتعرض للحرق من قبل المتظاهرين . الإعلان عن تعليق الدروس بالنسبة لكافة المستويات بداية من 11 جانفي .
- بن علي يلقي خطابا يدعو فيه إلى التهدئة و يلقي بالمسؤولية على أطراف خارجية و يعتبر ما يقع بالعمل الإرهابي .

11 جانفي

- مواجهات عنيفة في قصر قفصة بين المتظاهرين و قوات الأمن ينجر عنها عدة إيقافات.

- مظاهرات إحتجاجية في تونس، باجة، بنقردان ضد القمع و العنف الذي سلط على الشباب الثائر في الوسط الغربي.
- الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل تقرر تنظيم إضراب عام في تحرك إحتجاجي ضد إستخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين في سيدي بوزيد و القصرين.
- الشرطة تقوم بتعنيف الفنانين الذين نظموا وقفة إحتجاجية أمام المسرح البلدي بالعاصمة.
- عزل بن علي للجنرال رشيد عمار لرفضه الأمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين و بسبب تحفظه على عمليات القمع البوليسي.

12 جانفي

- بن علي أقال وزير الداخلية رفيق بالحاج قاسم و أعطى الأوامر لتوسيع عمليات الإيقاف في الأحداث الجارية، إضرابات عامة في عدة مدن خاصة بصفاقس ثاني مركز صناعي بتونس قد تجاوز عدد المتظاهرين 100 ألف.
- انتشر الجيش لأول مرة بالعاصمة في الأماكن الرئيسية و أمام عدة مؤسسات و تم إعلان حضر التجوال بداية من الثامنة مساء بتونس .
- تواصل سقوط الضحايا بمدينة دوز، قتل أستاذ جامعي بطلقة نارية على مستوى الرأس و كان لهذه الحادثة صداها حتى في فرنسا لأن الضحية حامل الجنسية الفرنسية و يدرس بإحدى الجامعات الفرنسية .

13 جانفي

- أصبحت الثورة شاملة و قد صرح بن علي في الخطاب الثالث عبر شاشة التلفزة أنه تمت مغالطته من قبل المقربين منه و أعلن بأنه لن يترأس للانتخابات الرئاسية لسنة 2014، و القيام بإصلاحات سياسية و منع إطلاق الرصاص على المتظاهرين و التخفيض في الأسعار .
- الشعب لم يثق بوعود الرئيس في نفس اليوم سقط العديد من الضحايا منهم 15 بتونس و تم إحراق عدة ممتلكات من قصور للمقربين من بن علي و زوجته خاصة بالحمامات و بسوسة .

14 جانفي

- مظاهرة كبرى انطلقت من ساحة محمد علي (مقر الاتحاد العام التونسي للشغل) متجاوزة الحواجز الأمنية و سيطرت على شارع الحبيب بورقيبة و تجمهر الآلاف منهم أمام مبنى وزارة الداخلية و قد رفع آلاف المتظاهرين بصوت واحد شعار « Dégage - Game - over » في حدود الخامسة مساء تم الإعلان عن فرار بن علي و زوجته نحو المملكة

العربية السعودية و على عكس مبادئ إنتقال السلطة حسب الدستور التونسي أعلن الوزير الأول محمد الغنوجي توليه رئاسة الجمهورية بالوكالة.

- تم إيقاف بعض المقربين من بن علي خاصة الجنرال علي السرياطي مدير الأمن الرئاسي و بعض الأفراد من عائلة ليلي بن علي و من بينهم عماد الطرابلسي.

15 جانفي

- أعلن المجلس الدستوري أن منصب رئاسة الجمهورية شاغر و أسند إلى رئيس البرلمان فؤاد المبرع رئاسة الجمهورية المؤقت مستندا إلى الفصل 57 من الدستور وكلف محمد الغنوجي بتشكيل حكومة جديدة .
- سجلت ليلة 14 جانفي أعمال نهب و عنف مسلح ضد المدنيين في عدة جهات بالبلاد، اتهم بذلك مليشيات الدستوري الديمقراطي والحرس الرئاسي، توفي عدد هام أثناء عمليات فرار منظم للمساجين
- تم تكوين لجان شعبية لحماية المواطنين في كل مكان.

16 جانفي

- رغم إيقاف عديد العناصر من الحرس الرئاسي من طرف الجيش سادت حالة عامة من الانفلات الأمني في ظل انسحاب قوات الأمن
- دعا لاتحاد العام التونسي للشغل إلى حل الشغب المهنية للمجتمع الدستوري الديمقراطي

17 جانفي

- تشكيل حكومة الغنوشي الأول مثل فيها الوزراء التجمعيون الغالبية من انضمام ثلاثة وزراء من المعارضة منتمين للحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجدد (الحزب الشيوعي سابقا) والتكتل من أجل الحريات والعمل وشملت هذه الحكومة في البداية وزراء ممثلين للاتحاد العام التونسي للشغل وبعض الوزراء المستقلين لكن ذلك قوبل بعدة مظاهرات في عدة مدن مطالبة بحل التجمع.

18 جانفي

- أمام الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي المعتبرة حكومة بن علي انسحب كل من اتحاد الشغل وحزب التكتل منها

19 جانفي

- الحزب الديمقراطي التقدمي تعرض لانتقادات ولاستقالات بعض مناضليه احتجاجا على سياسة القيادة المتهمة بالتعاون مع أعداء الثورة عديد الأحزاب ذات التوجه اليساري تمكنت من الحصول على الاعتراف بها رسميا.

20 جانفي

- تم الإعلان عبر شاشا التلفزة عن إيقاف 33 فردا من عائلة بن علي وزوجته ليلي الطرابلسي. تمكن المتظاهرون من إنزال رمز التجمع الدستوري الديمقراطي من المقر المركزي وإعلان المكان مقر الثورة الشعب. أصدرت الحكومة قانون العفو التشريعي العام. تتم الإعلان عن تكوين جبهة يسارية تحت اسم جبهة 14 جانفي، من بين أبرز مكوناتها حزب العمال الشيوعي التونسي برئاسة حمة الهمامي وحركة الوطنيين الديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي.

21 جانفي

- المتظاهرون يصرون على استقالة الحكومة رافعين شعار: بن علي في السعودية وعصابته دائما في السلطة، أقيمت صلاة جماعية بالقصبة (أمام الوزارة الأولى) أعوان الأمن تظاهروا بعدة جهات معلنين مناصرتهم للثورة وطالبوا بنقابة.

22 جانفي

- مظاهرة لأعوان الأمن والحرس الوطني بشارع ورقيبة متبرئين من قتل الشهداء.

23 جانفي

- أعداد كبرى من الثوار انطلقوا في مسيرة من المدن الداخلية نحو العاصمة أطلقوا عليها قافلة الحرية "قدموا من الوسط الغربي للبلاد التونسية (بوزيد، منزل بوزيان، الرقاب، القصرين، تالة....) ومن الجنوب (الحامة، دوز، قبلي، قفصة....) ومن صفاقس ونابل.... أقاموا مخيمات بالقصبة أمام مقر الحكومة مصممين على إجبار الحكومة على الاستقالة معتبرين إياها امتدادا لحكومة بن علي.

24 جانفي

- مدرسوا التعليم الأساسي والثانوي أضربوا وأكدوا على ضرورة استقالة حكومة الغنوشي

- جورج فيلمان (G.Feylman) مساعد وزير الشؤون الخارجية الأمريكية يزور تونس.

25 جانفي

- مئات من المظاهرين بتونس وسوسة دعوا إلى إستئناف الدروس وعبروا عن مساندتهم للحكومة. تمت تغطية المظاهرات من قبل وسائل الإعلام الرسمية عبد الله القلال (الوزير السابق للداخلية ورئيس مجلس المستشارين) قدم استقالته من منصبه.

26 جانفي

- قامت ميليشيات التجمع الدستوري الديمقراطي بمهاجمة المعتصمين بالحجارة والأسلحة البيضاء دون أن ينجحوا في فك الاعتصام. مظاهرات كبرى بالمدن الداخلية (صفاقس القيروان.....) تندعو لاستقالة حكومة الغنوشي.
- 15 حزبا سياسيا تحالفوا مع الاتحاد العام التونسي للشغل لإقالة الحومة.

27 جانفي

- استقالة وزير خارجية حكومة الوحدة الوطنية. كمال مرجان. تواصل اعتصام القصبية رغم تهديد الميليشيات وأعدان الأمن وقساوة الطقس (أمطار وبرد)ط
- تواصل المسيرات المناهضة للحكومة بأبرز المدن وخاصة بيوند (85 آلاف متظاهرا) وقبلي وبنزرت وتورز ومدنين وصفاقس وسوسة. تم القيام بتحويل في حكومة الغنوشي إبعاد أربعة وزراء من حكومة بن علي وهم كمال مرجان والرويسي ورضا قريرة وأحمد فريعة آخر وزير للداخلية في حكومة بن علي.

28 جانفي

- الحكومة تقرر فك اعتصام القصبية بالقوة حيث تمت مهاجمة المعتصمين بالقنابل المسيلة للدموع والعنف باستعمال مختلف الوسائل وتم جرح عديد الشبان وتمت إحالة 28 موقوفين على القضاء في اليوم الموالي لفك الاعتصام بالقوة.

29 جانفي

- مظاهرة بدعوة من جمعية النساء الديمقراطيات بشارع بورقيبة سرعان ما تم قمعها

30 جانفي

- نم الحزب الديمقراطي التقدمي الذي يترأسه وزير التنمية الجهوية في حكومة الغنوشي اجتماعا عاما في تونس زعيم الحركة الإسلامية راشد الغنوشي يعود من المنفى بعد 21 عاما ويحظى باستقبال الآلاف من أنصاره بمطار تونس قرطاج.

21 جانفي

- ندد الاتحاد العام التونسي للشغل بعمليات القمع ضد القصة اقتحام أعداد كبيرة من أعوان الأمن مقر وزارة الداخلية مطالبين بالرفع في الأجور وتمكينهم من نقابة وقد تم إجلاء الوزير من مكتبه من قبل عناصر من قوات الجيش المرابطة بالوزارة. مظاهرة وإضراب عام بالقصرين ردا على فك اعتصام القصة بالقوة.

1 فيفري

- تسمية 42 واليا جديدا وتم طرد 19 منهم من قبل السكان معتبرين إياهم بقايا النظام السابق ومن التجمعيين

4 فيفري

- وزير الداخلية صرح بوفاة موقوفين بسبب اختناق بالغاز في مركز الحرس ببوزيد. يذكر أ عملية القتل متعددة من قبل ميليشيات التجمع الدستوري الديمقراطي لإخفاء الحقائق. في الكاف (الشمال الغربي) وفاة 4 شبان وجرح 17 في مواجهات عنيفة مع قوات الأمن

6 فيفري

- قرر وزير الداخلية 'إيقاف الجمع الدستوري الديمقراطي. وقد وجهت قافلة تضم آلاف المواطنين من تونس إلى سيدي بوزيد لشكر متساكنيها. وقد التأم هناك تجمع كبير ضم مئات الآلاف من المشاركين في الثورة.

فيفري

- تكون بمقر عمادة المحامين بتونس. المجلس الأعلى لحماية الثورة. وقد وقع على النص التأسيسي ثمانية وعشرون حزبا سياسيا. جمعيات ونقابات من أهمها الاتحاد العام التونسي للشغل. المحامين. القضاة. نقابة الطلبة....وقد نزل آلاف التونسيين إلى الشوارع احتفالا بالثورة المصرية. وتظاهر بضع عشرات من حزب التحرير. أمام كنيس اليهود بالعاصمة وانتقدت هذه المظاهرة بشدة من الرأي العام والقوي السياسية التونسية.

12 فيفري

- بدعوة من جمعية القضاة التونسيين التأم اجتماع عام لقضاة التونسيين وقد طالبوا بالتفريق بين السلطة ويرفع السلطة السياسية يدها على القضاء كما نظم تجمع بالعاصمة لجهة 14 جانفي ضم بعض الآلاف. وقد توجهت قافلة ضمت مئات المحامين نحو مدينة سيدي بوزيد مهد الثورة.

13 فيفري

- استقالة وزير الشؤون الخارجية، أحمد ونيس، بعد أن أثارت تصريحاته المعادية للثورة وموافقة من وزير الخارجية الفرنسية، العديد من الاحتجاجات.

15 فيفري

- إلغاء حظر التجول والتمديد في حالة الطوارئ.

17 فيفري

- بلية تونس تقرر إعادة تسمية شارع 7 نوفمبر بشارع محمد البوعزيزي

20 فيفري

- اللجان الجهوية لحماية الثورة تنظم اعتصاما بالقصبة بالعاصمة حيث توافدت أعداد هامة من الممثلين لهذه اللجان واستقرت بساحة الحكومة. وقد تدفقت الوفود من كل الجهات، جرجيس، بن قردان، قابس، دوز، قبلي، دقاش، المتلوي، الرديف، الحفي، الرقاب، بوزيان، سيدي بوزيد، الفصرين، تالة، توزر، تطاوين، قفصة، الحامة، صفاقس، جبنيانة، بوعرقوب، تونس،.... وقد طالبت استقالة حكومة الغنوشي الثانية، مجلس تأسيسي حكومة مصالحة وطنية، حل التجمع الدستوري الديمقراطي، حل مجلس النواب والمستشارين.

25 فيفري

- تجمع مئات الآلاف من التونسيين بالقصبة لمساندة مطالب المعتصمين بساحة احكومة في المقابل صنفت عمليات القمع ولتعنيف للاحتجاجات على أنها من مظاهر الثورة المضادة.

26 فيفري

- عمليات حرق ونهب بمغازات ومؤسسات بشارع الحبيب بورقيبة والطرق المجاورة له بالعاصمة نظمتها أطراف مجهولة. ولتركيز الأمن، منعت وزارة الداخلية التجول بهذا

الشارع الرئيسي. كما سجلت عمليات حرق ونهب بمدينة القصرين. وقد أوقفت قوات الجيش سيارتين عثرت فيهما على أسلحة وأموال. ويشتهر أن يكون السائقان من المحرضين على الإضرابات بالجهات.

27 فيفري

● استقالة محمد الغنوشي تحت تأثير الاعتصامات والتظاهرات بالعاصمة وبقية مناطق البلاد. وقد عين الرئيس المؤقت المحامي التجمعي والوزير السابق لبورقيبة الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة وكلفه بتشكيل حكومة جديدة.

1 مارس

● حصول حركة النهضة الإسلامية على تأشيرة قانونية كحزب سياسي وقد قدم الوزيران أحمد نجيب الشابي (عن الحزب الديمقراطي التقدمي) وأحمد إبراهيم (عن حزب التجديد) استقالتهما من الحكومة بسبب القانون الذي منع مشاركة أعضاء الحكومة في الانتخابات المقبلة.

2 مارس

● تأجيل قضية حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، التي رفعها وزير الداخلية بأسبوع.

3 مارس

● رفع فريق من المحامي (25 محامي) قضية ضد 15 قياديا في التجمع الدستوري الديمقراطي. وقد أعلن الرئيس المؤقت فؤاد المبرع عن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم 24 جويلية 2011. كما منحت وزارة الداخلية تراخيص لـ 8 أحزاب جديدة وتقرر وضع فريق بالحاج قاسم، وزير الداخلية في عهد بن علي، تحت الإقامة الجبرية.

4 مارس

● رفع اعتصام القصة. وقد عبر المعتصمون عن رضاهم عن النتائج التي حققوها. وقد اتهم الوزير الأول الباجي قائد السبسي بن علي بالخيانة العظمى.

6 مارس

● إيقاف مجموعة من المشاغبين بقفصة.

7 مارس

- الباجي القايد السبسي يعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة. وقد حافظ تقريبا جل وزراء الغنوشي على مناصبهم. وتحت تأثير الضغط الشعبي أعلنت وزارة الداخلية عن حل البوليس السياسي.

8 مارس

- 10 أحزاب سياسية تتحصل على التأشيرة ومن بينها حزبان برئاسة وزيرين سابقين لبن علي. وبذلك أصبح عدد الأحزاب السياسية بتونس 31

9 مارس

- المحكمة الابتدائية تقرر حل التجمع الدستوري الديمقراطي.

10 مارس

- المحكمة الإدارية تعلن أن المرتبات والمنح الممنوحة لمجلس النواب ومجلس المستشارين غير قانونية.

11 مارس

- إيقاف المستشارين المقربين من علي بن ضياء وعبد الوهاب عبد الله بتهم الفساد واستغلال النفوذ.

15 مارس

- الرئيس الجزائري بوتفليقة يستقبل الوزير الأول التونسي ويقدم إلى تونس مساعدة بـ 100 دولار.

16 مارس

- الملك محمد السادس يستقبل الباجي قايد السبسي.

17 مارس

- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. تعقد اجتماعها الأول وقد انتقدت هذه الهيئة من قبل العديد من الأحزاب ومن شباب الثورة واعتبروها لا تمثلهم.

18 مارس

- مجلس الوزراء يصدر مرسوما لحل مجلس النواب والمستشارين

29 مارس

- إصدار مرسوم لانتزاع ممتلكات 114 شخصا من المقربين من الرئيس المخلوع لفائدة الدولة التونسية وخاصة حصصهم من شركتي الاتصالات أونج وتونيزيانا.

11 أبريل

- التجمع الدستوري الديمقراطي يحل بصفة نهائية. وفي نفس اليوم أعلنت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة عن مشروع قانون يمنع أعضاء هذا الحزب ووزراء بن علي وجميع المناشدين له للترشح في انتخابات 2014 من حقهم من المشاركة في الانتخابات المقبلة الدولة.

6 ماي

- مجلس الوزراء يصادق على الصياغة الجديدة للبند المتعلق بمشروع مرسوم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي حيث يمنع من الترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي كل وزراء بن علي التجمعيين. وكل المسؤولين عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وكل المناشدين لبن علي للترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2014.

17 ماي

- صدور مرسوم 10 ماي المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

28 ماي

- الحكم غيابيا على علي بـ 66 سنة سجنا

8 جوان

- تأجيل انتخاب المجلس التأسيسي إلى يوم 23 أكتوبر 2011

15 جويلية

- تدخل الأمن لفك اعتصام القصبة 3

15 أوت

- مئات من التونسيين ينزلون على الشارع للمطالبة باستقلالية القضاء.

01 أكتوبر

- إنطلاق الحملة الانتخابية للمجلس التأسيسي

16 أكتوبر

- آلاف التونسيين يتظاهرون بالعاصمة للمطالبة بحرية التعبير ورفض العنف.

20-22 أكتوبر

- الإنتخابات في الخارج للمجلس التأسيسي

23 أكتوبر

- انتخابات المجلس التأسيسي وفوز حركة النهضة الإسلامية ب، 89 مقعدا من مجموع 2017.

22 نوفمبر

- المجلس التأسيسي ينتخب النائب مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل رئيسا له.

12 ديسمبر

- المجلس التأسيسي ينتخب المنصف المرزوقي رئيسا للجمهورية

22 ديسمبر

- تقديم الحكومة الجديدة رئاسة حمادي الجبالي أمام المجلس التأسيسي.

المصدر:مجموعة مؤلفين ، الثورة في تونس من خلال الوثائق،، المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب، تونس 2012

المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل لدى الوزير الأول

استقبل السيد محمد الغنوشي الوزير الأول مساء يوم الجمعة 7 جانفي 2011 المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل يتقدمه الأخ عبد السلام جراد الامين العام. وقد حضر هذا اللقاء عدد من أعضاء الحكومة السادة: محمد النوري الجويني وزير التنمية والناصر الغربي وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، ومحمد العقربي وزير التكوين المهني والتشغيل. وزهير المظهر وزير الوظيفة العمومية، وحكيم بوراي الكاتب العام للحكومة.

وقد استهل الوزير الأول هذا الاجتماع بعد الترحيب بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بإعطاء بسطة شاملة عن مختلف القرارات التي تم اتخاذها خلال الايام الأخيرة وعلى أثر الأحداث التي شهدتها جهة سيدي بوزيد وتخص التنمية الجهوية وتقرير مختلف برامج التشغيل بصفة عامة وتشغيل أصحاب الشهادات العليا بصفة خاصة مفصلا ذلك باعتبار ما رصد من اعتمادات لكل الولايات الداخلية ضمن برامج محددة ومدققة.

وإثر ذلك تدخل الأمين العام مبديا موافق الاتحاد من مختلف المسائل التي جرت وضرورة القضاء على الأسباب التي تخص التوازنات التنموية للجهات الداخلية بالبلاد وقضايا الشغل مؤكدا على ما تم التنبيه إليه من خلال الدراسات التي تمت في الغرض من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل والتي تخص التنمية بجهات قفصة والكاف وسيدي بوزيد ومشددا على الإسراع بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها وتعزيز الحوار بين كل الأطراف المعنية بقضايا المجتمع والتعاون على مضاعفة الجهد فيما يتعلق بالتشغيل ومؤكدا على ضرورة بعث صندوق للبطالة تتكاثف فيه مجهودات المجموعة الوطنية للأخذ بأيدي شبابنا في انتظار توفير الشغل اللائق له. كما أكد على ضرورة تعزيز حرية الإعلام واضطلاعه بدوره كاملا بكل مسؤولية وشفافية كي لا يترك مجالات لقنوات أخرى ومصادر تملأ هذا الفراغ الذي يتركه الإعلام الوطني.

وأكد على الدور الوطني للاتحاد الذي يتحمل مسؤولياته كاملة في مثل هذه الظروف وتدخل كل أعضاء المكتب في كل هذه المحاور وغيرها مشددين عليها ومفصلين لها بإبلاغ مواقف الاتحاد خدمة لتونس وشعبها.

المصدر : الشعب الإلكترونية، الأحد 25 فيفري 2012

ملحق رقم 04

المجلس الدستوري

قرار بالإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائية

إن المجلس الدستوري،

بعد إطلاعه على الرسالة الموجهة إليه من قبل الوزير الأول بتاريخ 15 جانفي 2011 ،

و بعد إطلاعه على أحكام الفصل 57 من الدستور فيما يخص شغور منصب رئاسة الجمهورية

و حيث اتضح خاصة من الرسالة المذكورة أن الرئيس زين العابدين بن علي غادر البلاد التونسية دون أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول وفقا لأحكام الفصل 56 من الدستور .

و حيث أنه لم يقدم استقالته من مهامه على رأس الدولة.

و حيث أن المغادرة تمت في الظروف القائمة بالبلاد، و بعد الإعلان عن حالة الطوارئ،

وحيث أن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما تقتضيهما واجبات مهامه، وهو ما يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من الدستور .

يعلن :

أولاً: الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية .

ثانياً : إن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورامهام رئاسة الثوار بصفة مؤقتة .

يتم إبلاغ هذا الاعلان الى كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين .

ينشر هذا الاعلان بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر هذا القرار في الجلسة المنعقدة بمقر المجلس الدستوري بباردو يوم السبت 15 جانفي 2011.

الرئيس: السيد فتحي عبد الناظر

الاعضاء :

السيدة فايزة الكافي السيد غازي الجريبي

السيد المنجي الخضر السيد محمد رضا بن حماد

السيد محمد كمال شرف الدين السيد نجيب بلعيد

السيد ابراهيم البرتاجي السيدة حميدة العريف

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 18 جانفي، 2011 ص 12

ملحق رقم 05

مرسوم أحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

إن رئيس الجمهورية المؤقت

باقترح من الوزير الأول

بعد الاطلاع على الفصلين 28 و57 من الدستور

وعلى القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004 المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تم إتمامه بالقانون الأساسي عدد 32 لسنة 2006 المؤرخ في 22 ماي 2006 وخاصة الفصل 32 منه .

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما تم تنقيحها واتمامها بالنصوص اللاحقة .

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 09 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض الى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور .

وعلى الأمر عدد 400 لسنة 1969 المؤرخ في 07 نوفمبر 1969 المتعلق بإحداث وزارة أولى وضبط وظائف الوزير الأول .

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الفصل الأول :

تحدث هيئة عمومية مستقلة تدعى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي الديمقراطي"

الفصل الثاني :

تتعهد الهيئة بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي ، ولها إبداء الرأي بالتنسيق مع الوزير الأول حول الحكومة .

الفصل الثالث :

تتكون الهيئة من:

رئيس يتم تعيينه بأمر من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني والسياسي ، نائب رئيس يتم من الشخصيات السياسية ومكونات المجتمع المدني المشاركة في الهيئة باقتراح منها .

- مجلس متكون من شخصيات سياسية وطنية وممثلين عن الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة والجهات ممن شاركوا في الثورة وساندوهم يتم تعيينهم بقرار من الوزير الأول وباقتراح من الهياكل المعنية ، وتتولى ضبط التوجهات الكفيلة بملائمة التشريعات المتصلة بالحياة السياسية بما يتوافق مع متطلبات تحقيق الانتقال الديمقراطي ولها اتخاذ ما تراه من اقتراحات لضمان استمرارية المرفق العمومي الديمقراطي ولها اتخاذ ما تراه من اقتراحات لضمان استمرارية المرفق العمومي وتجسيم أهداف الثورة ومطالبها
- لجنة خبراء متكونة من أخصائيين يعينهم رئيس الهيئة لا يقل عددهم عن العشرة ، تتولى صياغة مشاريع القوانين المعدة من طرف اللجنة على الهيئة المصادقة عليها قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية .
- مقرر عام، يدون أعمال الهيئة في محاضر جلسات يعين بناء على اقتراح من الهيئة.
- ناطق رسمي باسم الهيئة تختاره هذه الأخيرة من بين أعضائها لمدة محددة لضمان التداول.

الفصل الرابع:

يسهر رئيس الهيئة على حسن سير أعمالها ويدير جلساتها ويتولى حفظ وثائقها لدى الغير. ويمكن ويمكن له تفويض كامل صلاحياته أو بعضها لنائبه أو لأحد أعضاء الهيئة.

الفصل الخامس:

تتخذ الهيئة قراراتها بالتوافق وإن تعذر بالأغلبية ويكون صوت الرئيس مرجحا عند تساوي الأصوات، ويحضر أعضاء لجنة الخبراء أشغال الهيئة وليس لهم حق التصويت. وتخصص جلسة دورية للمتابعة وتضمن ملاحظات الهيئة بمناسبة هذه الجلسات وقراراتها صلب تقرير يرفع إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيس الجمهورية وإلى الوزير الأول.

الفصل السادس:

يمكن عند الاقتضاء لرئيس اللجنة بعد استشارتها إحداث لجان مختصة في مواضيع معينة تدرج ضمن مشمولاتها

الفصل السابع:

تجتمع الهيئة بدعوة من رئيسها أو من ثلثي أعضائها وتكون مداولاتها سرية. ولا تكون جلساتها شرعية إلى متى توفر النصاب بحضور أكثر من نصف أعضائها.

الفصل الثامن

تحمل المصاريف المتعلقة بأعمال الهيئة بما في ذلك مصاريف تنقل وإقامة أعضائها على ميزانية الوزارة الأولى.

الفصل التاسع:

يرفع رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي لرئيس الجمهورية وللوزير الأول لآرائها واقتراحاتها وتقريرا حول أشغالها وما أنجزته ضمن مشمولاتها وتسهر الهيئة بالتنسيق مع الوزير الأول على متابعة تنفيذ ما اقترحته لتجسيم أهداف الثورة ولضمان حسن سير المرفق العام وتحقيق الانتقال الديمقراطي.

الفصل العاشر:

الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 18 فيفري 2011

تركيبة مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

القائمة الكاملة لأعضاء المجلس:

ممثلون عن الأحزاب السياسية

- 1- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، أحمد الخصوخوسي.
- 2- حركة التجديد، سمير الطيب
- 3- الحزب الديمقراطي التقدمي، منجي اللوز
- 4- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، مولدي البحيري
- 5- حركة النهضة، نور الدين البحيري
- 6- الحزب الاشتراكي اليساري، البشير العبيدي
- 7- حزب العمل الوطني الديمقراطي، محمد جمور
- 8- حزب تونس الخضراء، عبد القادر الزيتوني
- 9- حزب الإصلاح والتنمية، محمد القوماني

- 10- حركة الوطنيين الديمقراطيين، شكري بلعيد
- 11- حركة الوحيدين الأحرار، بشير البجاوي
- 12- المؤتمر من أجل الجمهورية سمير بن عمر

ممثلوا الهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني:

- 1- الاتحاد العام التونسي للشغل، منصف اليعقوبي ورضا بوزريية
- 2- الهيئة الوطنية للمحامي، سعيدة العكري
- 3- جمعية القضاء التونسيين أحمد الرحموني
- 4- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، مختار الطريفي
- 5- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، سناء بن عاشور
- 6- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، راضية بالحاج زكري
- 7- العمادة الوطنية للأطباء، محمد نجيب الشعبوني
- 8- المجلس الوطني للحريات بتونس، عمر المستيري
- 9- الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، سمير ديولو
- 10- جمعية حرية وإنصاف، محمد النوري
- 11- نقابة الصحفيين التونسيين، نجيبة الحمروني
- 12- نقابة الأطباء الأخصائيين للممارسة الحرة، فوزي الشرفي
- 13- حركة تحديث الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، قيس

السلامي

- 14- منظمات المهاجرين، كمال الجندوبي ومحمد لخضر لالة
- 15- الجمعية الوطنية لغرف عدول الإسهاد، عماد عميرة

شخصيات وطنية

- 1- مصطفى الفيلاي
- 2- العياشي الهمامي
- 3- جلييلة بكار
- 4- أنور بن قدور
- 5- محمد البصيريوبعبدلي
- 6- فرحات القمرتي
- 7- منير قراجة
- 8- منجي بن عثمان
- 9- محمد الصغير أولاد أحمد
- 10- إبراهيم بودربالة

- 11 عبد العزيز المزوغي
- 12 عبد الستار بن موسى
- 13 عبد الجليل بوراي
- 14 منصف وناس
- 15 عبد الحميد الأقرش
- 16 سفيان بالحاج محمد
- 17 هادية جراد
- 18 علي المحجوبي
- 19 مختا اليحياوي
- 20 عبد المجيد الشرفي
- 21 محمود الذوادي
- 22 محمد بوزغيبية
- 23 سامي الجربي
- 24 نورة البورصالي
- 25 درة محفوظ
- 26 خديجة الشريف
- 27 زينب فرحات
- 28 لزهر العكري
- 29 هالة عبد الجواد
- 30 محسن مرزوق
- 31 لطيفة لخضر
- 32 حسين الديماسي
- 33 منجي ميلاد
- 34 عدنان الحاجي
- 35 سمير الرابحي
- 36 سامية البكري
- 37 علياء الشريف
- 38 أحلام بالحاج
- 39 كلثوم كنو
- 40 جليبر نقاش

ملحق رقم 06

مرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات

إن رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على القانون الأساسي عدد 80 المؤرخ في 26 جويلية 1993 المتعلق بانتصاب المنظمات غير الحكومية بالبلاد التونسية .

وعلى القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات .

وعلى القانون عدد 08 لسنة 1968 المؤرخ في 08 مارس 1968 المتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته .

وعلى المرسوم عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلق بأحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي .

وعلى المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 11 أبريل 1970 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية .

وعلى الأمر عدد 118 لسنة 1970 المؤرخ في 11 أبريل 1970 المتعلق بتنظيم مصالح الوزراء الأولى وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته .

وعلى مداولة مجلس الوزراء:

يصدر المرسوم الآتي نصه :

الباب الأول

المبادئ العامة

الفصل 01:

يضمن هذا المرسوم حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها والى تدعيم دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها.

الفصل 02 :

الجمعية اتفاقية بين شخصين أو أكثر يعملون بمقتضاها وبصفة دائمة على تحقيق أهداف باستثناء تحقيق أرباح .

الفصل 03 :

تحتزم الجمعيات في نظامها وتمويلها مبادئ دولة القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان كما ضبطت بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية .

الفصل 04 :

يحجز على الجمعية :

أولا : أن تعتمد في نظامها الأساسي أو في بياناتها أو في برامجها أو في نشاطها الدعوة الى العنف والكراهية والتعصب والتمييز على أسس دينية أو جنسية أو جهوية .

ثانيا : أن تمارس الأعمال التجارية لغرض توزيع المال على أعضائها للمنفعة الشخصية أو استغلال الجمعية لغرض التهرب الضريبي .

ثالثا : أن تجمع الأموال لدعم أحزاب سياسية أو مرشحين مستقلين الى انتخابات وطنية أو جهوية أو محلية وأن تقدم الدعم المادي لهم و لا يشمل هذا التحجير حق الجمعية في التعبير عن آراءها السياسية ومواقفها من قضايا الشأن العام .

الفصل 05 :

للجمعية :

أولا : حق الحصول على المعلومات .

ثانيا : حق إقامة الاجتماعات والتظاهرات والمؤتمرات و ورشات العمل وجميع الأنشطة المدنية الأخرى

رابعاً: حق نشر التقارير والمعلومات وطبع المنشورات واستطلاع الراي

الفصل 7:

تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة الي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلا أو قانونا أو ضغط أو اي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا المرسوم.

الباب الثاني: تأسيس الجمعيات وتسييرها

الفصل 8:

أولاً: لكل شخص طبيعي تونسي أو أجنبي مقيم في تونس حق تأسيس جمعية أو الانتماء إليها أو الانسحاب منها أحكام هذا المرسوم

ثانيا: يشترط في الشخص الطبيعي المؤسس ان لا يقل عمره عن ستة عشر (16) سنة

الفصل 9:

لا يمكن أن يكون مؤسس ومسيرو الجمعية ممن يضطلعون بمسؤوليات ضمن الهياكل المركزية المسيرة للأحزاب السياسية

الفصل 10:

أولاً: يخضع تأسيس الجمعيات إلى نظام التصريح

ثانياً: على الراغبين في تأسيس جمعية أن يرسلوا إلى الكاتب العام للحكومة مكتوباً مضمون الوصول مع الاعلام بالبلوغ يتضمن:

تصريحاً ينص على اسم الجمعية وموضوعها وأهدافها ومقرها ومقراً فروعها إن وجدت

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للأشخاص الطبيعيين التونسيين المؤسسين للجمعية او من بطاقة تعريف الولي عند القضاء
- نسخة من شهادة الإقامة في ما يخص الاجانب
- نظيرين من النظام الاساسي ممضين من طرف المؤسسين او من طرف المؤسسين او من يمثلهم ويجب الذي يتضمن النظام الاساسي ما يأتي:
 - 1- الاسم الرسمي باللغة العربية وبلغة اجنبية عند الاقتضاء
 - 2- عنوان المقر الرئيسي للجمعية

بياناً لأهداف الجمعية ووسائل تحقيقها

شروط العضوية وحالات وحقوق انتهائها وحقوق العضو وواجباته

بيان الهيكل التنظيمي للجمعية وطريقة الانتخاب وصلاحيات كل هيئة من هيئاتها

تحديد الجهة داخل الجمعية التي لها صلاحية تعديل النظام الداخلي واتخاذ قرار الحل او الاندماج او التجزئة

تحديد طرق اتخاذ وآليات فض النزاعات

مبلغ الاشتراك الشهري او السنوي ان وجد

ثالثاً: يثبت عدل منفذ عند ارسال المكتوب تضمنه البيانات المنصوص عليه اعلاه ويحرر محضراً ف نظيرين يسلمهما لممثل الجمعية

الفصل 11:

أولاً: عند تسلم بطاقة الاعلام بالبلوغ يتولى من يمثل الجمعية في أجل لا يتجاوز سبعة (7) ايام ايداع اعلان بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ينص على اسم الجمعية وموضوعها وهدفها ومقرها مرفقا بنظير من الحجة الرسمية المذكورة اعلاه وتنشر المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية الاعلان وجوبا في الرائد الرسمي في اجل خمسة عشر (15) يوما انطلاقا من يوم ايداعه.

ثانياً: يعتبر عدم رجوع بطاقة الاعلام بالبلوغ في أجل ثلاثين (30) يوما منارسال المكتوب المشار اليه اعلاه بلوغا

الفصل 12:

تعتبر الجمعية مكونة قانونا من يوم ارسال المكتوب المشار إليه في الفصل السابع وتكتسب الشخصية القانونية مطلقا من تاريخ نشر الاعلان بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

الفصل 13:

للجمعيات المكونة قانونا حق التقاضي والاكتساب والملكية والتصرف في مواردها وممتلكاتها كما يمكن للجمعية ان تقبل المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا

الفصل 14:

يمكن لكل جمعية ان تقوم بالحق الشخصي أو أن تمارس الدعوى المتعلقة بأفعال تدخل في إطار موضوعها واهدافها المنصوص عليها في نظامها الأساسي ولا يمكن للجمعية إذا ارتكبت الأفعال ضد اشخاص معينين بذواتهم مباشرة خذالدعوى إلا بتكليف كتابي صريح من الأشخاص المعنيين بالأمر

الفصل 15:

لا يعد مؤسسو ومسيرو وأجراء الجمعية والمنخرطين فيها مسؤولين شخصيا عن الالتزامات القانونية للجمعية، ولا يحق لدائني الجمعية مطالبتهم بسداد الديون من اموالهم الخاصة.

الفصل 16:

يعلم مسيروا الجمعية الكاتب العام للحكومة عن طريق مكتوب مضمون الوصول مع الاعلام بالبلوغ بكل أدخل على نظامها الاساسي في اجل اقصاه شهر من تاريخ اتخاذ قرار التنقيح ويقع اعلام العموم بالتنقيح عبروسائل الاعلام المكتوبة وعبر الموقع الالكتروني وللجمعية ان وجد

الفصل 17:

للجمعية تحديد شروط العضوية الخاصة بها على أن لا تخالف أحكام هذا المرسوم ويشترط في عضو الجمعية أن يكون: أولاً: تونسي الجنسية أو مقيماً في تونس

ثانياً: بلغ ثلاثة عشر (13) سنة من العمر

ثالثاً: قبل بالنظام الاساسي للجمعية كتابة

رابعاً: دفع معلوم الاشتراك في الجمعية

الفصل 18:

لا يجوز مشاركة أعضاء أو إجراء الجمعية أو إعداد أو اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى تعارض بين مصالحهم الشخصية أو الوظيفية ومصالح الجمعية.

الفصل 19:

أولاً: يضبط النظام الاساسي للجمعية وجوباً طرق تعليق نشاطه او حله

ثانياً: يضبط النظام الاساسي للجمعية قواعد تصفية امواله و الاصول الراجعة في صورة حلة بمبادرة منه وفق مقتضيات الاساسي....

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 3 سبتمبر 2011

الأحزاب السياسية في تونس في أواخر جويلية 2011

أحزاب وسطية

| | |
|-------------------------------------|--------------------------------|
| حزب الشباب الحر | حركة الديمقراطية والتنمية |
| حزب الحدائة | أحزاب وسطية- يسارية |
| تونس الحديثة | حركة التجدد |
| الإرادة | حركة شباب تونس الأحرار |
| الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء | المؤتمر من اجل الجمهورية |
| حزب تونس الكرامة | حزب اليسار الحديث |
| حزب الكرامة والعمل | حزب قوى 14 جانفي 2011 |
| التحالف من أجل تونس | حزب الإصلاح والتنمية |
| التحالف الوطني للسلم والنماء | حزب التقدم |
| حزب المجد | حركة الجمهورية الثانية |
| حزب الحرية والتنمية | الحزب الدستوري الجديد |
| الحركة الوطنية للعدالة | أحزاب وسطية- إسلامية |
| حركة الإصلاح والعدالة الاجتماعية | حزب الكرامة والمساواة |
| حزب الوسط لاجتماعي | حزب الكرامة والتنمية |
| احزاب وسطية- يمينية | الحركة التونسية للعمل المغاربي |
| حزب العدالة والمساواة | احزاب اسلامية |
| حزب الشباب للثورة والحرية | حركة النهضة |
| حزب الكرامة من اجل العدالة والتنمية | حزب العدل والتنمية |

| | |
|----------------------------|------------------------------------|
| اللقاء الاصلاحى الديمقراطى | حزب الجمهورىن الاحرار |
| حزب العدالة والتنمية | حزب الوفاق الجمهورى |
| حزب الوحدة والاصلاح | حركة الفضيلة |
| حزب المحافظين التقدميين | الامانة |
| احزاب ليبرالية | احزاب وسطية- ليبرالية |
| حزب الاحرار التونسى | حزب الشباب الديمقراطى |
| الحزب الليبرالى المغاربى | حركة الكرامة والديمقراطية |
| آفاق تونس | الاتحاد الوطنى الحر |
| | أحزاب وحدوية |
| | حزب الامة الثقافى الوحدوى |
| | أحزاب يسارية |
| حركة الديمقراطىة والتنمية | حزب الشباب الحر |
| أحزاب وسطية- يسارية | حزب الحدائة |
| حركة التجدد | تونس الحديثة |
| حركة شباب تونس الاحرار | الإرادة |
| المؤتمر من اجل الجمهورية | الحركة الديمقراطىة للاصلاح والبناء |
| حزب اليسار الحديث | حزب تونس الكرامة |
| حزب قوى 14 جانفى 2011 | حزب الكرامة والعمل |
| حزب الاصلاح والتنمية | التحالف من أجل تونس |
| حزب التقدم | التحالف الوطنى للسلم والنماء |
| حركة الجمهورية الثانية | حزب المجد |
| الحزب الدستورى الجديد | حزب الحرية والتنمية |

| | |
|-------------------------------------|--|
| الحركة الوطنية للعدالة | احزاب وسطية- اسلامية |
| حركة الاصلاح والعدالة الاجتماعية | حزب الكرامة والمساواة |
| حزب الوسط لاجتماعي | حزب الكرامة والتنمية |
| احزاب وسطية- يمينية | الحركة التونسية للعمل المغاربي |
| حزب العدالة والمساواة | احزاب اسلامية |
| حزب الشباب للثورة والحرية | حركة النهضة |
| حزب الكرامة من اجل العدالة والتنمية | حزب العدل والتنمية |
| حزب الجمهوريين الاحرار | اللقاء الاصلاحى الديمقراطى |
| حزب الوفاق الجمهورى | حزب العدالة والتنمية |
| حركة الفضيلة | حزب الوحدة والاصلاح |
| الامانة | حزب المحافظين التقدميين |
| احزاب وسطية- ليبرالية | احزاب ليبرالية |
| حزب الشباب الديمقراطى | حزب الاحرار التونسى |
| حركة الكرامة والديمقراطية | الحزب الليبرالى المغاربي |
| الاتحاد الوطنى الحر | آفاق تونس |
| احزاب اشتراكية- ليبرالية | |
| الحزب الاجتماعى التحررى | حزب الحرية من اجل العدالة والتنمية |
| الحزب الشعبى الجمهورى | |
| احزاب اشتراكية- عملية | |
| الحزب الاشتراكي اليساري | حزب العب من اجل الوكن والديمقراطية |
| حزب العمل الوطنى الديمقراطى | حزب المستقبل من اجل التنمية والديمقراطية |
| احزاب بيئية | |

| | |
|-----------------------------------|--|
| حزب تونس الخضراء | حزب الخضر للتقدم |
| | حركة مواطنة |
| | احزاب منبثقة عن حزب التجمع المنحل |
| الحزب الاصلاحى الدستورى | حزب الوطن |
| حزب الاستقلال من اجل الحرية | حزب المستقبل |
| الحزب الدستورى التونسى الديمقراطى | حزب العدالة والحرية |
| حزب الحدائة | الحزب الجمهورى للحرية والعدالة |
| حركة تونس الجديدة | حزب اللقاء الشبابى الحر |
| المؤتمر الديمقراطى الاجتماعى | حزب المبادرة |
| | احزاب لم نجد معلومات عنها |
| شباب تونس الغد | حركة بلادى |
| حركة الثقافة والتنوع | حزب المسؤولية الوطنية |
| النداء الجمهورى | الحزب الديمقراطى للعدالة والرخاء |
| | تيار الغد |

المصدر: الأخبار التونسية والعالمية ، 29 جويلية 2011

نتائج الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي

| المقاعد | % | الاصوات | الحزب |
|---------|--------|-----------|--------------------------------|
| 89 | 37.04 | 1 501 320 | النهضة |
| 29 | 8.71 | 353 041 | المؤتمر من أجل الجمهورية |
| 26 | 6.74 | 273 362 | العريضة الشعبية |
| 20 | 7.03 | 284 989 | التكتل |
| 16 | 3.94 | 159 826 | الحزب الديمقراطي التقدمي |
| 5 | 3.19 | 129 120 | المبادرة |
| 5 | 2.79 | 113 005 | القطب الحداثي الديمقراطي |
| 4 | 1.89 | 76 488 | أفاق تونس |
| 3 | 1.57 | 63 652 | حزب العمال الشيوعي التونسي |
| 2 | 0.75 | 30 500 | حركة الشعب |
| 2 | 0.56 | 22 830 | حركة الديمقراطيين الاشتراكيين |
| 1 | 1.26 | 51 665 | الاتحاد الوطني الحر |
| 1 | 0.83 | 33419 | حركة الوطنيين الديمقراطيين |
| 1 | 0.47 | 19 201 | الحزب الليبرالي المغربي |
| 1 | 0.38 | 15534 | حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي |
| 1 | 0.38 | 15 448 | الحزب الدستوري الجديد |
| 1 | 0.25 | 9 978 | حزب الكفاح التقدمي |
| 1 | 0.19 | 7 621 | حزب المساواة والعدالة |
| 1 | 0.14 | 5 581 | حزب الأمة الثقافي الوحدوي |
| 8 | 54.1 | 62 293 | مستقلون |
| 0 | 31.83 | 1 290293 | قوائم لم تحصل على مقاعد |
| 217 | 100.00 | 8 289 924 | المسجلون |
| | 51.97 | 4 308 888 | الناخبون |
| 94.06 | - | | الأصوات المعبر عنها |
| 5.94 | - | | الأوراق البيضاء والملغاة |

المصدر: عميرة علية الصغير، الثورة في عيني مؤرخ، المغاربية للطباعة

و إشهار الكتاب، تونس 2012

قائمة الجداول:

| الصفحة | المصدر | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|--|--|-------|
| 162 | Mohamd ali ben mahdi le multipartismedetat en tunis la debacle | حجم المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة القانونية، بحزب التجمع الدستوري. | 1 |
| 188 | من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تونس | اقتصاد تونس | 2 |
| 206 | الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي www.chamber-dep.tn | نتائج إنتخابات المجلس التأسيسي | 3 |
| 211 | الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي www.chamber-dep.tn | نتائج التوزيع حسب الجنس | 4 |

قائمة الأشكال:

| الصفحة | المصدر | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---|---|-------|
| 106 | من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تونس | خريطة تونس | 1 |
| 190 | من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تونس | تطور الدخل الفردي السنوي للمواطن في تونس (بالدينار التونسي) | 2 |
| 208 | الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي www.chamber-dep.tn | نتائج التوزيع حسب الانتماء الحزبي | 3 |
| 211 | الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي www.chamber-dep.tn | نتائج التوزيع حسب الجنس | 4 |

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً-باللغة العربية:

1-المصادر

- القرآن الكريم.

2- الكتب

- 1- الحبيب، بورقيبة، **خطب ج 21**، قرطاج،(تونس: نشریات كتابة الدولة والاعلام،1966)
- 2- الحبيب، بورقيبة، **خطب، ج18**، بنزرت، (تونس: كتابة الدولة والاعلام، 1964).
- 3- الحبيب، بورقيبة، **خطب، ج4**، اكر، (تونس: نشويات كتابة الدولة والاعلام، 1957)
- 4- الحبيب، بورقيبة، **خطب، ج2**، (تونس: نشریات كتابة الدولة وللاعلام، 1956)
- 5- الكنى، ابتسام، **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)2001.
- 6- إبراهيم ،سعد الدين، **المجتمع المدني والنحول الديمقراطي**، ط1 (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995).
- 7- إبراهيم، سعد الدين، **التقرير للمجتمع المدني، والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 2000)
- 8- أبو بكر، جابر الجزائري، **مناهج المسلم**، (لبنان: دار الفكر، 2002).
- 9- الصبيحي، احمد، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

- 10- أحمد، حسنين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004) .
- 11- أحمد، صبري شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005) .
- 12- باتريس ايبو، وآخرون، تونس بعد 14 يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي، ترجمة آيت جرين الهام، ط1، (الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الانسان، يونيو 2011) .
- 13- بارعة، الناقددي، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض البلدان العربية، (الأردن: دار الفارس، 2001) .
- 14- برهان، غليون، أزمة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي دراسة نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) .
- 15- بطرس، بستاني، قاموس محيط المحيط، (بيروت: مكتبة لبنان، 1983) .
- 16- بلقيس، أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية، على اليمين وبلاد أخرى، (اليمن: مكتبة مدبولي للنشر، 2004) .
- 17- توفيق، المدني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة، ط1، (دمشق: دار الزاوية، 1989) .
- 18- توفيق، المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997) .
- 19- جاد، الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، (سوريا: للدراسات والنشر والتوزيع، 2011) .
- 20- جلال، الله معوض العلاقة بين الديمقراطية والتنمية (دراسة نقدية) (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997) .

- 21- جميل، مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية دراسة حالات، مصر، سوريا، تونس، لبنان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
- 22- حافظ، سيدهم، "التحضير في الجمهورية التونسية" في محمد صبحين عبد الحكيم، التحضر في الوطن العربي، الجزء الثاني، (مصر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1980).
- 23- الحبيب، دلالة، الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس، (تونس: دار سراس للنشر، 1993).
- 24- حسن، توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005)،
- 25- حسن، سعيد، وآخرون، المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي، (بيروت: مؤسسة فرديتش، 2004).
- 26- حسن، قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، اقضاء أم تكامل؟، (بيروت: دار افريقيا الشروق، 2000).
- 27- حسينة، شرون، ع الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة في كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، (11 ديسمبر 2005).
- 28- حمة، الهامي، المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية اجتماعية، ط1، (تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989).
- 29- خالد، نويسر، العجز الغذائي في تونس في حافظ، شهم، العجز الغذائي في تونس من المسؤول؟، (تونس: دار سراس للنشر، 1990)
- 30- خير الدين، التونسي، اقوم المسالك في معرفة أحوال المسالك (تونس: المجتمع التونسي للعلوم والأدب والفنون بيت المحكمة، 2000).

- 31- درية، السيد حافظ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2009)
- 32- رشيد، خشانة، خريطة سياسة جديدة في تونس تمهدا لأخرى في غضون سنة الدوحة، (تشرين الثاني /نوفمبر 2011، مركز الأبحاث ودراسة سياسية.)
- 33- سالم، لبيض، قراءة في علاقة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثل تونس 1957-1987.
- 34- سعاد، الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1، (القاهرة: مركز القاهرة للنشر، 2007)
- 35- سعد الدين، إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدارسات الإنمائية، 1993.)
- 36- سعيد، السيد علي، المبادئ الأساسية للنظم السياسية، ط1، (القاهرة: دار الكتاب الحديث 2007.)
- 37- سعيد، بن السعيد العلوي، وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.)
- 38- الصادق، شعبان، النظام السياسي التونسي، "نظرة متجددة"، (تونس: الدار العربية للكتاب 2005.)
- 39- عامر، مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، (الجزائر: المكتبة الجزائرية، بوداود، 2005)
- 40- عبد الإله، بلقريز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكّنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي .
- 41- عبد الإله، بلقريز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

- 42- عبد الرحمن، الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، تحقيق حمد عمارة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف أو النشر، 1970).
- 43- عبد الصادق، علي، مفهوم المجتمع المدني، ط1، (المعادي القاهرة: مركز المحروسة والخدمات الصحافية والمعلومات، 2004).
- 44- عبد الوهاب، الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)
- 45- عبد الوهاب، عبد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط1، (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر 2003)
- 46- عدنان، المنصر، دولة بورقبية، فصول في الايديولوجيا والممارسة، 1956، 1980، تقديم حسين رؤوف حمزة، (سوسة تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004)،
- 47- العربي، صديقي، إعادة التفكير الديمقراطية العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
- 48- علا، عبد العزيز أبو زيد، محاضرات في النظرية السياسية، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، 2009).
- 49- علي، عبد المعطي محمد، وعلي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1976).
- 50- علي الدين، هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- 51- علي الدين، هلال، الأزمة النظام السياسي، اللبناني (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978).
- 52- علي، خلفية الكواري، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)،

- 53- غرايم، جيل، ديناميات السيرورة والديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: وزارو الثقافة، 2005).
- 54- فايزة، سارة، الأحزاب والحركات السياسية، في تونس 1932، 1984، (دمشق: دار المؤلف 1986)،
- 55- فريال، حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)
- 56- فتديل، أماني " الدليل الاستشاري لتنظيم منظمات المجتمع المدني، القاهرة .
- 57- كارل، ماركس وفدرييك، الأسرة المقدسة، ترجمة الدكتور رزق، لله هيلان، ومراجعة الأستاذ انطوان مقدسي، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1975).
- 58- لاري، دايمون، الثورة الديمقراطية، النضال من اجل الحرية التعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود، ط1، (بيروت: دار الساقى، 1995)،
- 59- مارك، نرفان، حوار مع أحمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع والسياسية، ط1، (بيروت: دار الكلمة للنشر 1980).
- 60- متروك، الفاتح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002).
- 61- متروك، الفاتح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية، دراسة مقارنة للإشكالية المدني في ضوء تعريف المدن، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002).
- 62- مجموعة المؤلفين، تونس عبر التاريخ، ط1، ج3، (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005).
- 63- مجموعة مؤلفين، الثورة في تونس من خلال الوثائق، (تونس: المطبعة المغربية لطباعة واشهار الكتب، 2012).

- 64- مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1، (القاهرة: مركز دراسات الرحمة العربية، 2001).
- 65- محمد، حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية في سنة 1838 إلى مارس 1956 قرطاج، (تونس: بيت الحكمة، 1989).
- 66- محمد، بن أبي قاسم الرعيني القيرواني، المؤتمر في أخبار إفريقية، ط3 تونس (بيروت: دار المصير، 1993).
- 67- محمد، ضيف الله، المحاكمات السياسية في تونس 1956-1987، في القضاء والتشريع في تونس، البورقيلية والبلاد العربية، جمع عبد الجليل التميمي زغوان، (تونس: مؤسسة التميمي وكونرادايدناور، 2004).
- 68- محمد، محمود الطعمنة، وعبد الوهاب، سمير محمد، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005).
- 69- محمد، نصر مهنا، الدستورية والسياسة دراسة تطبيقية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005).
- 70- محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، (مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2000).
- 71- مصطفى، النبراوي، وآخرون، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية 2009).
- 72- مصطفى، بخوش، دراسة في ادبيات التحول الديمقراطي، محاضرات القيت على طلبة السنة الثالثة (علوم سياسية : تخصص علاقات دولية جامعة محمد خيضر، 2006-2007).
- 73- مصطفى، كمال السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي معالم التغير منذ حرب الخليج، (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 2004).

- 74- المعهد الوطني للإحصاء التونسي، المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2010 (كانون الأول، ديسمبر 2010)
- 75- مهدي، أنيس، إجراءات الأحزاب السياسية في الوطن العربي، ط1، (عمان: دار أسامة للنشر، 2006).
- 76- الموسوعة العربية، الجزء السابع، السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996.
- 77- ميكسنزوود، ألين،، توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدني، (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 1997).
- 78- ناظم، عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).
- 79- نايت، سعدي الهام، طبيعة التحول الديمقراطي، في كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 01 ديسمبر 2005.
- 80- الهادي، التيمومي، خدعة الاستبداد في تونس 23 سنة من حكم بن علي، ط1، (تونس: دار محمد علي، 2012).
- 81- هدى، ميتكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، من كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: اللجنة العلمية والإدارية العامة، 1999).
- 82- وائل، أنور، بندق، موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية، المجلد الثاني، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2004).
- 83- وجيه، كوثراني، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

84- يسرى، الجوهري، جغرافيا المغرب العربي، (مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002).

85- يوسف، الشوي، القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

2- الدوريات والمجلات:

1- أدريان، كارتيسكي، "ثورة أوكرانيا البرتقالية" ترجمة حمدي أو كيلة، الثقافة العمالية، العدد 136، أيار/مايو وحزيران/يونيو 2006.

2- حسن، الشامي، "تقرير التحول الديمقراطي في تونس عام 2011"، الحوار المتمدن العدد 3720: 07/05/2012.

3- رضوان، زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، العدالة الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30 ربيع 2011/09/.

4- سالم، لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القوانين... أي علاقة؟ حالة تونس"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27 صيف، 2010.

5- سميح، محسن، دوراء، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي"، مجلة أصوات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007م

6- الطاهر بلعبور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ديسمبر، 2006.

7- الطاهر، بلعبور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ديسمبر 2005.

- 8- عبد الطيف، الحناشي، "تخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذج"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 29 شتاء 2010.
- 9- عبد الغفار، شكر، و محمد مورد، "المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية"، مجلة مصادر الفكر، الجزائر العدد 147. يوليو 2004.
- 10- عبد الغفار، شكر، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"، الحوار المتمدن، العدد 1013، 2004 .
- 11- عز الدين، شكري، "التغيير السياسي في تونس وأزمة النظام السياسية الدولية"، مجلة الوطن العربي العدد 92، 1988.
- 12- عليه، العلاني، "حركة الديمقراطية الاشتراكيين" 1978-1987، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 119 حزيران ايونيو 2005.
- 13- عبدالنور، ناجي، "الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27 خريف 2010.
- 14- كريم، أبو حلاوة، "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، يناير، مارس (1999)،
- 15- لطفي، حجي، "الاجتماعي التحرري حزب في مهب الرياح"، مجلة حقائق، العدد 10،644 نسيان/أبريل (1998)
- 16- المعهد الوطني للإحصاء "النشرية الإحصائية السنوية لتونس"، عدد 51 سنة 2008، ر د م د 66.10.3689.

17- نادر، فرجاني، "الحكم الصالح فئة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية العدد 256، جوان 2000).

18- صالح، زياني، "تشكيل المجتمع المدني وفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2007.

19- العربي، صديقي، "تونس ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية تموز/يوليو، 2011).

3- الرسائل والأطروحات:

1- إبراهيم، لونيبي، "التجربة الديمقراطية الوطن العربي الجزائر نموذجا" (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجزائر 2003-2004).

2- هشام، عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999"، (رسالة ماجستير التنظيمات السياسية، قسم علوم السياسة، جامعة الجزائر، 2006).

3- نصار، محمود رشيد شيخ علي، "دور منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، (مذكرة لنيل ماجستير، القدس، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، نابلس 2008).

4- نبيل، كرييش، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008).

5- جميل، منيمنة، "المشكلة السياسية في الفكر الإسلامي الحديث، 1810، 1935"، (أطروحة دكتوراه، بيروت، جامعة القديس، يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فرع الآداب العربية، 1985).

6- خيرة، بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم السياسية، الجزائر 2006/2007)،

7- سمية، أوثن، " دور المجتمع المدني في بناء الأمن المعلوماتي في العالم العربي" دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، 2009-2010)

8- عباش، عائشة، "اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال، تونس"، (مذكرة لنيل ماجستير، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع رسم السياسات العامة 2007-2008).

9- عبد الله، الراشد سعيد النيادي، " الأثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية"، (مذكرة لنيل ماجستير جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإنسانية قسم العلوم السياسية 1990-2007).

10- رضوان، بروسي، "الحكمانية في أفريقيا"، دراسة في المفهوم واجراءات التطبيق)، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، جوان 2005)

11- عبد الرحيم، حافظ، "الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسة في تجربة البناء الوطني بتونس سلسلة أطروحات الدكتوراه"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006)،

4- المنتقيات والندوات:

1- تقرير موجز حول التجارب والدروس المستفادة منها، المنتدى الدولي حول

مسارات التحول الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5، 6 يونيو 2011

2- أماني، قنديل، إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، (جماعة تنمية الديمقراطية القاهرة 2-3 نوفمبر 1997 م).

3- زهير، الكايد، الحكمانية (ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع حول المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة 17-18-ديسمبر 2002).

4- عزمي، بشارة، تعزيز المجتمع المدني، (ورقة عمل قدمت على الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في الدول العربية في الإصلاح الإسكندرية، 2004)

5- قوى، بوجنيفة، دور حركات المجتمع المدني تعزيز الحكم الراشد، (ملتقى وطني حول التحولات السياسية اشكالية التنمية في الجزائر (16-17 ديسمبر 2008) ورقة).

6- معين، زيادة، المجتمع المدني والدولة في الفكر النهضة العربية الحديثة، (ورقة قدمت على المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية).

5-الجرائد:

1- جريدة الشعب التونسية، العدد 1162، الأربعاء 28 ديسمبر 2011.

2- جريدة الشعب، العدد 1158، السبت 24 ديسمبر 2011.

3- جانبي، فروقة، (المجتمع المدني في ظل العولمة)، (جريدة الشرق الأوسط، العدد 8800، 2003 م).

4- جريدة لايكسبون (العمل)، عدد كانون الثاني/يناير 1958، ص4، وهي جريدة ناطقة باسم الحزب الدستوري الحاكم .

5- خطاب الوزير الأول حين تقديمه للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي في 8 أبريل 2011 التلفزة الوطنية التونسية

6- السيد، ولد أباه، الثورات العربية ومخاطر اللحظة الانتقالية، جريدة الاتحاد الإماراتية الاثنين 14 فبراير 2011.

6- مقالات ودراسات إلكترونية (انترنت):

1- مركز كارنجي للشرق الأوسط، "التقارير والدراسات الخاصة بتونس"، مؤسسة كارنجي للسلام في: <http://www.carnegie-mee.org>.

2- المجتمع المدني [www.indexsp? Content.statenes](http://www.indexsp?Content.statenes)

3- المجلس الوطني التونسي، "ملحق الجمهورية التونسية"، في:

<http://WWW.CHAMBRE-DEP.TN/SITE/MAIN/AR/DOCS PARTIS JSP>

4- سيف الدين، عبد الفتاح، "مرحلة الانتقال بعد الثورة بين حسابات الإدارة والإزالة"، في: الأهرام

<http://www.AhrAM,org,eg/lssves/views/News/98565.jsp>

5- عبد الرحمن، تيشوري، "التجربة المصرية والتونسية في الإصلاح الإداري" في: الموقع الوسري للاستشارات والدراسات القانونية،

http://wwwbatasy.com/form/show_thread_php=5582

6- العربي، صديقي، "تونس ما بعد سيدي، بوزيد، بداية مرحلة جديدة" في:

<http://internationaldoralhayat.com/internationalarticle/222657?utm-sour>

7- عزمي، بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة الدوحة، أن/أغسطس 2011"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: www.dohanstitute.org.

8- محمد نجيب، وهبي، "المجتمع المدني التونسي خصائصه وآفاق تطوره"، في

http://www.glijazeera.net/NR/exars/099_FDDDB5_D3.A9_43_E7-Ac9g-3E.htm

9- ليم، دالي، "نفس النار، عواقب مختلفة لمحة التفاوتات الإقليمية في تونس"،
المواطن، 1 مارس 2011. في :

www.clmouwater.com/modules.phpname=news=articlesid

10- محمد، المنصوري، "نظرية الإصلاح التطبيق"، في :

<http://EXPERIENCEREFRONEINFO/NEWEST/ATRICLE.PHP?ST>
[ORGID](http://EXPERIENCEREFRONEINFO/NEWEST/ATRICLE.PHP?ST)

11- المختار، اليحياوي، "مشروع لأزمة الدستورية في تونس" في :

<http://kralimathak.wordpress.com/2002/04/28/revision->

[Costitution](http://kralimathak.wordpress.com/2002/04/28/revision-)

12- حسن، أبو هينية، "مخاوف غير ديمقراطية من الإسلام الديمقراطي"، في:

<http://www.eleghond.jo>

13- صلاح، الحداد، "الطريق إلى الديمقراطية تجمع الألمان والأسبان فهل

سينجح الليبيون"، في : <http://Libya.watanona.com>

14- عمار، جفال، "مفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، ورقة قدمت إلى

أعمال ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية،

جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث

الكتاب الأخضر طرابلس، ليبيا في: موقع التجديد العربي <http://www.Arabe>

[remewel.com](http://www.Arabe)

15- مارتينا، فيشر، "المجتمع ومعالجة النزاعات التجاذبات والامكانيات

والتحديات"، مركز بحوث برفهوف للإدارة والبناء ترجمة : يوسف حجازي، في:

[www.berghof-handbook.net\(2009\)](http://www.berghof-handbook.net(2009))

16- محمد زاهي، بشير المغربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي"، مراجعة

عامة للأدبيات في :

[http://exprince-reforme.info/moudules/news/articl,php&stoyiol=2.](http://exprince-reforme.info/moudules/news/articl,php&stoyiol=2)

17- محمد فايز، فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، في:

www.arabsytr.com/index.php?8ption=com -

18- مركز انماء البحوث والدراسات النموذج الثوري التونسي (المسار،

التحديات، الرهانات، الانتقال) في: [http://nama-](http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=134)

[center.com/ActivitieDatials.aspx?id=134](http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=134)

19- المولدي، الأحمر، "الانتخابات التونسية، خفايا القوى الحداثية ومشكال

نجاح حزب النهضة الاسلامي" الدوحة كانون الأول /ديسمبر 2011 المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات في: www.dohooinstitute.org

20- نشأت، الهلالي، حلقة نقاشية، "انعكاس عملية التحول الديمقراطي على حال

الاستقرار والأمن الداخلي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية، في:

<http://www.infsthinktonk>

21- عزمي، بشارة، "زمن الثورات وسرعة الضوء وتونس العرب"

الجزيرة، في: .

http://www.glijazeera.net/NR/exars/099_FDDDB5_D3.A9_43_E7-Ac9g-

[3E.htm](http://www.glijazeera.net/NR/exars/099_FDDDB5_D3.A9_43_E7-Ac9g-3E.htm)

22- المجتمع المدني التونسي من نهاية الحرب العالمية الثانية الحكم البورقي 28

أفريل 2010 يوم في:

www.clmouwater.com/modules.phpname=news=articlesid

23- اللجنة الدولية لحماية الصحفيين، إطلاق سراح كاتب تونسي الأنترنت، 21

يوليو 2008. في: <http://www.carnegie-mee.org>

A)LIVRES

- 1- Antonio Gramsci, la formation des intellectuelles, dans antoniogramsci Gramsci dans le texte (paris, Editions sosciales, 1977).
- 2- Albehbourgi, « une certaine de la justice » jeune Afrique (2 novembre 1999. and mohamed Ali ben mahdi, « le multipartisme d'état en tunisie : la débâche » Horizons maghrébins, no, 46(2002) .
- 3- Aristotole politics, translated by benjamin joruet with introduction, analysis, and Index h,w,cdavis cd over publication imemieola, ny 2000.
- 4- Brieg powel, larbiSadiki, europe and tunisia, democratization via association routedge: studies in middhEstern politics,2010.
- 5- Eric Hobsbawm, the Age of revolution : 1789-1848 (london : vintage books 1996 .
- 6- Frederich Engels, Luduig Feuerbach et le fin de la philosophie classique allemonde (Paris, Edition Sosioles, 1968)
- 7- Johokeaneéd,civilsciety and the clondon ; new yoakierso 1998.
- 8- Hassanyoun,Moez, « La conception de la décentralisation territorialeEntunisse revue Algérienne science juridiques economique et politique, Volume N°=2005.
- 9- karim (mustapha), nationalisme et syndicalisme en tunisie (1918-1929) imprimeie de L'.U.G.T.T, tonis 1976.
- 10- Kamal, jendoudi" onrégimeacntre à courante de l'évolution du pays ,op,p141.
- 11- Louis, pérellier, la comquête de l'indépendencetunisienne, paris, édition Rbertloffort 1979.
- 12- Léawent goba, l'état do droit la démocratie et développement économique en afrique subsaharienne (paris) : editions l'hramatton,2000.

- 13- Lliauzu (Claude), salariat mouvement ouvrier tunisie : crises et mutations (1931-1939), edc.N.R.S, Paris 1978.
- 14- Lewis (bernstd) Islamim History, ideds, merand events in the middle Ejst london 1973.
- 15- Larbisadiki "Popular oprisings and artgbdemocratization international journal of middle East Studies, 32,1,2000.
- 16- Mohamed Abdelhap et jean-bermadhemmann, « opposition et élection en tunisie » monde arbemaghreb-Marcherk, no,168 (avril, juin 2000).
- 17- Poncet Jeawn ; la tunisie à la recherche avenir, paris ieditionsocial, 1974 .
- 18- Poblication du sécétahstdétat l'information, op, cit.
- 19- Samorel P, hunitington, the wave: democracation in the lattewntith century (Norman: university of Oklahoma prass, 1991.
- 20- I Tagme, morzouki "le jeux de bascule de l'indentité, au olfo, lamloum et bermordReuenel, la tunise de Ben Ali, la souéte contre le réginealgemitidja, Impression 2002 .
- 21- Voir norbert bobbio,l'étatet la democrative internationale, (bruxelles : editions compexe : 1998,p223.
- 22- Voit : Frances fukyomd, the primaey of culture journal of democray, volume6 number 1 jannuary 1995.
- 23- Voir : phlippe c.chmitter"more liberal, praliberd, or post liberal Journal of democray, vol 06 N°01 jannuary 1995

B)INTERNET.

- 1- www.Lapresse.tn/0602201/21973/ces-chiffres-qu-on-ne-nous-j-jamais-reveles-htmal

| | |
|-------|--|
| أ - م | مقدمة |
| 14 | الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و التحول الديمقراطي. |
| 16 | المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني. |
| 16 | المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي. |
| 17 | أولاً- مدرسة العقد الاجتماعي: المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي. |
| 20 | ثانياً- المدرسة الهيجلية: التمايز الأول بين المجتمع المدني و الدولة. |
| 23 | ثالثاً- المدرسة الماركسية: المجتمع المدني هو ميدان الصراع المؤسس للدولة. |
| 26 | رابعاً- غرامشي و المجتمع المدني. |
| 29 | المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي. |
| 29 | أولاً- إشكالية المفهوم. |
| 31 | ثانياً- الفكر العربي الإسلامي و المجتمع المدني.. |
| 33 | ثانياً-1الطهطاوي رفاعية (1801-1873). |
| 34 | ثانياً-2خير الدين التونسي رائد اصلاح سياسي. |
| 36 | ثالثاً- محاولات غير مكتملة و محددة.... |
| 38 | المطلب الثالث: المجتمع المدني (تعريفه، مكوناته، وظائفه) |
| 39 | أولاً-المجتمع المدني تعريفاته. |
| 41 | أولاً-1مفهوم المجتمع المدني. |
| 46 | ثانياً-2مكونات المجتمع المدني. |
| 55 | ثالثاً-وظائف المجتمع المدني |
| 57 | المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي. |
| 57 | تمهيد: المقصود بالديمقراطية. |
| 59 | 1-صور الديمقراطية |
| 62 | 2-الديمقراطية و الاهتمام العربي بها |
| 66 | المطلب الأول: التحول الديمقراطي (تعريفه، انماطه) |
| 67 | أولاً- تعريف التحول الديمقراطي |
| 71 | ثانياً-التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة |

| | |
|-----|---|
| 75 | ثالثا-أنماط التحول الديمقراطي |
| 77 | المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي. |
| 78 | اولا- المدخل التحديثي |
| 81 | ثانيا- المدخل البنوي |
| 83 | ثالثا- المدخل الانتقالي |
| 86 | رابعا-شروط الانتقال الديمقراطي |
| 92 | المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي. |
| 92 | المطلب الأول: المجتمع المدني كفاعل في التحول الديمقراطي. |
| 94 | المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي. |
| 94 | اولا-علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي..... |
| 102 | الفصل الثاني: تطور المجتمع المدني التونسي و دوره في الحياة السياسية |
| 103 | تمهيد: لمحة تاريخية عن تونس |
| 103 | أولا-معلومات عامة على تونس |
| 104 | ثانيا-الخصائص الطبيعية (موقع الجغرافي و المقومات الاقتصادية) |
| 109 | المبحث الأول: المجتمع المدني و بداية إرهاباته (الحركة الوطنية، الطرح الإيديولوجي) |
| 109 | المطلب الأول: الحركة الوطنية و ميلاد المجتمع المدني. |
| 110 | المطلب الثاني: المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية. |
| 111 | اولا-جامعة عموم العملة التونسية الأول: (1925-1924) |
| 112 | ثانيا-النشاط النقابي التونسي في إطار الاتحاد النقابي (C.G.T) |
| 113 | ثالثا-جامعة عموم العملة التونسية الثانية(1938-1937) |
| 117 | المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة (المظاهر، التأثير) |
| 117 | المطلب الأول: نظام السياسي التونسي و مظاهر تحديثه. |
| 117 | اولا-مظاهر تحديث النظام السياسي التونسي |
| 118 | 1-المجال السياسي |
| 121 | 2-المجال الثقافي |
| 125 | 3-المجال الاقتصادي |

| | |
|-----|---|
| 126 | ثانيا:مكونات المجتمع المدني بتونس . |
| 126 | ثانيا-الأحزاب السياسية |
| 132 | ثانيا-النتخابات |
| 134 | المطلب الثاني: تأثير الدولة على المجتمع المدني. |
| 136 | اولا-قوى المجتمع المدني. |
| 139 | ثانيا-مفهوم الديمقراطية عند البورقيبية و شروطها |
| 143 | المبحث الثالث: الإصلاح السياسي بتونس و البناء الديمقراطي (الرئيس زين العابدين بن علي) |
| 143 | المطلب الأول: دستور 1988 و العوامل المؤثرة فيه. |
| 144 | أولا-الإطار القانوني و الدستوري |
| 144 | اولا-1 التعديل الدستوري 1988/07/25 |
| 146 | اولا-2 تعديل 27 أكتوبر 1997 |
| 147 | اولا-3 تعديل 2 نوفمبر 1998 |
| 147 | اولا-4 تعديل 2002 |
| 151 | المطلب الثاني: طبيعة علاقة-المجتمع المدني. |
| 151 | اولا-المجتمع المدني و حرية التنظيم |
| 151 | اولا-1 مصادرة الحق في التنظيم و ترويج نشاط حقوق الانسان |
| 158 | اولا-2 هيمنة مطلقة على حرية التعبير ووسائل الاعلام |
| 158 | ثانيا-الدولة و أحزاب المعارضة في تونس |
| 165 | ثالثا-تونس في رأي منظمات المجتمع المدني العالمي الحقوقية و تقارير الدولية |
| 165 | أ- منظمات المجتمع المدني العالمية |
| 166 | ب-التقارير الدولية |
| 168 | الفصل الثالث: المجتمع المدني و الحراك الشعبي بتونس في ظل أحداث (جانفي 2011). |
| 691 | تمهيد: في مفهوم الثورة |
| 173 | المبحث الأول: أسباب و خلفيات الحراك الشعبي. |
| 173 | المطلب الأول: أسباب الحراك الشعبي. |
| 173 | اولا-الواقع السياسي |

| | |
|-----|---|
| 179 | ثانيا-الواقع الثقافي |
| 182 | ثالثا-الواقع الاجتماعي |
| 184 | رابعا-الواقع الاقتصادي |
| 187 | المطلب الثاني: خلفيات الحراك الشعبي. |
| 190 | المبحث الثاني: مجتمع المدني التونسي كطرف فعال في التغيير و بناء الدولة الوطنية (الجديدة). |
| 190 | المطلب الاول: دور المجتمع المدني (أثناء الثورة) |
| 190 | اولا-الشباب و فتوة المجتمع |
| 192 | ثانيا-تأطير الثورة و توجيهها |
| 192 | ثانيا-1 التحاق قوى المجتمع المدني و الأحزاب بالثورة.. |
| 196 | المطلب الثاني: دور المجتمع المدني (بعد الثورة) |
| 199 | اولا-الانفجار الحزبي |
| 201 | ثانيا-السابق الانتقالي نحو المجلس التأسيسي |
| 204 | ثالثا-المجلس التأسيسي التونسي (المقاعد-المهام) 23 أكتوبر 2011 |
| 207 | المبحث الثالث: مستقبل المجتمع المدني و دوره في تعزيز التحول الديمقراطي. |
| 207 | المطلب الاول: التحديات التي تواجه تونس في بناء الدولة الوطنية (الجديدة). |
| 209 | اولا-التحديات التي توجه تونس |
| 209 | اولا-1التحدي الاقتصادي |
| 211 | اولا-2 التحدي الاجتماعي |
| 211 | اولا-3 التحدي السياسي |
| 212 | اولا-4 تحدي العلاقة والمختلفة بين الدولة والمجتمع الدولي |
| 213 | المطلب الثاني: مقومات بناء مجتمع المدني و التحول الديمقراطي. |
| 216 | اولا-مسارات التحول الديمقراطي في الحالة التونسية |
| 219 | ثانيا-سيناريوهات للانتقال الديمقراطي في تونس |
| 219 | 1- سيناريو الخطي |
| 219 | 2- سيناريو هش |
| 220 | 3- سيناريو تدريجي |

| | |
|-------|------------------------|
| أ - د | الخاتمة. |
| 226 | قائمة المراجع |
| 243 | الملاحق |
| | قائمة الجداول والأشكال |
| | الفهرس |

ملخص الدراسة

لقد تناولنا في دراستنا هذه تحت عنوان "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس" حيث قسمنا عملنا إلى ثلاثة فصول، فبعد تطرقنا في الفصل الاول للإطار المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني و التحول الديمقراطي و العلاقة التي تربطهما.

ثم حاولنا في فصلنا الثاني دراسة تطور المجتمع المدني و دوره في الحياة السياسية ، و طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة من خلال تأسيس و تحديث النظام التونسي بعد الإستقلال في عهد الرئيس "الحبيب بورقيبة" ، و تأثيره على المجتمع المدني، ثم اسهبنا على الإصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس "زين العابدين بن علي" منذ توليه سدة الحكم، والعلاقة التي تربط هته الإصلاحات بالمجتمع المدني.

اما في الفصل الأخير درسنا المجتمع المدني و الحراك الشعبي بتونس في ظل احداث "جانفي 2011"، حيث عالجنا اسباب و خلفيات هذا الحراك الشعبي، ثم درسنا المجتمع المدني التونسي كطرف فعال في التغيير و بناء الدولة الوطنية الجديدة، من خلال الدور الذي لعبه المجتمع المدني اثناء و بعد الثورة ؛ ثم حاولنا في إستشراق مستقبل المجتمع المدني و دوره في تعزيز التحول الديمقراطي و التحديات التي تواجه تونس في بناء الدولة الوطنية الجديدة، و مقومات بناء مجتمع مدني.

حيث كان هدفنا من هذه الدراسة، رصد و تحليل المجتمع المدني في تونس خلال نصف القرن الماضي، و تقييم دوره في التحول الديمقراطي بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلية المجتمع المدني و تنظيماته و تحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في القوانين التونسية و علاقته بالسلطة.

Résumé d'étude

Nous avons abordé dans notre étude sous titre « **Le rôle de la société civile dans la transformation démocratique en Tunisie** », nous avons partagé notre travail en trois chapitres.

On trouve en premier chapitre le cadre conceptionnel théorique de la société civile, la transformation démocratique, et la relation entre eux.

Puis en deuxième chapitre nous avons essayés d'ajouter l'évolution de la société civile et son rôle dans la vie politique, la nature de la relation entre la société civile et l'état à travers le fondement et renouveler le système Tunisien après l'indépendance à l'époque du président « **El Habib Bourguiba** » et son influence sur la société civile, puis nous avons cité les réformes politiques qui ont exécuté par le président « **Zine-El-Abidine Ben Ali** » depuis son accès au pouvoir, et la relation entre les réformes et la société civile.

En dernier chapitre nous avons étudié la société civile et la révolution du peuple, en Tunisie, concernant les événements du **Janvier 2011**, ou nous avons traité les causes et les arrières plans, de la révolution du peuple puis nous avons étudié la société civile tunisienne comme une partie efficace dans la transformation et le fondement du nouveau gouvernement national, à partir du rôle joué par la société civile durant et après la révolution, puis nous avons essayé de prévoir le futur de la société civile et son rôle et renforcer la transformation Démocratique, le défi qui rencontre la Tunisie pour fonder un nouveau gouvernement national, et les procédures pour fonder société civile.

Notre objectif de certitude, c'est observé, analyser la société en Tunisie durant la moitié cycle dernier, et évaluer leur rôle transformation démocratique et aussi mettre en évidence le niveau d'évolution du temple de la société, déterminer la place juridique qui s'occupe la société civile de la loi tunisienne et sa relation avec le pouvoir.